الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: العلوم الإنسانية

السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م وآثارها على المجتمع.

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين
- سامية عباد
- منال عروب

إشراف الدكتور
-نور الدين مي

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
محمد عبد الرؤوف ثامر	أ.محاضر-أ-	رئيس الجلسة	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
نور الدين ممي	أ.محاضر-ب-	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
محمد الحاكم بن عون	أ. محاضر-ب-	عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي

الموسم الجامعي: 1440هـ-1441هـ /2019م-2020م

الإهداء

بكل فخر واعتزاز أهدي هذا العرض المتواضع لكل من:

أساتذتي الأفاضل: الذين أخذت منهم الزاد الوفير في العلم والأخلاق.

والدي العزيز: "**علي**" الذي علمني منذ نعومة أظافري كيف أتغلب على الصعاب ومواجهة معترك الحياة وغرس في نفسي حب العلم والتعلم.

أمي الحنونة: "**نجاة**" التي ورثت عنها حب العمل والمثابرة.

أمي الثانية: "**فريدة**" التي تعلمت منها ما تتمناه كل أم لابنتها وهي بمثابة المدرسة الأولى في حياتي.

أخوتي الأعزاء: **إبراهيم، مروة، وسام، أماني.**

كما أجدد الإهداء إلى جدتي **ساسية وحدي**، وإلى عمتي وأعمامي وأخوالي وخالاتي بدون تخصيص.

وإلى صديقات دربي وهن بمثابة أخواتي: **عطرة، سامية، يمينة، سهام، منال، فاطمة، خديجة، شيماء، عبير.**

وإلى كل طلبة قسم تاريخ الحديث والمعاصر بجامعة حمه لخضر بالوادي.

سامية عباد

الإهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم، أحمد الله الذي أتم علينا هذا العمل المتواضع في صحة وعافية أما بعد :

لا يسعني إلا أن أهدي ثمرة جهدي هذا إلى نبع الحنان وقرة العين التي أرى بها ، إلى التي ضحت من أجلي الكثير وعانت الأكثر وعلمتني معنى الصبر، أمي الغالية " **الصالحة** " حفظها الله ورعاها .

إلى الذي زرع اسمه في القلب . إلى من تجرع مرارة الحياة من أجل أن أتقدم إلى الأمام . وإلى من حلم بأن يراني في هذا المقام إلى من علمني أن أمشي شامخة وقلبي ملؤه الإيمان أبي الغالي " **محمد العيد** " حفظه الله وأطال في عمره .

إلى من شاطروني حياتي . إلى اللاتي ألهمنني العزة وحلاوة المنى أخواتي:

جهيدة، زهيرة، أحلام، ميرة .

إلى من كانوا سند لي . إلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي:

فرحات، سمير، عبد المالك .

كما أجدد الإهداء إلى جدتي "**مامّة**" أطال الله في عمرها و"**حدّي**" رحمها الله،

وإلى عمي وعمتي وخالتاي حفظهم الله .

إلى الحنون الذي لم يبخلني بأي شيء ، إلى الذي جعلني بنت من بناته خالي الوحيد الغالي

"**أحمد شيبة**" .

حفظه الله وأطال في عمره

إلى صديقاتي حبيباتي : **ماجدة، خولة، سامية، فاطمة، شيماء، خديجة، عبير**، وإلى كل أساتذة وطلبة قسم التاريخ بالوادي، إلى جميع من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي . إلى كل من يبذل جهدا في سبيل العلم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

منال عروب

شكر وعرفان:

بكل احترام وتقدير أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأكارم الذين لم يبخلوا عنا خلال هذه المرحلة التعليمية وسالت محابرهم خدمة للعلم وإحياء لكلمة اقرأ التي من خلالها أرتوت بوثقة الطلاب بما أجاد الله عليهم، ولذا لم ننس فضلهم وجهدهم المبذول لذلك نقشت أسماؤهم في أعماقنا

وأشكر من قريب وبعيد كل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع وأخص بالذكر:

الدكتور المشرف: نور الدين ممي

الدكتور: السعيد عقيب

طالب دكتوراه: أيوب شرقي

وكذلك الأستاذ "**عبد الرحمان عباد**" الذي ألقى نظرة وجيزة قصد تصحيح بعض الهفوات

أطال الله في أعمارهم جميعا وجعلهم منارة للعلم وخدمة للوطن.

وعلى الله قصد السبيل.

قائمة المختصرات:

تر	ترجمة
تع	تعريب
تص	تصدير
ط	طبعة
ع	عدد
مج	مجلد
ص	صفحة
ج	جزء
(ص ص)	صفحات
هـ	هجري
م	ميلادي
(د.ب)	دون بلد
(د. ت)	دون تاريخ
هك	هكتار
P	Page

مقدمة

مقدمة:

شهد القرن التاسع عشر حركة استعمارية واسعة قادتها القوى الأوروبية، والتي من بينها فرنسا التي وجهت أطماعها إلى دول المغرب العربي، وبعد أن وطأت أقدامها أرض الجزائر سنة 1830م بدأت تتحين الفرص المناسبة من أجل بسط نفوذها على تونس التي كانت محل اهتمام وتنافس من طرف الدول الأوروبية خاصة إيطاليا وإنجلترا، ولتتمكن من الانفراد بها مستغلة تدهور الأوضاع في العديد من المجالات، ففرضت عليها الحماية الفرنسية منذ معاهدة باردو 12 ماي 1881م وتكريسها بمعاهدة المرسى 8 جوان 1883م، والتي بموجبهما أصبحت البلاد التونسية مرتعًا للسلطة الاستعمارية الفرنسية فطبقت عليها مختلف السياسات الاستعمارية لحفظ مصالحها ومصالح رعاياها، وتتصدر هنا السياسة الاقتصادية أهم أولويات السلطة الفرنسية مما أثر على المجتمع التونسي ونتج عنه التمييز العنصري بين مجتمع أصيل صاحب الأرض وآخر دخيل مستغلا الثروة التونسية.

ولمحاولة الوصول إلى معرفة حقيقة السياسة الاستعمارية الاقتصادية التي كانت تخفيها فرنسا، سنعمل في هذه الدراسة على تسليط الضوء على موضوع: **السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م وآثارها على المجتمع.**

1/ دواعي اختيار الموضوع:

أ/ دواعي ذاتية:

- رغبتنا في دراسة الموضوع نابعة من ذلك التحسر الذي عاشته الدولة الشقيقة من الممارسات التعسفية من قبل دولة فرنسا المحتلة خاصة في مجالها الاقتصادي مما أثر عليها اجتماعيا.
- رغبتنا في التوسع في موضوع مر بنا العام الماضي كبحث صفي.
- الرغبة الشخصية التي رسخت لنا من خلال التوجهات المتحصل عليها بعد مشاورات عديدة مع الأساتذة المختصين.

ب/ دواعي موضوعية:

- عدم تطرق الدراسات السابقة لموضوع السياسة الفرنسية الاقتصادية بشكل خاص في حدود اطلاعنا.

التعرف على أهداف فرنسا الاقتصادية لاحتلال تونس بفرض الحماية عليها وتأثيراتها الاجتماعية.

- الرغبة في التعرف على الأساليب والقوانين التي انتهجتها فرنسا في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م.
- إثراء المكتبة التاريخية بموضوع عن الدولة الشقيقة تونس في الجانب الاقتصادي.

2/ طرح الإشكالية:

تشكل تونس إحدى أهم المناطق التي تعرضت للاستعمار الفرنسي، والتي مارس فيها سياسته التعسفية في الجانب الاقتصادي وهذا من أجل ترسيخ قواتها في المنطقة والسيطرة عليه وبناءً على ما سبق عملنا على معالجة الموضوع انطلاقًا من إشكالية رئيسية كالآتي:

- فيم تتمثل السياسة التي انتهجتها فرنسا في تونس في الجانب الاقتصادي أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م؟ وما آثارها على المجتمع التونسي وعلى المستوطنين؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

- كيف ساهمت الظروف الداخلية لتونس في ظهور التدخلات الأجنبية وفرض الحماية عليها؟
- ما هي الأساليب والوسائل التي طبقتها فرنسا في تونس في مجالي الزراعة والصناعة؟
- فيم تمثلت مظاهر السياسة الاقتصادية في المجال المالي والتجاري والخدماتي؟
- كيف استفاد العنصر الدخيل من هذه السياسة؟ وما هي أهم ردود الفعل المقاومة لهذه السياسة؟

3/ حدود الدراسة:

الإطار المكاني للدراسة وهو الأيالة التونسية بكافة حدودها من مشرقها لمغربها ومن شمالها لجنوبها.

أمّا الإطار الزماني فقد حدد من أواخر القرن 19م وبالتحديد منذ بداية التدخلات الأجنبية لتونس إلى غاية بداية القرن 20م الذي كانت فيه محطة مهمة تتجسد في ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي على إثر الحركة المطلبية المجسدة في كتاب تونس الشهيدة.

4/الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على الموضوع تبين لنا وجود دراسات يمكنها مساعدتنا نوردها فيما يلي: – مذكرة ماستر للطالبة فتيحة شبيكة بعنوان السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية(1881م–1920م) والتي تناولت في موضوعها السياسة الفرنسية بشكل عام أي في جميع المجالات ولم تتناول السياسة الفرنسية الاقتصادية بشكل خاص بالرغم أن الهدف الأول لفرنسا هو ضرب الاقتصاد التونسي وجعله خدما للمصالح الفرنسية.

– مذكرة ماستر للطالبتين جهيدة بوهراوة وفايزة قاضي بعنوان السياسة الفرنسية في تونس (1881م–1919م) والتي يسرت لنا الأمر في معرفة القوانين التي كرستها فرنسا على تونس في المجال الزراعي.

وما يلاحظ على المذكرتين عدم توظيف جداول بيانية وبعض التحليلات لتوضيح ما هو غامض، وتدعيم النقص، كما أنه لم يكن هناك تعريف للعديد من المصطلحات وغاب التفصيل في العديد من الجزئيات.

5/ خطة البحث:

لقد قسمنا بحثنا بعد مقدمة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول، وكل فصل ينقسم بدوره إلى مباحث ثم خاتمة ومجموعة من الملاحق ذات صلة بالموضوع.

تناولنا في **الفصل التمهيدي** الذي جاء بعنوان تونس من الإصلاحات إلى فرض الحماية الأوضاع العامة لتونس قبيل الحماية، وفرض الحماية وذكر المواقف الدولية منها.

أما **الفصل الأول** المعنون بالسياسة الفرنسية في القطاع الزراعي والصناعي، فتطرقنا فيه إلى السياسة الزراعية التي مست الأراضي التونسية بكل أصنافها، إضافة إلى كيفية فرض الهيمنة الفرنسية على الصناعة التي مستها بأنواعها التقليدية والاستخراجية والتحويلية.

وفي الفصل الثاني الذي جاء فيه عنوان السياسة الفرنسية في المجال المالي والتجاري والخدماتي بتونس، الذي ذكرنا فيه كيف تم درس موضوع الميزانية التونسية والهيمنة على العنصر التجاري بصنفيها الخارجية والداخلية، إضافة إلى استغلال القطاع الخدماتي من خلال المنشآت العمومية وإهمال المجال الصحي.

وعالجنا في **الفصل الثالث** أثر السياسة الفرنسية الاقتصادية على المجتمع، فعلى مستوى الدخلاء من ناحية الهجرة وتفوق الجالية، أما أثرها على العنصر الأصلي تطرقنا فيه إلى انعكاسات هذه السياسة المتمثلة في الفقر والبطالة وإلى ما غير ذلك.

أما **الخاتمة** فكانت عبارة عن استنتاجات لما تناولناه في البحث من وقائع وأحداث وآراء.

6/ المنهج المعتمد:

جعلتنا طبيعة الدراسة نعتمد على المنهجين التاليين:

المنهج التاريخي: الذي يقوم على ثلاثة مراحل: جمع المادة من مصادرها ثم تحليلها ثم تركيب الحادثة التاريخية، يتخلله الوصف والتحليل من خلال تحليل بعض المعطيات وإبراز الآثار والانعكاسات المترتبة عن السيطرة الفرنسية الاقتصادية، ووصف الأوضاع العامة لتونس خلال الحقبة الاستعمارية.

7/ أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع، أهمها:

كتاب"**تونس الشهيدة**" لعبد العزيز الثعالبي الذي أعطى لنا صورة عن السياسة الاقتصادية بصفة عامة وكتاب"**تاريخ تونس المعاصر 1881م-1956م**"لأحمد القصاب الذي ساعدنا بدرجة كبيرة في دراسة الجانب الزراعي وكتاب "**النخب الاقتصادية التونسية(1920م – 1956)**" للهادي جلاب الذي تناول جانب مهم وهو الاقتصاد التونسي والسمات العامة للسياسة

الاقتصادية الاستعمارية (1881م – 1914م)، وكتاب" **تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار**" لعبد المجيد بلهادي متناولا فيه أهمية المصالح الاقتصادية الفرنسية بتونس خلال فترة الحماية.

8/ الصعوبات:

من الطبيعي أن تواجه الباحث أثناء انجازه لبحثه الكثير من الصعوبات والعراقيل وأبرزها:

- نقص وشح في المادة العلمية المتخصصة في المجال السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، لكن بالرغم من ذلك تحصلنا على كمية معتبرة من المصادر والمراجع التي تخدم البحث ماعدا كتاب مهم يخدم موضوعنا بصفة كبيرة آلا وهو كتاب الهادي التيمومي "**تطور تونس الاقتصادي**" الذي لم نتحصل عليه.
- صعوبة التنقل للدولة الشقيقة بحكم الوضع الراهن "جائحة كورونا".
- عدم التحكم في الموضوع في البداية بسبب تشعب الوقائع والأحداث مما صعب فرزها.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في الإلمام والإحاطة بمعظم جوانب هذا البحث، وبالرغم من اجتهادنا في هذه الدراسة إلا أننا نعترف بأن هذا العمل قد يعتريه النقص حتما، فإن أصبنا فذلك من توفيق الله عز وجل وإن أخطأنا فحسبنا قوله " لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

سورة البقرة: الآية286.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل وكل من ساعدنا في الإلمام بالموضوع من قريب أو من بعيد، وبالأخص الأستاذ المشرف"**نور الدين ممّي**" الذي لم يبخل علينا بالتشجيع مع التوجيه والإرشاد.

سامية، منال بتاريخ: الخميس 04 جوان 2020م.

الفصل التمهيدي: تونس من الإصلاحات إلى فرض الحماية.

المبحث الأول: مرحلة قبل الحماية:

أولا–الوضع السياسي والاقتصادي في تونس.

ثانيا–الوضع الاجتماعي والثقافي في تونس.

المبحث الثاني: مرحلة فرض الحماية:

أولا–الحملة الفرنسية وفرض الحماية على تونس.

ثانيا–المواقف الدولية من فرض الحماية على تونس.

لقد طرأت على تونس خلال العهد العثماني تغيرات شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في القرن 19م، والذي يعد قرنا عصيبا مقارنة بغيره من القرون السابقة، حيث شهد القطر التونسي خلاله أحداثا جسيمةً بالأخص في فترة الباي محمد صادق الذي عرف عهده اضطرابا داخليا، نتج عنه قيام ثورات داخلية مما أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي، وهذا الأمر أثر على الحالة الاجتماعية في ظل تزايد الأطماع الأجنبية خاصة فرنسا التي تمكنت بدهائها ومكرها من الظفر بتونس، لتكون الحلقة الثانية بعد الجزائر مستعمرة فرنسية

ومن خلال هذا الفصل سنتتبع أوضاع تونس العامة من فترة الإصلاحات في عهد أحمد باي إلى فرض الحماية عليها والظروف التي أحاطت بها.

المبحث الأول: مرحلة قبل الحماية

أولا-الوضع السياسي والاقتصادي في تونس:

1/ الوضع السياسي:

قامت الأسرة الحسينية على توارث الحكم في تونس، حيث كان الحكم وراثيا امتد أكثر من قرنين من الزمان[1]، فبرز فيها البايات والذين حكموا البلاد بشكل مستقل عن الدولة العثمانية مما جعل التبعية شكلية للباب العالي، إذ جمع الباي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكان بإمكانه النظر في مختلف القضايا العدلية، واعتبرت كل قراراته قانونا نافذا، ولكنه بالرغم من كل هذا النفوذ المطلق للباي فإن السلطة الفعلية قبيل الحماية كانت بين يدي الوزير الأكبر الذي عمل على تسيير الشؤون المالية والخارجية للأيالة.[2]

---

[1] شوقي عطا الله الجمل: **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص 110.

[2] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية بتونس**، تع: عمر بن ضو وحليمة قرقوري، سراس للنشر، تونس 1986م، ص8.

فقد شهد الوضع السياسي في تونس بين 1827م-1883م ثلاث بايات قاموا بإصلاحات واسعة، وهم أحمد باي (1827م-1855م) ومحمد باي (1855م-1859م) ومحمد الصادق باي (1859م-1883م)، وفي الفترة نفسها أوزر ثلاثة رجال لهؤلاء البايات هم مصطفى خزندار(1873-1840) وخير الدين(1873م-1877م) ومصطفى بن إسماعيل(م1878-1883م).

ومن أهم ما صدر في هذه الفترة عهد الأمان في سنة 1857م، وكذلك دستور 1861م ولكن ما تعاقب عنهما هو ارتفاع المجبى[1] والتي كان لها سبب في ثورة بزعامة علي بن غذاهم[2] 1864م، ثم الأزمة المالية 1868م والتدخلات الأجنبية[3].

وعلى العموم فإن أوضاع تونس قبيل الحماية الفرنسية اتسمت بالفوضى التي ضربت أطنابها في كل مكان، باستثناء فترة وزارة خير الدين التي شهدت حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي نسبيا.

ويرجع انهيار الأوضاع إلى عدة أسباب نذكر منها:

---

[1] **المجبى:** هي ضريبة شخصية أقرها محمد باي سنة 1856م، وهي تسلط على السكان جنس ذكر البالغين باستثناء أهل تونس والقيروان، وكانت هذه الضريبة ثقيلة جدا على الأهالي. ينظر: خليفة الشاطر وآخرون: **تونس عبر التاريخ**، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005م، ص 11.

[2] **علي بن غذاهم:** من قبيلة ماجر تلقى تعليمه بالجامع الزيتونة ولقى تأييد من طرف الطريقة التجانية، وأطلقت قبيلة ماجر اسم" الباي شعب" على علي بن غذاهم، وامتد نفوذهم للقبائل المجاورة حتى صار الزعيم الأعلى للثورة التي كان من أسبابها رفع الضرائب بالإصلاحات المتأثرة بالتطور الأوروبي التي أدخلت على البلاد. ينظر: جان غانياج، **ثورة علي بن غذاهم 1864 الباب الخامس من أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية**، تر: لجنة كتاب الدولة الشؤون الثقافية، دارتونس للنشر، تونس، 1965م، ص 20.

[3] نيقولا زيادة: **تونس في عهد الحماية**، ج8، الأهلية للنشر والتوزيع، (د. ب)، (د. ت)، ص 27.

– تشجيع البايات لهذه الفوضى، ولم تكن قوات الباي تتحرك إلا إذا كان خطر قريب منهم بالإضافة إلى إهمال الباي لواجباته الإدارية حتى انتهى ثلث الأراضي الخصبة وضعف بعض البايات بالرغم من الإصلاحات الواسعة التي سهرت من أجلها.[1]

– الاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر سنة 1830م كان له الأثر الفعال على تونس، فمن خلالها فكرت فرنسا من أجل تطويق الجزائر من كل الجهات، ولا يتم ذلك إلا بالتوسع شرقا إلى تونس وغربا إلى مراكش، ولكن فرنسا لم تكن قادرة في تلك الفترة على احتلال تلك الشعوب دفعة واحدة[2] فتظاهرت فرنسا لتونس بالصداقة البريئة، كما أن الباي تعامل كذلك مع فرنسا بذلك الود رغم احتلالها للجزائر، ومن خلال ذلك عملت فرنسا على دعم نفوذها في تونس عن طريق قناصل ورجال أعمال مثل قنصل ليون روش(Léon Roches)[3] [4].

ويجدر بنا أن نتطرق إلى ما قام به البايات ووزرائهم وذلك قصد توضيح الأوضاع السياسية قبيل الحماية وبعض الأحداث والحيثيات المهمة التي هيئت الجو للتدخلات الأجنبية على الترتيب الآتي:

أ/أحمد باي(1827م–1855م): حرص على إدخال إصلاحات في جميع النواحي وذلك بعد زيارته التي قام بها في أوروبا سنة 1846م والتي منحت له الفرصة للإطلاع على التقدم

---

[1] كارل بركلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تع: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط15، دار العلم للملايين، بيروت 1972م، ص 629.

[2] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، مكتبة تونس الحرة، تونس، (د. ت)، ص 7.

[3] **ليون روش(1809م–1901م):** ولد بمدينة غرونوبل بفرنسا، وقد حصل عل شهادة البكالوريا في سنة 1828م، وفي سنة 1832م التحق بالجزائر حيث بدأ المغامرة فيها، وقد ساعدته معرفته العميقة للغة العربية على فهم ذهن وعادات العرب مما أهله أن يصبح مندوب وقنصل فرنسي، وبدأ عمله في تونس 1855م بالوقوف ضد المحاولات البريطانية للسيطرة على الأمور الداخلية. ينظر: ناهد إبراهيم الدسوقي: **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المعرفة، الإسكندرية 2011م، ص 232.

[4] عبد الله العروي: **مجمل تاريخ المغرب**، ط2، المركز الثقافي، الدار البيضاء، 2009م، ص 549.

الحديث، فبمجرد عودته إلى تونس عمل على وضع مشروعات سعى من خلالها العمل على التقدم والرقي ومن بينها تنظيم الجيش وإدخال أساليب حديثة[1]، وإنشاء مدرسة حربية بباردو[2] ودعا الضباط الفرنسيين ليعملوا أساتذة بها وأنشأ مصنعا حربيا[3].

كما قام هذا الباي بتشجيع العلم وحاول بناء قصر يشابه قصر فرساي ألا وهو قصر المحمدية قرب مدينة تونس، وقد أدى هذا البذخ والترف إلى وقوع تونس في أزمة مالية مما دفعها تطلب المساعدة من فرنسا عن طريق الإستدانة منها، وبذلك تكون الزيارة لها أثر في توطيد العلاقة التونسية الفرنسية[4].

ب/ محمد باي الثاني(1855م-1859م): بعد وفاة أحمد باي آلت وراثة العرش الحسيني إلى محمد باي في سنة 1855م، فسار على نهج سلفه وأدى هذا الأمر إلى التدخل الفرنسي أكثر[5].

وفي الفترة نفسها قام بعض وزرائه بإصلاحات هامة وخاصة تلك التي قام بها وزيره خير الدين التونسي[6]، مثل إصلاح مياه حلق الوادي-منطقة ساحلية بتونس-وإنشاء مصنعا للسفن كما عمل على تعريب الإدارة من خلال إدخال الطباعة العربية لنشر الأوراق الرسمية[1].

---

[1] الحبيب تامر: **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، مكتب المغرب العربي، القاهرة، (د. ت)، ص ص 22، 23.

[2] **باردو**: مدينة غربي مدينة تونس العاصمة تضم حاليا مجلس النواب ومتحف باردو الشهير، كانت سابقا مركز الحمك إبان عهد الدولة الحسينية(1705م-1956م). ينظر: عبد الله العلايلي وآخرون: **المنجد في اللغة والأعلام**، جزء الأعلام، دار المشرق، ط 29، بيروت، لبنان، (د. ت)، ص101.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، ط1، دار المريخ، الرياض، (د. ت)، ص94.

[4] جمال بيضون: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل، (د. ب)، 1992م، ص 110.

[5] محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي بلاد المغرب**، ط2، مكتب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص 121.

[6] **خير الدين التونسي**(1822م-1890م): ولد في 1822م نشأ بإسطنبول في بيت إحدى الباشاوات الذي اشتراه وقدمه إلى باي تونس وعمره 17 سنة، ومن مهامه السياسية كلف الدفاع عن أموال الدولة، وكان عضو في شرح عهد الأمان، وترأس المجلس

وكذلك ما ميز فترة حكم محمد باي صدور عهد الأمان في 10 ديسمبر 1857م وكان ذلك بعد إلحاح القناصل الأجانب، خاصة قنصل إنجلترا" ريشارد وود"(W.Recherd)[2] وقنصل فرنسا "ليون روش"(Léon Roches)، وقد كان لهذا الأخير تأثيرا كبيرا على الباي، ونص هذا العهد على الحرية والمساواة بين السكان على اختلاف أجناسهم ودياناتهم في الملكية والتجارة والتنقل أمام القانون الذي ترتب من خمسة أبواب وخمسين فصلا[3].

ج/ محمد الصادق باي(1859م- 1883م): ورث الحكم في ديسمبر 1859م واعتبرت فترته فترة حاسمة في تاريخ تونس، إذ بذل محمد الصادق باي في هذه الفترة جهودًا صادقة في محاولة إصلاح أوضاع البلاد، لكنه اصطدم بعوامل أخرى، حيث جمع العديد من المؤرخين على أن محمد باي كان منذ البداية عاقد النية على الإصلاح، لكنه وقع أول مرة فريسة أهواء وزرائه مثل مصطفى خزندار[4]، الذي كان يهدف إلى جمع أموال لنفسه مما سبب عجز ميزانية

الأكبر ثم على إثر ثورة 1864م اعتزل السياسة وتفرغ للكتابة ومن أهم مؤلفاته "أقوام مسالك". ينظر: الصادق الزمرلي: **أعلام تونسيون**، تع: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص ص97-99.

[1] محمود شاكر:المرجع السابق، ص 122.

[2] **ريشارد وود:** ولد بالقسطنطينية سنة 1806م عين ملحقا بالسفارة الإنجليزية باسطنبول من 1825م إلى 1834م ثم قنصلا لبلاده بدمشق، تولى منصب قنصل عام لبريطانيا في تونس 1855م إلى 1879. ينظر: نور الدين صحراوي: **النفوذ الأوروبي (الفرنسي، الإنجليزي، الإيطالي) في تونس من 1857م إلى 1881م**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012م-2013م، ص 67.

[3] الشيباني بنبلغيث: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي**، منشورات مؤسسة التميمي، تونس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، نوفمبر 1995م، ص 60.

[4] **مصطفى خزندار**: (1817م-1878م) مملوك تونسي تقلد منصب مهام أمين الخزانة وبقي إلى غاية عزله 1873، فتح البلاد الأجنبية للقروض الأجنبية بعد فراغ الخزينة وإفلاسها واشتهر بالتبذير وسرقة أموال الدولة. ينظر: جون غانياج: **جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية 1861م-1881م**، ج2، تر: عبد الجليل بوقرة، ط1، دار سيناترا للنشر، تونس، 2014م، ص 725.

الدولة ودفع الباي الاقتراض من الدول الأجنبية[1]، ومن أجل تحقيق الإصلاح عمل محمد الصادق باي على مد خط بين تونس وأوروبا عن طريق الجزائر[2]، وتأسيس مطبعة رسمية وصحيفة" الرائد التونسي" 1860م التي كانت تصدر أسبوعيا[3].

كما عمل على إصلاحات أخرى مثل دستور 1861م، وذلك من أجل وضع أسس عهد الأمان الذي جاء للحد من سلطة الحكم المطلق ولتوفير الأمن والاستقرار في الأرواح والأموال لفترة قصيرة 1861م-1864م، وأيضا عمل على منح الأجانب نفس الحريات التي تمتع بها المواطنون[4].

ومما زاد الطين بله العجز المالي الذي دفع الباي للتفكير في تغطيته عن طريق رفع الضريبة الشخصية من 36 إلى 72 قرشا[5]، وهذا ما سبب انتفاضة شعبية هزت البلاد بقيادة علي بن غذاهم والتي انطلقت سنة 1864م، واستمرت إلى غاية توقيف وسجن قائدها ووفاته في سنة 1867م[6].

وفي هذه الأثناء عاشت تونس مرحلة خراب ودمار وفوضى، قضت بالتعطيل الدستوري ودخول البلاد في حرب أهلية سببت مجاعة وأمراض الخطيرة مثل الكوليرا 1867م، مما كانت

---

[1] أحمد بن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان**، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، (د. ت)، ص 203، 204.

[2] طاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة(1830م-1956م)**، دار المعارف، سوسة، تونس، (د. ت)، ص ص 21، 22.

[3] الشيباني بنبلغيث: **بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر**، ط2، الأطلسية للنشر، تونس، جانفي 2003م، ص68.

[4] نفسه، ص212.

[5] الهادي البكوش: **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013م، ص 70.

[6] عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، لبنان، ماي 1975، ص ص 31، 32.

ذريعة ملائمة للتدخل الأجنبي وتولى الإشراف عليها "اللجنة المالية الدولية"[1] وكان ذلك سنة 1869م، وضمت ثلاث دول أجنبية (فرنسا، إنجلترا، إيطاليا)[2].

وأمام عجز الأيالة التونسية على تسديد ديونها، اتفقت القوى الأوروبية على جعل مالية الأيالة تحت نفوذها وبتحريض منها أسس محمد الصادق سنة 1869م لجنة مالية دولية[3] حيث قدرت ديون البلاد آنذاك125مليون فرنك، ووقع تقسيم مداخيل الأيالة إلى قسمين خصص القسم الأول منها لنفقات الدولة والثاني لتسديد الديون، وقد كانت هذه اللجنة تضم جهازين أساسين: اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة[4]، والتي تضم ثلاث دول أوروبية وترأسها شخصية تونسية معروفة من أهمها خير الدين التونسي وذلك بعد عزل مصطفى خزندار 1873م[5].

فخير الدين التونسي عرفت فترته بأحسن فترات إصلاح في عهد محمد صادق بحيث أنه عمل على تأسيس مجلس تشريعي، نظم الإدارة المركزية وكذلك الأوقاف والبلديات وضمان حقوق الفلاحين ووضع برنامج لتوزيع الأراضي الزراعية وتشجيع الزراعة وقلّص الضرائب[6].

لكن بالرغم من ذلك لم يستطع الصمود أمام المؤامرات التي كان من ورائها مصطفى بن إسماعيل[1] الذي تقلد منصبه فيما بعد والذي عرف بحبه للمال وجمع ثروات قدرت بثلاثين

---

[1] **اللجنة المالية الدولية:** أحدثت بمقتضى الأمر في 04 أفريل 1868م، وتولت مهامها في 05 جويلية 1869م، ومهمتها حصر الديون التونسية والعمل على تسديدها وقد ترأسها خير الدين. ينظر: عبد المجيد بلهادي: **تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار**، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2016م، ص 170.

[2] طاهر عبد الله: المرجع السابق، ص22.

[3] ينظر الملحق رقم: 01، ص106.

[4] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص ص 9، 10.

[5] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 23.

[6] وفاء بوشريط: **أوضاع تونس خلال فترة محمد الصادق باي(1859م-1882م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس بالمدية، 2017م-2018م، ص 23.

مليون ريال وذلك بعد معاهدة باردو، وبذلك زاد التأزم المالي وعجزه ويمكن اعتبار هذه الظروف سببا بأن تكون تونس بين مخالب الحكومة الفرنسية[2].

2/ الوضع الاقتصادي:

يرتكز الاقتصاد بصفة عامة على جملة من العناصر الأساسية والمتمثلة في الزراعة والصناعة والتجارة، والتي تحدد تقدم الدول ومدى قدرة الإنسان على تفعيلها وتسخيرها لصالحه فكلما توفرت هذه العناصر وتم التحكم فيها تحسن المستوى المعيشي للمجتمع ومن أهمها ما يلي:

أ/ الزراعة: اعتمد الاقتصاد التونسي قبيل الحماية على الزراعة بسبب خصوبة أراضيها حيث كان عدد سكان الأرض الزراعية 27000 فلاحا تجاوزوا سن البلوغ، وكانت مساحة الأرض المزروعة بالحبوب 1200000هكتار، ذات إنتاج وسطي بالقمح والشعير من 1600000هكتار في الفترة 1860م-1862م[3].

فتنوعت المحاصيل الزراعية وكانت كل منطقة مختصة في إنتاج نوع من المحاصيل حيث اشتهرت مدينة قفصة بزراعة الفستق، أما مدينة الكاف[4] وباجة فاشتهرت بإنتاج الحبوب لا

---

[1] **مصطفى بن اسماعيل:** ولد عام 1853م من أم يهودية أسلمت، توفي والده وعمره سبع سنوات، كان لاعمل له، دخل القصر كأحد الغلمان الذين يعملون في خدمة الباي محمد الصادق وصار خادما له، ثم تقرب من الباي وترقى إلى رتبة أمير اللواء ثم انتقل في اواخر فترة مصطفى خزندار إلى وزير، وفي 1878م إرتقى إلى الوزارة الكبرى رئيس الوزراء. ينظر: نهاية حمد صالح الحمداني: **الحركة الوطنية التونسية (1881م، 1920م)**، دار المعتز للنشر، تونس، (د. ت)، ص25.

[2] وفاء بوشريط: المرجع السابق، ص 24.

[3] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 89.

[4] **الكاف:** مدينة تونسية تقع بمنطقة التل العالي على مسافة 30 كم على الحدود الجزائرية. ينظر: محمد طالبي: **دائرة المعارف التونسية تاريخ إفريقية أعلام. مواقع. قضايا**، عدد خاص، بيت الحكمة، تونس، 1988، ص 163.

سيما القمح، أما عن بنزرت[1] فاشتهرت بإنتاج البقول والزيتون[2]، فكانت زراعة مزدهرة إذ أن مساحة تونس هي 12.5 مليون هكتار ومنها 9ملايين زراعية بين مساحات مزروعة وأخرى غير مزروعة[3].

وكان الإنتاج الإجمالي للبلاد قبيل الحماية بين مليونين و3 ملايين قنطار وبلغ إنتاج زيت الزيتون في سوسة والمنستير سنة 1880م(14000) هيكتولتر، أما عن التمور والتي اعتبرت أهم مورد في الجنوب كان يتراوح إنتاجها السنوي بين 200 و300ألف قنطار[4].

فكانت الأراضي قبيل الحماية بين أيادي أقلية من مقربي الباي أغلبهم من المماليك جلهم يعيشون في الحاضرة ويؤجرون أراضيهم لمزارعين من بينهم فئة الخماسين[5]، الذين قد استغلوا في مجال الفلاحة[6].

حيث ينال في الشمال التونسي بعد خصم ضريبة العشر[7] وعلف الدواب المستعملة في الحصاد الدرس خمس المحصول أما في الوسط والجنوب فينال ربع المحصول فقط[8].

---

[1] **بنزرت:** مدينة صغيرة في تونس بها ميناء على البحر الأبيض المتوسط أقيمت بالقرب منها قاعدة عسكرية فرنسية أدت إلى أزمة سياسية بين تونس وفرنسا. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1899م، ص 566.

[2] محمود السيد: **تاريخ دول المغرب العربي ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب–موريتانيا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، ص 3.

[3] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 114.

[4] علي المحجوبي: انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 18.

[5] **الخماسة:** هو عقد يمتد على سنة ويربط بين فلاح كبير أو متوسط أو حتى صغير من جهة ومزارع فقير لا يملك سوى قوة عمله أو يملك أرضا صغيرا ليست له قدرة على فلحها من جهة ثانية. أنظر: الهادي التيمومي: **المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي**، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص 90.

[6] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص ص 17، 18.

[7] **ضريبة العشر:** هي أداء عيني على الحبوب يمس بالدرجة الأولى سكان مجردة وجهة تونس وقد تسمى الرابطة. ينظر: نفسه، ص 12.

[8] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 8.

وقد شجع خير الدين الزراعة حيث قلص من الضرائب والتي كانت سبب وراء ترك الأراضي[1]، كما اعتمد على إجراءات جبائية بالنسبة للضرائب المفروضة على الحبوب وقام أيضا بتخفيض الضريبة على خرج الزيتون[2].

* **تربية المواشي:** إن تربية المواشي متعلقة بحركة الأراضي حيث أن الفلاح التونسي هو أول مربي للماشية وكان يترك نصف أرضه مراعي للقطعان، فقد كان من أهم موارد البلاد[3].

كما كانت الثروة الحيوانية قبيل الحماية متنوعة وارتكزت أساسا على تربية الماشية وكانت تقدر بأربعة ملايين قبيل الحماية فالقبائل تعتمد في نشاطها الاقتصادي على تربية الأغنام والتي توفر لها منتوجات متنوعة مثل اللحم والحليب والأجبان والسمن الذين كانوا يخزنونه قصد استعماله أو بيعه وقت الحاجة، كذلك اعتمدوا على تربية الماعز والإبل والبقر والخيل والبغال والحمير فعلى سبيل المثال قدرت ثروة الفراشيش الحيوانية ب: 78250 رأسا من الغنم وبـ:18530 رأسا من الماعز[4].

ب/ الصناعة: عرف المجتمع التونسي في منتصف القرن 19م صناعات تقليدية مثل صناعة الأصواف والنسيج والأبسطة والأغطية والتي كان يمارسها الآلاف من الصناع

---

[1] خير الدين التونسي: **أخبارالمسالك ومعرفة أحوال الممالك للمصنف الشنوفي**، ط2، دار العربية للكتاب، تونس، 2004م ص44.

[2] عبد القادر دوحة: "**الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19 وعلاقاتها بالحضارة الغربية**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، خميس مليانة، ديسمبر 2016م، ص 205.

[3] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص ص 129، 130.

[4] إدريس رائسي: **القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة**، ط1، المتوسطية للنشر، تونس 2016م، ص ص 139-141.

اليدويين[1]بالإضافة إلى صناعة الشاشية وصناعة الحرير، حيث صنعت أحزمة الرجال والنساء ومناديل الحرير التي استعملتها المرأة التونسية لتغطية رأسها[2].

ولعل من أهم المدن التي اشتهرت بصناعة النسيج قبل الحماية في تونس هي زغوان وسوسة والقيروان[3] وجربة وتوزر، فقد برعوا في أعمال الشبيكة والتوشيح والصدريات والسراويل[4]كما عرفت زغوان بتحضير الصباغ من قشور السمك[5].

ومن بين الصناعات الأخرى في تونس نجد، الصناعة الفخارية والتي وفرت لقبائل السباسب العليا، والنحاس كالمقافيل والنحايس والقصاع، وصناعة النجارة من مشارب ومثارد وأدوات حراثة والبناية والنقاشة[6].

فكلها كانت عبارة عن نشاطات تقليدية ذات صبغة صناعية بدائية على الرغم من تنوع المنتوج التونسي، إلا أنه لقي منافسة خارجية، وضيقت الخناق عليها، بعد أن دخلت الدولة في أزمات مالية متكررة وعصيان مدني داخلي، حيث تراجعت صناعة الشاشية وتدهور الوضع لأنه لا يوجد مشاريع صناعية من شأنها أن تستنهض كفاءات، وكل هذا أدى إلى تقهقر وزوال بعض الحرف[7].

---

[1] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 91.

[2] وفاء بوشريط: المرجع السابق، ص 31.

[3] **القيروان:** مدينة وسط البلاد التونسية تبعد مسافة 156 كلم عن مدينة تونس. ينظر: محمد طالبي، المرجع السابق، ص 137.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولاية المغرب العثمانية**، جامعة الكويت، 2010م، ص ص 36، 37.

[5] محمد بيرم الخامس: **صفوة الإعتبار بمستودع الأمطار والأقطار**، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ت)، ص 126.

[6] إدريس رائسي: المرجع السابق، ص 148.

[7] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 19.

فسعى خير الدين إلى إصلاحات اقتصادية، ففي مجال الصناعة أول ما قام به هو تطهير مختلف العقارات الحضرية التي استولى وسيطر عليها الأجانب، وفيما يخص الإجراءات الأخرى التي اتخذها خير الدين فقد شملت جانبين الأول يتعلق بتنظيم علاقة الحرفيين وأربابهم والهيئات التي نظمت نشاطاتهم وهذا من خلال تقنين العادات والأعراف التي نظمت الحياة الصناعية في تونس، حيث قام بنشر مناشير في تونس تحدد مدة العمل والأجر ومختلف الحقوق والواجبات، أما الجانب الثاني فتعلق بتخفيض الضرائب على مختلف الصناعات بهدف إحيائها من جديد وإلى جانب كل ذلك قام خير الدين بمحاربة الغش في المنتوجات كما أحدث طريق صناعي بين تونس وحمام الأنف[1] طوله 12 ميلا حيث لعب دورا هاما في التواصل بين العاصمة والمناطق الأخرى[2].

ج / التجارة

***التجارة الداخلية:** إن تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي أدى إلى ازدهار النشاط التجاري، حيث أصبحت المدن التونسية مراكز تجارية هامة يأتي إليها الأهالي من مختلف جهاتالبلاد لشراء حاجاتهم الضرورية، مماترك نوعًا من الترابط بين المدن والأرياف، كما عرف القطر التونسي أسواقًا عديدة منها: سوق الباي[3] وسوق الشواشين[1] والسوق الجديد[32].

---

[1] **حمام الأنف:** هي مدينة ساحلية تقع على مسافة 16 كلم جنوبي شرقي تونس العاصمة، عرفت مدينة حمام الأنف بإسم نارو لكونها بونية الأصل، تعد بوابة تونس وهمزة وصل بين الشمال والجنوب والوسط لكونها تدعم، بإحدى محطات السكك الحديدية في البلاد. ينظر: medmen.eu/ar/notice tv n 00 155، 28 ماي 2020على الساعة 11:57

[2] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 207.

[3] **سوق الباي:** هو سوق تم تشييده في عهد حمود باشا في 1781 يباع فيه السجاد والأقمشة الحريرية، كما تباع فيه الأقمشة الصوفية، كان السوق قريبا من الباي ويعتبر من أسواق الايالة. ينظر: الياقوت سراط، فوزية التومي: النشاط **الإقتصادي في تونس خلال العهد الحسيني 1117هـ -1246هـ/ 1705م-1830 م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس المدية، 2017م، 2018م، ص 46.

وخلال أواخر القرن 19م تعرضت التجارة لعدة أزمات نتيجة لضعف المنتوجات التقليدية، إضافة إلى كثرة الضرائب والجبايات والمنافسة الأوروبية والتعامل بالربا بالنسبة للمال، كما عدت مدينة صفاقس المدينة المتاجرة بامتياز في القطر التونسي[4].

فأمر خير الدين بمنع التجارة الداخلية وبيع السلع خارج الأسواق، كما شجع المصدرين برفع الرسوم الجمركية المفروضة حيث أصبحت رسوم مادة الصابون عام 1876م أربعة ريالات للقنطار بدل سبعة ريالات أي بتخفيض حوالي 50% و60% بالنسبة للصوف[5].

* **التجارة الخارجية:**تميزت التجارة الخارجية باستحواذ فئة اليهود والتجار الأوربيون عليها فعرفت التجارة البحرية والتي ربطت تونس بالبلدان القريبة منها، إذ صدّرت الشّاشية لسوريا ومصر والجزائر وليبيا واليونان كما استوردت الأقمشة والأرز من مصر وتركيا[6].

وعرفت أيضا تجارة العبور النشيطة التي خصت البضاعات الاسبانية والشرقية وغيرها ولقد تصدرت تجارة الحبوب صادرات البلاد وبيع زيت الزيتون والصوف، كما استوردت المواد الخام الصالحة لصناعة الشاشية[7].

---

[1] **سوق الشواشين:** سوق يحتوي على سوقين السوق الصغير والكبير، حيث كانت جماعة حرفيي الشاشية من أبرز الجماعات التي كانت تجني أرباحا في تلك السوق. ينظر: الياقوت سراط، فوزية التومي، المرجع السابق، ص 46.

[2] **السوق الجديد:** يتم فيه العديد من الأنشطة التجارية شيدها حمود باشا لكن بنيت من طرف وزيره يوسف صاحب الطابع سنة 1813م. ينظر: نفسه، ص47.

[3] نفسه، ص 46.

[4] عبد الجليل التميمي وآخرون: **الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني**، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية الموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، تونس، 1999م، ص 383.

[5] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 209.

[6] وفاء بوشريط: المرجع السابق، ص33.

[7] الياقوت سراط، فوزية التومي: المرجع السابق، ص 47.

وعلى إثر التدخلات الأجنبية سعت الدول الأوروبية على احتكار التجارة الخارجية لتونس فتمكن هؤلاء التجار من اقتناء منتوجات تونسية بأسعار معقولة وتسويقها بأسعار باهضة، وبذلك عرفت تونس انحطاطًا في أسعار الحبوب والمنتوج المحلي، كل هذه الممارسات جعلت من تونس تستورد أكثر مما تصدر[1].

أي أن الواردات أكثر من الصادرات وهذا إن دل على شيء إنما دل على ضعفها التجاري في تلك الحقبة.

ثانيا-الوضع الاجتماعي والثقافي في تونس:

1/ الوضع الاجتماعي:

أ/ تركيبة المجتمع التونسي: تكون المجتمع التونسي قبل الحماية من جماعات وعناصر مختلفة، وفد إليها المهاجرين والتجار واللاجئين أو جاءت إليها غازية أو لاجئة كل هذا الامتزاج ساهم في تطور وازدهار جوانب من القطر التونسي، كما أضفت هذه الجماعات بعض التغييرات تأثر بها العنصر المحلي[2].

وقسم مجتمع تونس قبل الحماية إلى مجموعتين أساسيتين وكل مجموعة إلى عدة فئات:

***السكان المستقرون(المدن):** وهم كانوا أكثر سكانا ثراءً قطنوا جهة تونس وسهول مجردة والساحل والواحات والمدن عموما وكانوا ميالين إلى الهدوء نسبيا، من أهم فئاتها الأتراك[3] التي تركزت في العاصمة وكذلك طائفة الأعلاج والتي كونت من عناصر أوروبية مسيحية وأيضا فئة الكراغلة وهم المولودون من آباء أتراك وأمهات تونسيات، والحضر التي ضمت عناصر من القطر التونسي إضافة إلى الوافدين من فئة الأندلسيين التي أعطت انتعاشا وازدهارا وتنوعا

[1] الياقوت سراط، فوزية التومي: المرجع السابق، ص 47.

[2] حسن محمد جوهر: **تونس**، دار المعارف، مصر، القاهرة، 1961م، ص 55.

[3] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 15.

سكانيا كذلك فئة اليهود التي توافدت بأعداد كبيرة من يهود إسبانيا، أما البرانية فقدموا من الأرياف الداخلية إلى المدن للإقامة والعمل، بالإضافة فقد كانت الجالية الأوروبية أساسا من تجار ورجال الدين المسيحيين وقناصل وبعض الرحالة[1].

***السكان الرحل(الريف):** وهم السكان دائمو التنقل والترحال من سهول مجردة إلى الحدود الليبية، انقسموا إلى قبائل في الشمال وهما صنفين متعاديين (الحسينية والباشية)، وقبائل في الجنوب وهما (شداد ويوسف)[2].

ويتمثل السكان الرحل في عشائر المخزن وكذلك جماعات الرعية التي تشكل غالبية سكان الريف الذين قاموا بممارسة الزراعة في أراضي الأعيان، كأجراء وخماسين.

إضافة إلى القبائل البعيدة عن نفوذ الحكام وهي التي تكون في أماكن نائية مثل قبائل الخمير[3] وقبائل الظهرة، وأيضا طبقة العبيد[4].

ب/ الأوضاع الصحية للمجتمع التونسي:على إثر تردي الوضع الاقتصادي عرف المجتمع التونسي عدة أزمات انعكست على السكان، فتعددت المجاعات سنة1867م وانتشرت الأمراض والأوبئة منها الطاعون 1818م–1819م والكوليرا 1849م–1850م وكلها كانت دليل على فداحة الخسائر البشرية التي تسبب فيها الوباء ودام قرابة 8 أشهر من ديسمبر1849م إلى أوت 1850م[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص ص 54–61.

[2] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 16.

[3] **قبائل الخمير**: ممتدة على ساحل البحر المتوسط بالشمال الغربي من البلاد التونسية، وهي جزء من ولاية جندوبة، ذات طابع جبلي كانت المنطقة مقدمة انتصاب الحماية الفرنسية على تونس 1881م، وذلك بسبب نهب سكان المنطقة أملاك أهالي الجزائر المجاورة. ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 307.

[4] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص ص 62، 63.

[5] إدريس رائسي: المرجع السابق، ص 135.

ومن بين الإنجازات في المجال الصحي ما قام به المصلح خير الدين وهو إنجاز مستشفى الصادقي، والذي خطط أن يكون مستشفى للفقراء والمعوزين، والذي شرع في بنائه سنة 1876م ولكنه لم يتم بسبب انعزاله فأكمل هذا الإنجاز مصطفى بن إسماعيل سنة 1879م وقد خصص فقط للمسلمين[1].

ج/ العادات والتقاليد: من أهمها عيد الفطر والأضحى، وكيفية تعييد الأهالي التي كانت عن طريق زيارة بعضهم البعض لمدة أربعة أيام، ويعطى للزائر القهوة وكذلك كثير من أنواع الحلويات، إضافة أنه يلبس يوم العيد الفطر أحلى الملابس والنساء يلبسن الحلي، وفي عيد الأضحى يقوم الرجال بالنحر[2].

أما الاحتفال بعيد المولد كان عندهم بتلاوة القرآن والإنشاد وقصائد المديح، وكان أول من رتب موعدا رسميا للاحتفال هو أحمد باي 1871م بمدينة القيروان، وعلى منواله اتبعه محمد الصادق باي الذي فخم في الاحتفال به وذلك من خلال ميزانية الدولة، أما عن عيد عاشوراء فالاحتفال عندهم عن طريق طلق النيران والبارود[3].

وبخصوص اللباس اتسم التوانسة في البداية باللباس التقليدي، ومنذ بداية التدخلات الأجنبية دخل الزي الأوروبي وتغيرت العمامة والقفطان وحل محلها ملابس أوروبية[4].

---

[1] محمد بن خوجة: **صفحات من تاريخ تونس**، تع حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م، ص 238.

[2] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص ص 337، 336.

[3] محمد بن خوجة: المصدر السابق، ص 239.

[4] وفاء بوشريط: المرجع السابق، ص 42.

2/ الوضع الثقافي:

تميز الوضع الثقافي قبل التدخلات الأجنبية وقبل فرض الحماية بازدهار نسبي وكانت تونس مركز ثقافة وحضارة، حيث أنها استقبلت الطلبة من أطراف العالم الإسلامي للتزود من منهلها المعرفي، وقد كونت العديد من المفكرين ومن أهمهم الناقد التاريخي ابن خلدون[1].

ومنذ بداية التدخلات الأجنبية كانت الحياة الفكرية والثقافية مختلفة تماما في الأيالة وذلك في ظل حكم البايات الأتراك الذين لم يولوا أي عناية لتعليم الشعب ولتثقيفهم، فكانت المدارس الموجودة لا تعد أن تكون مدارس دينية فقط أهمها جامع الزيتونة[2] بتونس الذي لقن فيه دروسا في الدين والفقه والنحو والصرف...، مبني على الحفظ الأعمى، وإلى جانب جامع الزيتونة وجد الكتاتيب في الزوايا والتي اقتصر دورها على تحفيظ القرآن وتلقين المبادئ[3].

وبعد تقلد خير الدين مقاليد الإدارة التونسية في سنة 1873م، حاول النهوض بهذه الأوضاع من خلال تغيير التعليم التونسي بإدخال العلوم الكونية عن ذلك عن طريق إنشاء المدرسة الصادقية[4] التي ركزت على جوانب عديدة منها حفظ القرآن الكريم والحديث بالإضافة

---

[1] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 53.

[2] **جامع الزيتونة:** من أهم المؤسسات العربية الإسلامية مكانة في تونس، بل هو أقدم المساجد وأشهرها، كان فضاءً للتعليم تلقى فيه الدروس العلمية على اختلاف مواضيعها وأنواعها. ينظر: حبيب حسن اللولب: **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونةوفروعه(1876م-1962م) التحديات والرهانات**، ج1، الحوار المتوسطي، تونس، 2017م، ص216.

[3] حمه الهمامي: **المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1، صامد، صفاقس، (د. ت)، ص ص 22، 23.

[4] **المدرسة الصادقية:** هي مدرسة أسسها محمد الصادق باي سنة 1875م، وهي مدرسة عصرية تهتم بالثقافة الفرنسية إلى جانب الثقافة العربية، تخرج منها العديد من رواد الحركة التحريرية، عبد العزيز الثعالبي وعلي باش حانبه وغيرهما. ينظر: يحي جلال: **المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال**، ج3، الدار القومية للطباعة للنشر، الإسكندرية، (د. ت)، ص107.

إلى الرياضيات والحساب والكيمياء، كما قام بتعديل التدريس بجامع الزيتونة وتأسيس مكتبة عمومية للمطالعة[1].

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلها البايات في هذا المجال، إلا أنهم لم يحققوا هدفهم فقد رفض المجتمع التونسي هذا المنهاج التعليمي الجديد واتهموهم بالزندقة فكانت الأمية هي الغالبة على معظم التونسيين قبيل الحماية 1881م[2].

المبحث الثاني: مرحلة فرض الحماية

أولا-الحملة الفرنسية وفرض الحماية على تونس:

لقد شهدت سنة 1881م سقوط البلاد التونسية التي كانت تابعة للخلافة العثمانية تحت السيطرة الفرنسية، وتعود جذور هذه الحماية إلى هزيمة فرنسا في حرب 1870م ضد ألمانيا وهزيمة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا 1877م، فعند هزيمة فرنسا أمام ألمانيا ألحقت ألمانيا بمقاطعتي الألزاس واللورين، ولصرف انتباه فرنسا عن تلك المقاطعتين ألفت بسمارك[3] نظر السياسة الفرنسية إلى تونس، ونفس الشيء قامت به إنجلترا حيث أنها لم تبدي أي معارضة لفكرة غزو فرنسا لتونس مادامت تعمل على تشتيت أوضاع الدولة العثمانية، وكذلك من أجل إلحاقها لجزيرة قبرص[4].

---

[1] محمد بن خوجة: المصدر السابق، ص 309.

[2] نفسه، ص 313.

[3] **بسمارك(1898-1815)**: سياسي ألماني، وهو من أهم العاملين على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية من1871-1890، كما عمل على تحقيق الحلف الداخلي وإقامة الإمبراطورية الألمانية الثانية، ثم وضع بعض التشريعات الاشتراكية أما خارجيا فأهم ما قام به هو تأمين مكانة ألمانيا الكبرى. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص ص 543، 544.

[4] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، المصدر السابق، ص ص 17، 18.

وقد أثيرت فكرة ضم تونس إلى فرنسا في كواليس مؤتمر برلين[1] الذي انعقد سنة 1878م من أجل تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، فتحصلت فرنسا على رخصة غير رسمية[2]، من طرف ألمانيا بتصريح المستشار الألماني بسمارك4 جانفي 1879م:" أعتقد أن الإجاصة التونسية نضجت وحان قطفها إن هذه الثمرة الإفريقية قد تفسد أو تفتك إن أبقيتموها طويلا في شجرتها"[3] إضافة لتصريح وزير إنجلترا سازوري"خذوا تونس إذا أردتم، فإن بريطانيا لن تعارض في ذلك"[4].

وفي نفس الوقت اشتدت المنافسة الإيطالية على البلاد التونسية وهنا عملت فرنسا على توجيه أنظار إيطاليا نحو طرابلس الغرب مع الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية بالبلاد التونسية[5].

وفي غمرة هذه الأوضاع عملت فرنسا على الحصول على ترضية مع الدول المنافسة لها عن تونس سواءً كانت إيطاليا أو إنجلترا أو غيرهما من البلدان الأخرى المهتمة بتونس، واستطاعت من خلال اتفاقيات وتفاهمات عدة عبر مراحل تحقيق هدفها في تجسيد وإبعاد تونس عن اهتمامها مما سمح لها بالتفرد بها[6].

فأخذت تنتظر وتبحث عن إيجاد فرصة مناسبة لاتخاذها حجة لتنفيذ مخططها في فرض حمايتها على تونس فمن خلال فكرة جول فيري[7] الذي اسند مشروعه إلى أحداث ومناوشات بين

---

[1] **مؤتمر برلين:** عقد في برلين عاصمة الألمانية سنة 1878م برئاسة بسمارك، بهدف إعادة النظر في تقسيم ممتلكات الإيالة العثمانية. ينظر: نيقولا زيادة: المرجع السابق، ص85.

[2] لوتكسي: **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط9، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2007م، ص306.

[3] الهادي البكوش: المصدر السابق، ص 17.

[4] يحي جلال: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطية، الإسكندرية، 1999م، ص322.

[5] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص17.

[6] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 27.

[7] **جول فيري(1832م-1893م):** رئيس وزراء فرنسا 1880م/1885م صحاب فكرة احتلال تونس، وتأديب قبائل بني الخمير. ينظر: محمد سلمان عصفور:" **الحماية الفرنسية على تونس الموقف العثماني والأوروبي منها**"، مجلة ديالي، ع56، ص5.

قبائل الحدود التونسية الجزائرية في يومي 31/30 مارس 1881م ناهد الجزائرية والخمير التونسية الحجة المناسبة لفرنسا لتجعل منها مبررا مقنعا للرأي العام الفرنسي والدولي لتسيير جيشها نحو تونس[1].

وفي 12 أفريل 1881م تلقت القوات الفرنسية المقيمة بالجزائر أمرا باجتياز الحدود التونسية دون سابق إنذار من أجل التأمين واستغلال الحدود، ولهذه الغاية أرسلت جيشا في 24 أفريل 1881م عبر الحدود التونسية طابوران: الأول اتجاه العاصمة، والثاني نحو الكاف، في نفس الوقت الذي اقتحمت فيه بعض وحدات الأسطول الفرنسي ميناء بنزرت، وكان تعداد الكتيبة الفرنسية القادمة من الجزائر في 24 أفريل 1881م بـ 35000 جندي بقيادة الجنرال "لوجيرو "(**Logerot**)[2] [3].

واحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل 1881م ثم تقدم في داخل التراب التونسي نحو الوسط والجنوب، سوق الأربعاء في 29 أفريل، وعين دراهم يوم 11 ماي، وفي نفس الوقت قامت وحدة بحرية باحتلال طبرقة يوم 26 أفريل بعد أن قصفتها بالقنابل، وفي غرة ماي أنزلت ثمانية آلاف جندي فرنسي إلى مدينة بنزرت بقيادة الجنرال بريار[4]، وفي 8 ماي اتجهوا للعاصمة التونسية

---

[1] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 27.

[2] **الجنرال لوجيرو:** ولد عام 1825م بمدينة لواروشيم بوسط فرنسا، وهو قائد الفيلق الشرقي، كما أنه درس في المدرسة العسكرية، ورقي إلى كولونيل في عام 1870م، وشارك في الحملة على تونس وعين على رأس جهاز المخبرات، ثم قائد الفيلق السابع للجيش الاحتياطي عام 1890م. ينظر: رامي سيدي محمد: **المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس (دراسة تاريخية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016م-2017 م، ص 78.

[3] أمين شاكر وسعيد العريان ومصطفى أمين: **شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر**، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص 99.

[4] **الجنرال بريار:** جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في أفريل 1881م، هو من فرض الحصار على قصر باردو. ينظر: محمد سلمان عصفور: المرجع السابق، ص 10.

وحاصرو باردو حيث مقام الباي وذلك في 12 ماي 1881م[1]، فجردوا الباي من سلاحه وأبقوه على عرشه مجرد اسميا غير أنهم سلبوه جميع السلطات الحقيقة بلا استثناء[2].

وهدد بتوقيع معاهدة من أجل احتلال فرنسا لتونس، وفي الأخير اضطر محمد الصادق باي على توقيع معاهدة باردو 12 ماي 1881م أو قصر السعيد[3]، خاصة وأنه في حالة الرفض فقد كان أخوه الطيب مستعد لتوقيعها[4] والتي نصت على اعتراف الباي باحتلال القوات الفرنسية بتونس وأن تنظم فرنسا علاقات تونس الخارجية، وحق الإشراف على الشؤون المالية[5]، كما نصت هذه المعاهدة على أن يكون الاحتلال الفرنسي لتونس احتلالا مؤقتا يزول متى اتفقت السلطتان العسكريتان التونسية والفرنسية على أن الأمن استتب في البلاد التونسية[6].

وبناءً على هذه الاعتبارات استنبطت الحكومة الفرنسية صيغة جديدة لم يتم تحديدها بنصوص قانونية مضبوطة، ذلك أن معاهدة قصر السعيد المعروفة بمعاهدة باردو المبرمة بين الحكومة الفرنسية وحكومة الباي لم تتعرض في أي فصل من فصولها إلى الحماية[7] بل أنها اعترفت اعترافا صريحا بسيادة الباي على البلاد، ولكنها قيدت سلطته من الناحية المالية، حيث جاء في الفصل السابع من معاهدة الحماية ما يلي:" ستبقى دولة الجمهورية الفرنسية ودولة

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب: **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، (د.ت)، ص 178.

[2] كارل بركلمان: المرجع السابق، ص 130.

[3] ينظر الملحق رقم: 02، ص107.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 23.

[5] رأفت الشيخ: **تاريخ العرب الحديث**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د. ب)، 1996م، ص 141.

[6] أسماء قسطالي: **النضال السياسي والنقابي في تونس 1946م-1956م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلالي، بونعامة خميس مليانة 2016م-2017م، ص ص 10، 11.

[7] **الحماية:** هي أن البلاد تحتفظ بكل مؤسساتها وحكوماتها وتدار ذاتيا بأجهزتها الخاصة من جانب دولة أوروبية تحل محلها في التمثيل الخارجي وتتولى عادة إدارة جيشها ومالها، وتوجه نموها الاقتصادي. ينظر: امحمد مالكي: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 1993م، ص 131.

سمو الباي لنفسها حق الاتفاق على وضع أساس لترتيب مالي بالعمالة، من شانه الوفاء بخدمة الدين العمومي والتكفل نحو دائمي العمالة"[1].

كما أصبحت الدولة الفرنسية تقوم مقام الباي في كل ما يتصل بعلاقاته مع الدول الأجنبية حيث التزم بمقتضى الفصل السادس من المعاهدة:" بأن لا يبرم أي عقد مع الدول الأجنبية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها" ومن خلال ذلك لم يعد هناك تمثيل دبلوماسي تونسي بالخارج[2].

رغم ذلك فقد تابع جيش الاحتلال عملياته العسكرية بعد إبرام معاهدة 12 ماي فاحتل مدينة ماطر 18 ماي 1881م، ودخل الجنرال "لوجيرو"((Logerot) مدينة باجة يوم 20 ماي 1881م[3].

وفي 10 جوان 1881م أمرت السلطات الفرنسية بتخفيض قواتها العسكرية مما ساعد في تنامي حركة المقاومة التي امتدت في كامل أرجاء البلاد، وفي المقابل دفع بالحكومة الفرنسية إلى تعزيز جيوشها لمواجة هذه المقاومة فأرسلت 84 كتيبة برية بقطع النظر عن القوات البحرية التي لم تفلح في القضاء على المقاومة إلا في سنة 1883[4].

وفي ظل هذه الظروف تم إخضاع البلاد التونسية تحت الإدارة الفرنسية تدريجيا، وبعد وفاة محمد صادق باي لم تكتفِ فرنسا بمعاهدة باردو بل عرضت على الباي الجديد علي باي[5]

---

[1] حمادي الساحلي: **فصول في التاريخ والحضارة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م، ص 84.

[2] نفسه، ص85.

[3] قدادرة الشايب: **الحزب الحر الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري، دراسة مقارنة، 1934م-1954م**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006م-2007م، ص 48.

[4] نفسه، ص 49.

[5] **علي باي**: من بايات الأسرة الحسينية بتونس، نصب في 1882م شهد عهده توقيع معاهدة المرسى، توفي سنة 1888م. ينظر: محمد بن خوجة: المصدر السابق، ص 133.

اتفاقية المرسى والتي عقدت في 8 جوان 1883م[1] وهي التي مكنت من بسط النفوذ الفعلي على البلاد التونسية وإدارة شؤون البلاد الداخلية وقد استعملت لفظة الحماية في هذه الاتفاقية لأول مرة بكل وضوح، وكما أنها أشارت إلى عملية تسديد الديون وكذلك أصبحت السلطة الكاملة في يد المقيم العام وتصدر بتوقيع الباي[2].

ثانيا: المواقف الدولية من فرض الحماية على تونس:

إن موقف الدولة العثمانية إزاء فكرة الحماية على تونس كان يتلخص في مناقشات وبرقيات بين الطرفين– العثماني والفرنسي–[3] فبعد وصول برقية باي تونس إلى إسطنبول اجتمع مجلس الوزراء العثماني وقرر ضرورة التفاوض مع فرنسا وفي حالة رفضها يجب ضمان تأييد الدول الكبرى بحقوق الباب العالي بولاية تونس[4].

وعليه استدعى عاصم باشا وزير الخارجية العثماني سفير دولته في باريس للعمل على مقابلة وزير الخارجية الفرنسي ومحادثته حول اقتراح التسوية التي تقدم بها الباب العالي، الذي أبدى رغبته في التفاهم مع فرنسا والاقتراح عليها القيام بالتحقيق حول الظروف التي أدت إلى الاعتداءات[5].

فالدولة العثمانية أخذت شمسها تغرب ومشاكلها في أوروبا الشرقية أربكتها وجعلتها ذات رأيين رغم أن تونس كانت تعتبر من الأقطار المهمة المكونة لإمبراطوريتها، والتي اعتبر الحكم

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 23.

[2] طاعة سعد:"**أزمة بنزرت الفرنسية 1961 من خلال جريدة المجاهد الجزائرية**"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع1، مج8، جوان 2017م، ص ص 88، 89.

[3] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، المصدر السابق، ص 18.

[4] محمد عصفور سلمان: المرجع السابق، ص 6.

[5] نفسه، ص 6.

فيها تابعا للدولة العثمانية هكذا إذن صفت فرنسا مشاكلها الدولية في احتلال تونس أثناء مؤتمر برلين ولم يبق أمامها إلا التنفيذ[1].

أما المواقف الدولية فقد اعتمدت فرنسا في احتلالها تونس على موافقة الدول الكبرى، التي خشت أن يكون الاحتلال سببا في توتر قد يصل إلى صراع عسكري، وقد كان القرن التاسع عشر، عصر توترا يؤدي في كثير من الأحيان إلى حروب ثنائية ولكنها لم تقم وزنا كبيرا للمعارضة الشعبية وبالأخص معارضة الجامعة الإسلامية التي تحركت ضد الاحتلال الفرنسي لتونس[2].

فموقف إيطاليا أصيبت بخيبة أمل كبيرة للاعتداء الفرنسي وأنها قررت عدم التصرف بمفردها في هذه المسألة التي تهم بقية الدول الكبرى[3]، هذا لأنها كانت تخشى أن تلقى تونس نفس مصير الجائر، وكانت الجالية الإيطالية بتونس أكبر الجاليات الأجنبية وكانت مطامعهم في تونس واضحة[4].

أما عن ألمانيا فكان موقفها متفقا مع المصالح الفرنسية هذا وقد اغتصبت إقليمي الألزاس واللورين من فرنسا بعد هزيمتها سنة 1870، وهي بذلك لا تزيد في مشاكلها مع فرنسا إذا تم احتلال تونس، وكذلك لم تكن لألمانيا مطامع في تونس على غرار ما كان لها في المغرب أوائل القرن العشرين[5].

---

[1] عبد الكريم غلاب: **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر**، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص 100.

[2] نفسه، ص 100.

[3] محمد عصفور سلمان: المرجع السابق، ص7.

[4] شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 123.

[5] محمد عصفور سلمان: المرجع السابق، ص 9.

إضافة إلى الموقف الروسي فقد أيد الدولة العثمانية وتحفظ في اتخاذ أي قرار، لكنها أرادت أن تكون صديقا لفرنسا وأيدت استعدادها لمنافسة الموضوع هذا إذا أبدت إحدى الدول الكبرى المبادرة، فروسيا لا ترى في تبنيها مبادرة الوساطة إلا أنها مستعدة في تقديم مساعدتها إذا أخذت المبادرة دول كبرى لها مصالحها في المنطقة كإيطاليا وبريطانيا[1].

فنتيجة الأوضاع العامة المتدهورة التي عرفتها البلاد التونسية، وفي ظل الهيمنة الأوروبية على المالية التونسية واستغلال ثرواتها لتغطية العجز المالي فرضت الرقابة الأوروبية على الميزانية التونسية وهذا ما أفقد تونس سيادتها المالية، ضف إلى ذلك التنافس الأوروبي على الاستثمار في إنجاز المشاريع خاصة فرنسا من خلال الدعم الأوروبي في مؤتمر برلين 1878م، كل هذه الظروف ملائمة لفرنسا لفرض حمايتها على تونس من خلال معاهدة باردو مما أثار ردود أفعال متباينة في كل من الدول الأوروبية والدولة العثمانية.

[1] محمد عصفور سلمان: المرجع السابق ، ص 10.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية في القطاع الزراعي والصناعي أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م.

المبحث الأول: السياسة الفرنسية الزراعية:

أولا–القانون العقاري 1885م.

ثانيا–مصادرة الأراضي.

ثالثا–توسع النشاط الفلاحي الفرنسي بتونس.

المبحث الثاني: فرض الهيمنة الفرنسية على الصناعة:

أولا–الهيمنة على الصناعة التقليدية.

ثانيا–الهيمنة على الصناعة الاستخراجية.

ثالثا–الهيمنة على الصناعة التحويلية.

حين ننظر في الأهداف البعيدة للنظام الاستعماري نجد أن سياسة الحماية اتجهت إلى تشجيع الاستعمار الزراعي، وتمكين الكولون من الاستلاء على الأراضي من خلال تشريعات وقوانين عقارية لضمان الأمن والاستقرار للمستوطنين.

ولم تكتفِ فرنسا بهذه السياسة فقط بل اتجهت أيضا إلى إضعاف الصناعة التقليدية خاصة صناعة الشاشية، كما اعتمدت على نفس الأسلوب مع الصناعة الاستخراجية التي من أهمها الفوسفات.

وسنعرض في هذا الفصل السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس في مجالي الزراعة والصناعة اللتين كانتا من أهم ركائز تطور المجتمع التونسي.

المبحث الأول:السياسة الفرنسية الزراعية:

أولا-القانون العقاري 1885م:

لقد بات من المتعارف عليه ماضيا وحاضرا، أن الرأسمال الأوروبي عامة والرأسمال الفرنسي بصفة خاصة، قد تسرب إلى تونس قبل انتصاب الحماية وذلك في شكل استثمارات في قطاع المناجم والسكك الحديدية والموانئ والطرقات، وفي القطاع العقاري من خلال امتلاك الفرنسيين مساحات هامة من الأراضي التونسية[1].

وعلى إثر انتصاب الحماية عملت السلطات الفرنسية على دعم مصالح الفرنسيين في الأيالة واستغلال هذه البلاد، وقد أرادت الحكومة الفرنسية من ذلك تخصيص الأيالة للرأسماليين دون سواهم، وكانت الظروف الاقتصادية والديمغرافية ملائمة لمثل هذه السياسة، فقد كان لفرنسا

[1] عبد المجيد بلهادي: المرجع السابق، ص 106.

فائضًا ماليًا في حين لم تكن تشكو فائضا سكانيا عند احتلالها لتونس مما دفعها إلى اعتبار الأيالة مستعمرة للاستغلال لا للاستيطان[1].

فانتهجت سياسة السلب والنهب بتونس وإلباسها ثوبا من المشروعية، ولأجل هيمنة فرنسا كليا على الحياة الاقتصادية في البلاد التونسية، وجهت أنظارها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية واتخذت كافة الوسائل من بينها إصدار قوانين وتشريعات لانتزاع الأراضي من أهاليها الأصليين[2].

كذلك تجنبت الحكومة الفرنسية إسناد صلاحيات باقي الجاليات(الإيطالية والمالطية والإنجليزية) في المجال العقاري، عند إنشائها في البداية بالبلاد التونسية لأنها كانت تخشى أن تطالب محاكم القنصلية بنفس الامتيازات فيما تخول للأوروبيين الآخرين باقتناء الأراضي في الأيالة[3].

كما واجه الاستعمار الفرنسي أشكالا متعددة من الملكيات العقارية لم تكن معروفة في أوروبا، فقد كانت أغلب العقارات الريفية خاضعة إلى جملة من التراتيب المتشعبة من أبرز سماتها هشاشة حق الملكية وغموضها، ووزعت هذه الملكية إلى أصناف عديدة ومتنوعة مثل الملك الخاص وملك البايلك والأحباس العامة والخاصة والأراضي المشاعة، أراضي الأموات، والأراضي الجماعية أو العروشية[4].

---

[1] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص125.

[2] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم: "**السياسة الفرنسية حيال تونس(1914-1881)**"، مجلة الأستاذ، ع 614، مج 1، بغداد، 2015م، ص 261.

[3] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 130.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 48.

شيئا فشيئا وضع تشريع مناسب للوضع حتى يمكن من تركيز المستوطنين الأوروبيين بالبلاد ومن تطوير الاحتلال[1]، وذلك بعد أربع سنوات من الاحتلال ففي 01 جويلية 1885م صدر مرسوم تورنيس[2]، الذي وضعه المقيم العام بول كامبون(paul.cambon)[3] والذي أقر بتنظيم الملكية العقارية واعتبره القاعدة الصلبة لانطلاق المستوطن الفرنسي، وهو أمرحتم على الساهرين في إنجاح المشروع الفرنسي من خلال البحث عن مستوطنين فقراء واستقطابهم للحصول على أرض وبالتالي تقوية الروابط بين المستوطن والأرض التونسية[4]، وقد ارتكز اهتمام المشروع بالخصوص على نقطتين رئيسيتين تتمثل الأولى في توفير أسباب الأمن للمستوطن، في حين الثانية تتعلق بتوسيع الرقعة الاستعمارية بالأيالة[5].

وقد ضبط هذا القانون أيضا صيغا لتسجيل العقارات التونسية، وكل مطلب تسجيل يقدم مصحوبا بالوثائق الرسمية محررة من قبل مهندسين إلى محافظ الملكية العقارية[6].

وبمقتضى هذا المرسوم استطاع المالك الجديد لقطعة من الأرض أن يضمن ملكيته بواسطة تسجيلها في محكمة مختلطة[1] أنشئت خصيصا لهذا الغرض[2].

---

[1]محمد الهادي الشريف: **تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سيراش، تونس، 1993م، ص 100.

[2]**تورنيس:**هو نظام مطبق في أستراليا مند كانون الأول 1858 نسبة إلى مقترحها الاسترالي (ريتشارد تورنيس) لتنظيم الملكية العقارية. ينظر: جمعة عليوي فرحان خفاجي: المرجع السابق، ص261.

[3]**بول كامبون(1843م-1924م):** دبلوماسي فرنسي أشهر بمهارته الإدارية بفرنسا، ففرض على تونس اتفاقية المرسى كما أنه إستلى على السيادة الداخلية التونسية وتصرف في الميزانية وشجع كذلك هجرة الفرنسيين إلى تونس ومنحهم وظائف عامة والأراضي خصبة.علي البهلوان: **تونس الثائرة**، دار هنداوي، تونس، (د. ت)، ص14.

[4] ناجي كشيدة: "**تونس وتجربة الاستعمار الرسمي مند 1892م**"، مجلة عصور، ع 22-23، (د.ب)، جويلية-ديسمبر 2014م، ص 18.

[5] عبد المجيد بلهادي: المرجع السابق، ص 68.

[6] نفسه، ص 68.

والحكم الذي تصدره هذه المحكمة في تحديد الأراضي وملكيتها هو حكم نهائي لا يقبل مراجعة ولا استئناف، وبهذه الصورة وقعت اعتداءات كثيرة على الأهالي وانتزعت منهم أراضيهم وتم تسجيلها تحت ملكية غيرهم دون أن يستطيعوا المعارضة، إما لكونهم لا يملكون رسوم الملكية أو لأن إجراءات التسجيل انتهت قبل أن يصل خبرها إلى علم مالكيها[3].

ومن هنا سمح للمستوطنين بالإستحواذ على الآلاف من الهكتارات على حساب المزارعين التونسيين[4] الذين سلبوا منها بحجة عدم دقة وثائقهم أو لعجزهم عن تسجيلها في المحكمة العقارية[5] والهدف من ذلك هو إعطاء الأملاك مفهوما محددا غير قابل للنقض والحد من تداخل الحدود وقد استطاع هذا القانون أن يحقق جملة من الأهداف من بينها:

- تحديد الملكية العقارية وضبطها حسب المعايير الرأسمالية.
- ترسيخ أسس الملكية الخاصة وحمايتها.

كما ساهم هذا القانون في فقدان الأرض قيمتها كرمز من رموز الثروة والجاه الاجتماعي واكتسبت قيمة اقتصادية فارتفعت أثمانها ارتفاعا ملحوظا[6]، وقد بلغت مساحة الأراضي

---

[1] **المحكمة المختلطة:** تسمى بالمحكمة المختلطة التونسية الفرنسية يرأسها فرنسي، وقضاة فرنسيون وتونسيون عهد إليها بتطبيق القانون وحل المسائل، وهي التي تقبل أو ترفض مطالب التسجيل، وهكذا من خلالها أستطاع الفرنسيون الحصول على كل ما يضمن لهم استقرارهم. ينظر: علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص130.

[2] عبد المالك خلف التميمي: **أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية**، تص: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر، (د. ت)، ص 34.

[3] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 42.

[4] ينظر الملحق رقم: 03، ص110.

[5] مجموعة باحثي المعهد: **جذور الحركة الوطنية التونسية(1881-1964)**، معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس، 2008م، ص 21.

[6] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 44.

المصادرة ثلث مساحة البلاد، وهكذا تمكن المستوطنون الأوربيون ضمان كل ما يضمن لهم الاستقرار والأمن وبذلك أنشئت مصلحتان لهذا الغرض:

- مصلحة حفظ الملكية العقارية التي عهدت إليها مهمة تحرير العقود.
- مصلحة قياس الأراضي المكلفة بمسح وتحديد الأراضي، ولقد ألحق بهذه المصلحة مهندسين ومترجمين[1].

تجدر الإشارة إلى أن القانون العقاري 1885م تزامن مع انتشار مرض" الفورلكسارا" في مزارع الكروم بفرنسا وإيطاليا، فوقعت المضاربة على تدني أثمان الأراضي بتونس والمراهنة على إمكانية استعمالها في غرس الكروم بها[2].

كما نص هذا القانون أيضا على تسيير وتسجيل العقارات الممنوحة عن طريق الإنزال[3]الذي ترتب عنه تحويل تلك الأراضي إلى نظام الملكية، والواضح أن الحماية الفرنسية لم تكتفِ بما سبق ذكره بل نجدها تفتك الأراضي التونسية، علما وأنه قد تم تقسيم 85 هكتارا حيث منحت إلى رأسماليين فرنسيين، فلا غرابة إذن أن نلاحظ هجرة مكثفة للفرنسيين من الجزائر إلى تونس بأعداد كثيرة.[4]

---

[1] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص130.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 49.

[3] **الإنزال:** هو عبارة عن ربع دائم يسلمه المستغل إلى صاحب الأرض حتى يتمكن من المحافظة إلى ما نهاية له على حقوقه المتعلقة بتلك الأرض ويضمن للمنتفع إمكانية استغلال تلك الأرض بصورة دائمة إلا أن طريقة الإنزال الفرنسي سيمكن من تحويل هدا النظام إلى طريقة تملك.ينظر: أحمد القصاب: **تاريخ تونس المعاصر(1956-1881)**، تع: حمادي ساحلي، ط1، الشركة التونسية لتوزيع، تونس، 1986م، ص 60.

[4] حبيب حسن اللولب: **أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، منشورات سيدي نابل، الجزائر، (د. ت)، ص 102.

وبالرغم من كل تلك التسهيلات فقد لوحظ أن نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عددا ضئيلا من الفرنسيين على الهجرة، وفضلا عن هذا فإن العدد القليل كان ينتمي إلى كبار الرأسماليين الذين يشترون مساحات واسعة[1].

ثانيا-مصادرة الأراضي:

تعرضت العديد من أصناف الأراضي والأملاك إلى المصادرة من قبل السلطات الفرنسية على النحو الآتي:

1/ أملاك الدولة:

اقتصرت الأملاك المشاعة في الغالب على أملاك الباي، أو الأملاك الخاضعة لشبه وصاية من قبله، والتي بدأت سلطة الحماية بتحويلها تدريجيا إلى أملاك الدولة حيث وصل عدد الأراضي المحولة على حساب أراضي الباي والزوايا إلى 221000هكتارًا سنة 1903م في حين لم تكن تتعدى 45000 سنة1896م[2].

كما صدر مرسوم 13 جانفي 1896م ونص في مادته الأولى على "أن تكون جزءا من أملاك الدولة أراضي البور المهددة والجبال غير المزروعة وبوجه عام العقارات التي تدعى بأراضي الأموات"[3].

فبادرت الحكومة الفرنسية بانتزاع ملكية هذه الأراضي من يد الفلاحين التونسيين وأعطتهم حق استغلالها في الأول ثم ما لبث أن طردتهم منها وحل محلها المستوطنين الفرنسيين[4].

---

[1] صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر – الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، (د. ب)، 1993م، ص ص 197، 198.

[2] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والإحتلال**، المصدر السابق، ص76.

[3] أحمد إسماعيل ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421هـ/ 2000م، ص357.

[4] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 97.

2/ أراضي الغابات:

وجد بتونس غابات وأحراش تبلغ مساحتها مليون وستة عشر ألف هكتارًا عمدت فرنسا في الإستلاء عليها[1]، بموجب مرسوم 01 ديسمبر 1881م الذي قضى بإلحاق الأراضي الخاصة والغابات والمناجم إلى أملاك الدولة بغرض حمايتها من إستلاء بعض الأجانب[2]، كما صدر قرار في 04 أفريل 1890م الذي نص على إلحاق أرض الغابات بأملاك الدولة الخاصة، كما صدر قرار بتاريخ 22جويلية 1903م قضى بإلحاق المناطق الجبلية بأملاك الدولة[3].

3/ أراضي القبائل:

أو الأراضي الاشتراكية أو أراضي العروش وهي التي حولت إثر الأمر المؤرخ في 13 جانفي 1896م إلى أراضي الدولة[4]، أو الأراضي المعبر عنها بالموات، وفي 14 جانفي 1901م صدر أمر مؤرخ اعتبر بوجود أراضي اشتراكية تابعة لبعض القبائل أو لبعض من فروعها[5].

4/ أراضي الأوقاف:

تطاولت سلطة الحماية على أوقاف المسلمين التي كانت مساحتها (العامة والخاصة) بتونس لا تقل عن 4 ملايين هكتار وهو ربع مساحة البلاد التونسية[6]، إذ حصلت إدارة الفلاحة التي أحدثت للتوسيع من نطاق الاستعمار الزراعي، على حق مراقبة تصرف جمعية الأوقاف

---

[1] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص ص 42، 43.

[2] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 113.

[3] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 43.

[4] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 98.

[5] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 76.

[6] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص ص 45، 46.

بعد ضغط من المستوطنين قصد المحافظة على الأراضي التي كانت في حوزة تلك الجمعية ومنعها من التسرب إلى التونسيين[1]، فعزمت سلطة الحماية على تسخير أراضي الأوقاف لفائدة المستوطنين[2].

وبالتالي حولت هذه الأراضي شيئا فشيئا إلى أيدي المستوطنين بعد أن استولت عليها الدولة[3] وأصبحوا غير مطالبين بالتعامل مع جمعية الأوقاف ولكن مع إدارة الفلاحة، ولقد أفضت عمليا تلك التدابير التشريعية إلى تصفية أملاك الأوقاف العامة[4] بصدور الأمر المؤرخ في 2جانفي 1905م والقاضي بشراء أراضي الإنزال بعد دفع 25 قسطا سنويا[5].

أما ما يتعلق بالأوقاف الخاصة فإن بيعها لا يتم إلا بموافقة المنتفعين، فحتى سنة 1913م لم يمس الاستعمار الزراعي الأوقاف الخاصة بالقدر الذي تعرضت له الأوقاف العامة[6].

وفي جانفي 1898م صدر مرسوم قضى باستبدال الوقف سواء كان عاما أو خاصا بعقار آخر قيمته مساوية للوقف أو مقابل مبالغ مالية، وهكذا بدلت أغلب الأراضي الزراعية الموقوفة بدكاكين وبيوت في بعض المدن والقرى[7].

---

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص80.

[2] نفسه، ص 78.

[3] عبد المالك خلف التميمي: **الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي–فلسطين–الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1983م، ص36.

[4] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 41.

[5] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص110.

[6] نفسه، ص ص 131 – 139.

[7] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، المصدرالسابق، ص 72.

وقد طالب ممثلي المستوطنين في سنتي 1903م، 1904م بإلغاء الأوقاف العامة والخاصة بدون قيد أو شرط ولكن لم يلق طلبهم استجابة من طرف السلطات بعد المعارضة الشديدة من طرف الأهالي التونسيين[1].

كذلك وجه البشير صفر[2] رئيس جمعية إدارة الأوقاف العامة في تقرير مرسل إلى المقيم العام "بيشون" (Pichon) إنذارا جاء فيه:" إذا ما تقرر إلغاء الأوقاف الخاصة فسيحكم على سكان الأهالي بالهجرة أو العبودية، والتحول إلى عمال يعملون فوق الأرض التي أنبتتهم."

كذلك حاولت السلطات الفرنسية تسخير أراضي الأوقاف الخاصة عن طريق إصدار مرسوم مؤرخ في 12 أفريل 1913مالغاية منه التعرف على الأراضي الموقوفة والمشغولة بالفعل وتسخير الأراضي التي تبدو شاغرة لفائدة المستوطنين[3].

ثالثا-توسع النشاط الفلاحي الفرنسي بتونس:

بعد أن استولت فرنسا على الأراضي الواسعة كما رأينا في مرحلتها الأولى وسنت القوانين واتخذت الإجراءات، وضعت في المرحلة الثانية كل التسهيلات للمستوطنين الفرنسيين مثل تسهيلات الدفع بأثمان بخس ومنح لهم قروض طويلة المدى بفائض طفيف لا يتجاوز 2% وتيسير تسويق المحاصيل الزراعية، وبهذه الطريقة استحوذ آلاف من المستوطنين مابين 3ألاف و4ألاف على قرابة 700ألف هكتارًا، أما الشركات الاحتكارية المالية استولت على ما يقارب

[1]أحمد القصاب: المرجع السابق، ص81.

[2]**البشير صفر(1865م-1917م)**: من أصل تركي، ولد بتونس، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية، ثم سافر إلى فرنسا لأتمام دراسته هناك بمعهد سان لويس، كما باشر رئاسة جمعية الأوقاف، وعين واليا بسوسة سنة1908م، التي توفي فيها بسبب مرض عضال سنة 1917م. ينظر: الصادق زمرلي: المرجع السابق، ص 120-130.

[3] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص82.

131 ألف هكتار[1]، مثل الشركة العقارية التونسية والبنك التونسي وفرعه، فقد تحصلا على 3500 هكتارًا بالمرانقية، كما أصبح بعض الرأسماليين من مدينة ليون يملكون بعض الأراضي بمنطقة مرناق- منطقة ساحلية جنوب تونس-، وواد مجردة الوسطى- منطقة ساحلية بشمال تونس- ومنطقة صفاقس[2].

وقام عدد من أرباب البنوك والمالية من رجال السياسة المنتمين للطبقة العليا البرجوازية بإنشاء ضيعات شاسعة لاسيما بالعاصمة بسهول مجردة الخصبة، ثم في أراضي سيالة[3]، وقد تولت شركة مارسيليا للقرض بيع الأراضي لشركة الأملاك العقارية سنة 1898م والتي قامت بدورها بتقسيم 1500 هكتار إلى 15 قطعة بلغت مساحة كل قطعة منها 100 هكتار ووزعت على المستوطنين الفرنسيين[4].

فالاستغلال الأوروبي الزراعي في البلاد التونسية حوالي سنة 1900م كان يمثله مالكون فرنسيون بطريقة غير مباشرة، ومع طغيان العنصر الإيطالي على الزراعة في تونس مقابل العنصر الفرنسي، أصبحت الجالية الفرنسية تضغط من طرف المستوطنين الذين هم من أصل فرنسي على سلطات الحماية، وذلك من أجل إعادة تنظيم الاستعمار الزراعي وفق النظرية القائلة بوجوب استعمار الأراضي من طرف الفرنسيين فقط، وبوضع أحسن الأراضي التابعة لأملاك الدولة وانتهاج سياسة القرض الزراعي وتجهيز المناطق المستعملة بالطرقات والسكك

[1] حمه الهمامي:المرجع السابق، ص29.

[2] راغب سرجاني: **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، ط1، دار الأقلام، القاهرة، 2011م، ص24.

[3] نفسه، ص25.

[4] أحمد القصاب:المرجع السابق، ص67.

الحديدية وقنوات المياه، بالإضافة إلى إحداث مراكز استعمارية ريفية ووضع اتحاد جمركي فتح السوق الفرنسية على مصرعيها أمام الإنتاج الزراعي الاستعماري[1].

فمن سنة 1892م إلى سنة1902م اتسع إلى حد كبير نطاق المساحات التي يملكها المستوطنون والفرنسيون منهم بالخصوص وذلك حسبما يظهر من الجدول التالي:

المستوطنون	1892	1897	1902
الفرنسيون	402211هك	467372هك	576933هك
الايطاليون	27358هك	39523هك	36469هك
غيرهم من الأوروبيون	/	21852هك	33476هك

الجدول رقم1:المساحات التي ملكها الأوربيون من 1892م إلى 1902م[2]

من خلال الجدول يتضح تزايد أملاك المستوطنين بوجه الخصوص الفرنسيين وذلك بعد الاستعمار الرسمي سنة 1892م، ليصل عدد الهكتارات التي امتلكها الفرنسيون سنة 1902م بـ 576933 هكتارا وهذا دليل على الاستغلال الزراعي المباشر مما أهلها على استحواذ العديد من الهكتارات ونفس الشيء شهدتها الدول الأوروبية الأخرى ولكن بنسب أقل من فرنسا.

ولقد ساهم في توجيه السياسة الاستعمارية الفرنسية وجهة جديدة بعد الاستعمار الرسمي 1892م نذكر منها:

- **<u>إنشاء صندوق الاستعمار</u>:** سنة1897م والغاية منه مركزية الأموال المخصصة للاستعمار–من شراء أراضي وبيعها وإعدادها وتحسين مراكز الاستعمارية – فقد كان يعد نشاط

[1] أحمد القصاب:المرجع السابق، ص ص71–73.

[2] نفسه، ص71.

هذا الصندوق عظيما، إذ أنه أنفق منذ سنة 1900م حتى سنة 1920م مليون من الفرنكات أتت إليه من ميزانية الدولة ومن حصيلة بيع الأملاك الأميرية[1].

– **إحداث شركة الضيعات الفرنسية:** والتي تأسست سنة 1898م من قبل "جول صوران"(Djoul Souran) وهو من أشد أنصار استعمار الأراضي، فخلال 1901م كانت تملك 2500 هكتارًا، وأثر تطور نشاطها توسعت أملاكها في تونس ما يقارب 26379 هكتار سنة 1920م ومارست عدة أنشطة فلاحية مثل غراسة الكروم، زراعة الحبوب الأعلاف، تربية الأبقار...[2].

– **شركة الأومنيوم العقاري التونسي:** وهي شركة خفية الاسم مقرها تونس اعتبرت من أكبر الشركات الاستعمارية الزراعية الفرنسية، وقد أسست من طرف الفرنسيان "بيزو"(Bizou)و"مرتيني" (Martini) برأس مال 150000 فرنك سنة 1905م ليرتفع إلى 500000 فرنك سنة 1906م[3].

إضافة إلى الحملة الصحفية التي نادت بمطالب المستوطنين على أن عدد المستوطنين قليل لكن تأثيرهم كان كبيرا، كل هذا دفع المقيمين العامين ومدراء الإدارات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات هدفت إلى استقرار المستوطن الفرنسي بالأيالة التونسية[4].

فاستجابت السلطات الفرنسية إلى ذلك وأسست سنة 1898م إدارة الفلاحة الاستعمارية من أجل تنظيم توزيع الأراضي على المستوطنين الفرنسيين[1]، وأنشأت لجنة استشارية لدى إدارة

---

[1] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص132.

[2] عبد المجيد بلهادي: المرجع السابق، ص 110.

[3] نفسه، ص 111.

[4] أحمد القصاب:المرجع السابق، ص 73.

الفلاحة للحصول على تسهيلات جديدة لحيازة الأراضي وسداد أثمانها على أقساط بأمر مؤرخ في 16 ديسمبر 1903م، كما منح قرار مؤرخ في 21 أوت 1907م[2] لصندوق شراء الأراضي الدولية مبلغا قدره 5 ملايين فرنك من القرض التونسي المبرم سنة 1905م والبالغ 75 مليون فرنك، إذ مكنه من توسيع نطاق أملاك المستوطنين من سنة 1892م إلى سنة 1914م فازدادت أملاك المستوطنين من مساحة 142000 هكتارًا من الأراضي إلى قرابة 930000هكتارًا منها 790000 هكتارًا تقريبا للفرنسيين و84000 للإيطاليين و50000للأوربيين من مختلف الجنسيات[3].

كما أن الحكومة الفرنسية وضعت في منهجها مسألة الري الزراعي إلى جانب مخطط يرمي إلى زيادة الاستعمار الرسمي لعله يزيد في قيمة الأرض المروية، فضحت الحكومة بمصالح البلاد جميعا من أجل استقطاب المهاجرين للأراضي التونسية[4].

وعملت الحكومة الفرنسية أيضا على إصلاح أراضي البور بأموال الدولة وكونت منظمات للدفاع عن مصالحها من أجل تلقي مساعدات ضخمة من الحكومةقدرت60000 فرنك في السنة ولغرفتي الزراعة والتجارة الاستعماريين وأدخلت مديرية الزراعة سنة 1913م في ميزانيتها350000 فرنكا تحت باب المساعدة وتشجيع الزراعة والتجارة والصناعة[5].

---

[1] محمد علي داهش:**المغرب العربي المعاصر–الاستمرارية والتغيير**–، ط1، الدار العربية للموسعات، بيروت، 2014م، ص33.

[2] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، المصدر السابق، ص 76.

[3] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 86.

[4] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص134.

[5]نفسه، ص ص 134، 135.

كما منح البرلمان الفرنسي سنة 1920م مبالغ ضخمة من قرض التجهيز الخاص بالبلاد التونسية لتوسيع نطاق الاستعمار الزراعي، ومنذ بداية القرن 20ماكتسى الاستعمار الزراعي صبغة رسمية حقيقية على المستوى الفرنسي والتونسي رمت من خلالها إلى زيادة مساحة الأراضي الاستعمارية[1] [2].

وإضافة إلى هذه التجهيزات فقد عملت السلطات الفرنسية لتطوير الزراعة على تشجيع البحوث العلمية فقد أحدثت في سنة 1913م"مصلحة النباتات" بالبلاد التونسية، ومخبر مصلحة تربية الماشية الذي حول سنة 1912م و1913م إلى"معهد أرلونج" لوضع اللقاح ضد أمراض الماشية[3]، واتخذت إجراءات لحماية الكروم من آفة" الهلوكسرا" التي اجتاحت كروم أوروبا فضلا عما وفرته من ضمانات أمنية[4] وأصبحوا يطبقون سياسة زراعية مدروسة من خلال إحداث التعليم الزراعي في المدرسة الفلاحية الاستعمارية بتونس[5].

كما استعملت سلطة الحماية بذور منتقاة وآلات ميكانيكة وما صاحبها من تطوير لطرق الاستغلال الذي ساهم في رفع المحاصيل في الجنوب من 5إلى 20 قنطار ابتداءً من 1914م[6].

---

[1] ينظر الملحق رقم: 04، ص111.

[2] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 89.

[3] نفسه، ص 101.

[4] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 135.

[5] **المدرسة الفلاحية الاستعمارية:** تأسست سنة 1898م بتونس العاصمة وتهدف إلى تكوين الفلاحين وتوجيههم للتصرف وإدارة أراض فلاحية، لكنها لم تحتضن منذ تأسيسها حتى 1919م سوى أربعة تلاميذ تونسيين. ينظر: الهادي جلاب: **النخب الإقتصادية التونسية (1956-1920)**، منشورات المعهد الأعلى في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأول، 1999م، ص ص34، 35.

[6] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص51.

كذلك حققت الزراعة الفرنسية أعلى مستويات المردودية في قطاع الزيوت والكروم، وكان ذلك بسبب الآلات المتنوعة التي أتقنت مختلف الأشغال وأسرعت فيها، إضافة إلى أن السلطات عملت على تطبيق أساليب فنية للزراعة في السهول الداخلية حتى بلغ الإنتاج بين 20و22 قنطارا من القمح في الهكتار الواحد، ومن ناحية أخرى أجرى الباحثون الفرنسيون دراسات متقدمة مقترحين استعمال طريقة التهجين[1].

فسخرت كذلك سلطة الحماية قسما هاما من ميزانية الدولة التونسية لشراء الأراضي والتجهيز الاقتصادي العصري، والإعانات المالية التي ازداد حجمها بزيادة عدد المستوطنين كالقرض التعاوني المؤرخ في 25 ماي 1905م والذي قدر بـ 700000 فرنك، وصرفت له دفعة إضافية سنة 1907م بـ 500000 فرنك والقرض التعاوني المؤرخ في 10 نوفمبر 1905م برأس مال 40000 فرنك ثم ارتفع إلى مبلغ 160000 فرنك، ووصل عدد صناديقه المالية إلى 25 صندوقا ماليا سنة 1913م[2].

وقد عرف الاستعمار نوعا آخر من المساعدات المالية للدولة، وهي من طرف الجمعيات مثل الجمعية الزراعية والتي يرأسها "كارنيار"(Carniar) التي تأسست في 1906م وقد كان رأس مالها10000فرنك رمت إلى تزويد مزارعيها بالمواد الزراعية اللازمة كالمواد الكيماوية الخاصة بزراعة الكروم، وفي 13 جويلية 1912م سمح بإنشاء شركات للتأمين التعاوني التي اقتصر نشاطها على المخاطر الزراعية مثل الحرائق والفياضات وغيرها[3].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 52.

[2] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص95-103.

[3] نفسه، ص 96.

فبدخول الطرق الإنتاجية العصرية لم يهتم المستوطنون ومنهم الفرنسيون بأنواع الزراعات التي وجدوها في تونس وخاصة زراعة الحبوب بسبب انخفاض أسعارها مما جعل المستوطنون يتركون زراعة الحبوب للأهالي ولم يخصص المستوطنون سوى 53000 هكتار لزراعة الحبوب من جملة ما يملكونه سنة 1885م[1].

ولكن أولوا العناية بالغراسات ذات المردود المرتفع المعدة للتصدير الخارجي مثل الكروم التي تطورت المساحات المخصصة لها من 1100 هكتارًا في بداية الحماية إلى 23400 هكتارًا سنة 1920م، وكذلك زراعة الزيتون لا سيما في غابة صفاقس حيث ارتفع عدد أصول الزيوت إلى28000 سنة 1914.[2]

وابتداءً من سنة 1910م حصل تقدمًا ملحوظًا في إنتاج الحبوب مما أدى إلى وصول الزراعة الأوروبية إلى نسبة تتراوح بين 20 و22 قنطار من القمح في الهكتار الواحد سنة 1914م أما عن زراعة الكروم فقد حضيت بـ 17000 هكتار سنة 1913م، ويمكن أن يرجع السبب في ذلك إلى الآلات والطرق والأساليب الفنية الملحوظة أكثر في ميدان زراعة الحبوب والقطاعات الزراعية الأخرى من زياتين وكروم، خاصة الزيوت بعد انتشار المعاصر البخارية الحديثة التي تجرها الحيوانات[3].

[1] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 51.

[2] نفسه، ص 51.

[3] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 104.

المبحث الثاني: فرض الهيمنة الفرنسية على الصناعة:

أولا-الهيمنة على الصناعة التقليدية:

حارب الفرنسيون الصناعات الوطنية التونسية التي ازدهرت قبل احتلالهم البلاد وهذا بهدف[1] فتح أبواب تونس على مصرعيها أمام المنافسة الأوروبية للصناعات التقليدية، فسعت إلى تقليد وإنتاج المنتوج المحلي والمواد التي استعملها السكان التونسيون بكثرة[2].

فصناعة الشاشية التي كانت تمارس في المنازل وحتى الخيم من قبل رب الأسرة وبمساعدة من حوله[3]اعتبرت أم الصنائع التونسية، إذ أن فرنسا لاحظت أن صانعي الشاشية يعانون من ضيق العيش بسبب كساد السوق[4]، فلذلك عملت على مزاحمة هذه المصنوعات وتدميرها عن طريق إغراق السوق المحلية بمنتوجات مشابهة وبأسعار منخفضة[5].

فقد سيطر التجار الفرنسيون الكبار والمتوسطون على الحرفيين التونسيين في مستوى تسويق الإنتاج[6]، كما وقفت فرنسا في سبيل تقدم الصناعة بالإستيلاء على خاماتها لتكون سوقا لبضائعها ومنتجاتها الصناعية[7]، فلم يكن هناك شيء يفرق بين البضاعة الفرنسية والتونسية ما عدا العلامة صنع تونسي[8].

---

[1] جمعة عليوي فرحان الخفاجي: المرجع السابق، ص263.

[2] الهادي جلاب: المرجع السابق، ص 45.

[3] V. fleury ,Les industries Lndiyénes De la Tuisie Berger-tlevrault et cieéditurs, paris, 1900, p05

[4] الحبيب حسن اللولب: **أبحاث ودراسات...**، المرجع السابق، ص 111.

[5] عاطف عيد:**قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم**، موسوعة الحضارات، (د. ب)، 1998م-1999م، ص57.

[6] الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 453.

[7] حسن محمد جوهر: المرجع السابق، ص52.

[8] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 177.

لذلك فقد فاقت مبيعات الشاشية المصنوعة بالخارج مبيعات الشاشية التونسية بين 1903م و1904م ولهذا فرضت الشاشية الفرنسية نفسها قبل كل شيء بثمنها الذي هو أقل من ثمن الشاشية المحلية[1].

فالشاشية عانت كثيرا من الشاشية المصنوعة بأورليان ومرسيليا وجنوة، لأنها منخفضة السعر، والجدول الثاني يوضح فيما يلي معدل سعر البيع بالجملة للشاشية الواحدة التونسية والفرنسية بالفرنك بين 1902م و1912م:

الفترة	الشاشية التونسية بالفرنك	الشاشية الفرنسية بالفرنك
1903 – 1902	2.94 بالفرنك	0.72 بالفرنك
1906 – 1904	2.81 بالفرنك	1.17 بالفرنك
1909 – 1907	2.50 بالفرنك	1.28 بالفرنك
1912 – 1910	5.14 بالفرنك	1.35 بالفرنك

الجدول رقم 2: معدل سعر البيع بالجملة للشاشية الواحدة التونسية والفرنسية بالفرنك بين 1902م و1912م[2]

نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الشاشية التونسية أغلى من الشاشية الفرنسية، ففي الفترة بين 1902م–1903م قدرت الشاشية التونسية بـ 2.94 فرنك على غرار الشاشية الفرنسية التي كانت بخسة وقدرت بـ 0.72 فرنك، وباستمرار عرفت الشاشية فرق شاسع في الأسعار حيث عرفت الفترة بين 1910م–1912م ارتفاع كبير لسعر الشاشية فالتونسية قدرت بـ 5.14 فرنك الفرنسية قدرت بـ 1.35فرنك.

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق ، ص 177.

[2] الهادي الجلاب: المرجع السابق، ص 47.

ومنه نستنتج أن معدل سعر البيع بالجملة للشاشية الفرنسية أبخس ثمن من الشاشية التونسية وهذا ناتج عن استعمال المواد الأولية من النوع الرديء واستعمال أساليب الصناعة الآلية.

فلقد استوردت تونس بين 1902م – 1914م، 738.813 قطعة أي بمعدل 56.831 قطعة سنوية، أما مصادر تلك الواردات فهي فرنسية بالدرجة الأولى[1].

فلم تكن صناعة الشاشية[2] لوحدها المتضررة من المنافسة الأجنبية بل هناك العديد من الصناعات الحرفية متضررة أيضا، وهي صناعات مقلدة من بينها الزرابي والشواشي والبرانيس إلا انه إستطاعت الصناعات الحرفية التونسية الصمود نسبيا حتى 1919[3].

بالإضافة إلى صناعة النسيج الذي تم إستراده بكميات معتبرة وبالخصوص أقمشة ليون الحريرية وأقمشة مانشيستر القطنية.

وفي هذا القطاع استطاعت فرنسا منع البرنس التونسي وترويج البرنوس الفرنسي بأثمان مناسبة مما أدى إلى إفلاس الحائكين التونسيين[4].

وابتداءً من سنة 1918م، تمكنت الأقمشة الفرنسية من تعويض الأقمشة القطنية التونسية لتردي ثمنها، كما حاول صانعو الأقمشة في فرنسا من معرفة أذواق الحرفيين التونسيين وهذا لكي تتماشى منتوجاتهم معها، هذا لأن صانعي الأقمشة تولوا إنتاج أنواع من الملية التي تشبه الإنتاج المحلي وبثمن بخس[5].

---

[1] الهادي الجلاب: المرجع السابق ، ص47.

[2] ينظر الملحق رقم:05، ص112.

[3] الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 454.

[4] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 19.

[5] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص179.

هذا وقد كانت الأقمشة القطنية في 1919م تورد غير ملونة ثم يتم صبغها بتونس، وبتطور الصناعات أصبحت الأقمشة القطنية تلون بأوروبا[1]، فتغيرت الأذواق وتحولت الميولات بسبب تأثيرات النمط الأوروبي مما أدى إلى تراجع اللباس التقليدي أمام اللباس الغربي وارتفعت بذلك الواردات من هذا المنتوج من 354.977 فرنك سنة 1892م إلى معدل سنوي يصل 946000 فرنك بين 1905م و1915م، وما سهل غزو بعض البضائع الفرنسية للسوق التونسية هو غياب الإجراءات الحمائية[2].

أما النظام الجمركي فقد أقيم على جملة من الاتفاقيات التي أبرمها البايات مع الدول الأوروبية[3]، والتي جاءت جلها لتعزيز هيمنة البضائع الفرنسية على السوق التونسية مثل الاتفاقية الفرنسية البريطانية المبرمة في 18 أكتوبر 1897م والأمرين الصادرين في 11 أوت 1884م و2 ماي1898م[4].

وفيما يلي جدول يوضح صادرات الشاشيات 1886م –1914م (المعدل السنوي حسب القيمة المالية):

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق ، ص ص 179، 180.

[2] الهادي جلاب: المرجع السابق، ص ص47–48.

[3] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 181.

[4] الهادي جلاب: المرجع السابق، ص 50.

الفترة	المعدل المالي
1886م –1890م	329.870 فرنك
1896م– 1900م	512.190 فرنك
1901م– 1905م	656.873 فرنك
1911م– 1914م	1.057.249 فرنك

الجدول رقم3:صادرات الشاشية من 1886إلى1914[1]

نلاحظ من خلال الجدول أن المعدل المالي لصادرات الشاشية في تزايد حيث قدر في الفترة بين 1886م–1890م بـ 329.870 فرنك بينما بمرور الوقت تزايد المعدل المالي لصادرات الشاشية ووصل إلى 1.057249 في الفترة بين 1911م– 1914م.

ولقد تناولت الصحافة الوضع المزري للصناعات التقليدية التونسية منها "لسان الحق"التي اعتبرت أن جميع المنتوجات قد اعتراها الضعف والإنحلال، كذلك صحيفة "التونسي" تطرقت إلى وضعية الشاشية التونسية التي زاحمتها الطرابيش النمساوية، إضافة إلى جريدة "المشير" التي لاحظت أن الصناعة التونسية انهارت بل ماتت بسبب المزاحمة[2].

ثانيا–الهيمنة على الصناعة الإستخراجية:

لم تتوقف فرنسا في تطبيق سياستها على الصناعة التقليدية التونسية فحسب، بل سيطرت على الصناعة الاستخراجية والتحويلية أيضا بما فيها من مناجم، حديد، رصاص، الزنك، المنغيز، النحاس، البروم، البوتاس، وماتبعها من آلات صناعية التي من شأنها أن تزاحم البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها[3].

[1]الهادي جلاب: المرجع السابق ، ص 50.

[2] الحبيب حسن اللولب: **أبحاث ودراسات...**، المرجع السابق، ص ص 110، 111.

[3]الحبيب تامر: المصدر السابق، ص50.

فبتوفر الثروات المنجمية في المناطق الداخلية ومناطق الجنوب الغربي عملت السلطات الاستعمارية على إسناد رخص لاستغلال الثروات المعدنية من أهمها الفوسفات والجير الذي بلغ متوسط ما تصدره ثلاثة ملايين طن، بالإضافة إلى أنها سنت تشريعات ملائمة للفرنسيين فقط مانعة التونسيين والأجانب من غير الجنسية الفرنسية من الإستحواذ على هذه الثروة والدخول حتى في هذا الميدان[1].

كما ساهمت السلطات الاستعمارية في مد السكك الحديدية، وأعطت جميع التسهيلات القانونية والاقتصادية للشركات الخفية الإسم الراغبة سلب الثروات المنجمية، وتوجهيها إلى فرنسا مباشرة لتنمية الصناعة الفرنسية، فنشطت بذلك الصناعة الإستخراجية وأصبحت تونس من أكبر منتجي الفوسفات[2] الذي يعتبر من أهم المعادن التونسية وقد اكتشفه الفرنسي"توما"(Toma) سنة 1885م قرب قفصة، ثم في المناطق الأخرى حتى أصبحت تونس من أكبر الدول المصدرة للفوسفات، وقد بلغت قيمة ما صدرته 348 مليون فرنك سنة 1914م، حيث تراوحت قيمته بين 40% و45% من قيمة المواد المستخرجة من باطن الأرض[3].

وانطلق استغلال هذه الثروة وتصديرها بعد سنة 1899م أي بعد سنتين من تأسيس شركة الفوسفات والسكة الحديدية بصفاقس وقفصة[4].

فمن خلال تنازل الدولة عن جميع الأراضي التي ضمت مناجم الفوسفات والحديد إلى الإدارة الفرنسية مقابل عوائد بسيطة لا تعود بفائدة على تونس، إذ لا يرجع منها للميزانية العامة

[1] جمعة عليوي فرحان الخفاجي:المرجع السابق، ص263.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 54.

[3] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص201.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 54.

إلا إيجارها السنوي وهو إيجار صوري لا يكاد أن يذكر[1]، بما أن تونس تساهم في ثلث الإنتاج العالمي منه وتصدر 60 %إلى الأسواق الفرنسية[2].

وبذلك أصبحت هذه الثروة في يد السلطة الفرنسية حيث تم منحها إلى شركات احتكارية فرنسية لاستخراج الفوسفات والمتمثلة في (شركة المظيلة 19%من الإنتاج العام، شركة الفوسفات 14%من الإنتاج العام، شركة عين كرم 2%)، كما تحتكر شركتان أخرتان للمناجم وللحديد (شركة الجريصة، شركة الدوارية) أما الرصاص والزنك فاحتكرته خمس شركات (بناروايا67.7%، شركة الملكية، شركة الاستورية، شركة سيدي، شركة بوعوان 10.7%)، وصناعة الملح فهو محتكر من قبل شركتين (الشركة العامة للملاحة، شركة الملاحة بالجنوب)[3].

كما برز اهتمام السلطة الفرنسية بالصناعة الإستخراجية من خلال آلات متطورة لإستخراجها خاصة الفوسفات مما أهلها أن تحتل المركز الثاني في العالم في إنتاجه وتصدير منه نحو 60% إلى الأسواق الغربية بنسبة 32.122 %من صادرات تونس[4].

وبذلك تحول مالكي الأراضي من الأهالي التونسيين إلى عمال في المناجم وبأجور زهيدة بالإضافة إلى الضريبة المتصاعدة وسياسة الإكراه في حالة ما إذا عملوا على ممارسة أي عمل مخالف فجزاءهم السجن[5].

ثالثا-الهيمنة على الصناعة التحويلية:

---

[1] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 50.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص248.

[3] حمه الهمامي: المرجع السابق، ص32.

[4] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص50.

[5] إيهاب حسين علي حسين مصيرع: المرجع السابق، ص832.

اقتصرت الصناعة التحويلية على المواد الغذائية وهي واقعة في معظمها بين يدي شركات احتكارية وخواص، وبالنسبة لشركات البناء تمثلت في (شركة سويكس، ليزو وفروعها)بين يدي الرأسماليين خاصة فرنسا بالإضافة إلى إيطاليا[1].

وقد ساهمت مختلف الإجراءات في تضاعف المؤسسات الصناعية بالبلاد التونسية آواخر القرن19م وسنة 1920م بحوالي4 مرات، ففي الصناعات الغذائية أرتفع عدد مؤسسات الصناعية من 68 مؤسسة سنة 1896م إلى 358مؤسسة سنة 1920م، أما العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية التحويلية فقد ارتفع من 102إلى 402 مؤسسة خلال فترة 1896م و1920م.[2]

وبهذا فقد أدت السياسة الاقتصادية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة السيطرة على الصناعات الاستخراجية والتحويلية خاصة الفوسفات وباقي الثروات المعدنية[3].

ومجمل القول بعد دراسة السياسة الفرنسية الاقتصادية في القطاع الزراعي والصناعي أن فرنسا لم تسع إلى إصلاح الأراضي الزراعية لصالح الشعب التونسي، بل عملت على إصدار مجموعة من القوانين من أهمها القانون العقاري سنة 1885م، من أجل إفتكاك هاته الأراضي وبأسلوب تعسفي حرم التونسيين من أراضيهم وبطرق مستحيلة مثل الطلب من الأهالي أوراق التوثيق التي كانت معدومة في تلك الفترة ولذلك سلبت معظم أراضيهم ومنحتها للمستوطنين.

[1] حمه الهمامي: المرجع السابق، ص32.

[2] عبد المجيد بلهادي:المرجع السابق، ص116.

[3] جمعة عليوي فرحان الخفاجي:المرجع السابق، ص264.

ونفس الشيء بالنسبة للصناعة ولو بطريقة أخرى ضربت الصناعة التقليدية وتم تعويضها بصناعة أجنبية ذات مواد أولية رديئة منخفضة السعر ما جعلها تشهد رواجا كبيرا، كما استغلت المعادن وسهلت تصديرها ونفس الحال عرفه قطاع الصناعات التحويلية.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية في المجال المالي والتجاري والخدماتي أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م.

المبحث الأول: السياسة الفرنسية في تونس المجال المالي والتجاري:

أولا–السياسة الفرنسية المالية في تونس.

ثانيا–السياسة الفرنسية التجارية في تونس.

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في تونس في قطاع الخدمات.

أولا–السياسة الفرنسية في مجال المنشآت العمومية.

ثانيا–السياسة الفرنسية في مجال الصحة.

يعد الاستغلال الاقتصادي من أول وأهم دوافع الهيمنة الاستعمارية على البلدان، وأن هدف الاستعمار هو ترسيخ أقدامه بها وبقائه فيها، وفي هذا السياق بادرت فرنسا إلى وضع يدها على الجانب المالي لتونس من أجل تهيئة سبل الإستحواذ على ثروة البلاد، كذلك عملت على احتكار التجارة الخارجية والداخلية، كل هذا أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض المستوى المعيشي للسكان.

كما شمل التدخل الفرنسي المنشآت العمومية بإدعاء الإصلاح، ضف إلى ذلك تدخلها في المجال الصحي بإهمال بعضها والإهتمام ببعضها من أجل مصالحها.

كل هذا سنحاول تسليط الضوء عليه وشرحه من خلال ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: السياسة الفرنسية في المجال المالي والتجاري:

أولا-السياسة الفرنسية المالية في تونس:

قامت سياسة فرنسا المالية في تونس على نفس الأسس التي قامت عليها سياستها الاستبدادية الرامية إلى إشباع المستعمرين الفرنسيين وإفقار الأهالي التونسيين، وتجلت جناية هذه السياسة بصفة خاصة في درس موضوع الميزانية التونسية[1]، التي تحكمت فيها كما عرفناه آنفا في اللجنة المالية الدولية، والتي نشأت بإتفاقية بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا من أجل ضمان الديون وفوائدها التي خصت مواطنيها ومصرفها ورعاياها، فعملت سياسة فرنسا جاهدة على استبعاد هاتين الدولتين وإلغاء اللجنة الدولية، فإذ استطاعت الحكومة الفرنسية ضمان هذه

[1] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 54.

الديون، فلم يعد هناك مبرر لبقاء هذه اللجنة المشرفة عن المالية التونسية، ومعرقلة لكل حركة قامت بها الحكومة الفرنسية[1].

فمنذ سنة 1881م أصبحت سلطة الحماية تتحمل وحدها كامل المسؤوليات التي تعلقت بالمسائل المالية وقامت بتنظيم المالية التونسية والإشراف عليها[2].

فحرصا على تمكين فرنسا من القيام بهذه المهمة بمفردها، حاول المقيم العام الجديد "بول كامبون"(paul.cambon)الحصول بسرعة على إلغاء اللجنة المالية الدولية، فتم حلها في 02أكتوبر 1884م وحلت محلها مؤسسة فرنسية خالصة ألا وهي "الإدارة العامة للمالية" والتي أحدثت بمقتضى الأمر المؤرخ في 4 فيفري 1882م، ولكنها لم تشرع في عملها بالفعل إلا ابتداء من 13 أكتوبر1884م، وبقي ديبيان مساعد رئيس اللجنة المالية سابقا على رأس هذه الإدارة [3].

فبعد إلغاء اللجنة المالية وتكوين الإدارة الجديدة كان من المنتظر أن يقع إصلاح النظام الجبائي الذي أجمع كل ملاحظي الأيالة على أنه لا يخدم اقتصاد البلاد فالضرائب كانت ثقيلة مسلطة أساسا على الفئات الفقيرة والكادحة من السكان، وفيما يخص جبايتها فقد إستباحوا كل الطرق الفاسدة على حساب مداخيل البلاد ولذلك وضع مطلب تخفيف من الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتق الأشخاص والمسلطة على القطاع الفلاحي وجميع المنتوجات الزراعية والصناعية كشرط مسبق لتطوير اقتصاد البلاد[4].

---

[1] محمد محمود السروجي: **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، مكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا، (د.ت)، ص 176.

[2] نفسه، ص 176.

[3] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 445.

[4]علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 113.

لكن سلطة الحماية ادعت بعض الإصلاحات التي في خفاياها تخدم فرنسا فقط مثل إلغاء الرسوم المطبقة على تصدير الشاشية التونسية التي كانت تقدر بـ3% من قيمتها وكذلك إلغاء التعاليم التي يخضع لها تصدير القمح والشعير والخضر الجافة ومقصود فرنسا من كل ذلك تسهيل تصدير منتوجات الأيالة إليها والإستفادة منها[1].

وبالرغم من ذلك أبقت الإدارة الاستعمارية على النظام الضريبي القديم القائم على إثقال السكان التونسيين بضرائب ضخمة وعلى رأسها ضريبة "المجبى" وكان الدافع الحقيقي لإبقاء هذا النمط يكمن في نظام الحماية نفسه لأن سلطة حماية كانت تسعى في تحقيق هدفها، وتسديد الديون لا يجب أن يتم على حساب الميزانية الفرنسية، ومسألة المساواة بقيت مجرد سراب كما بقيت الضرائب غير موزعة توزيعا عادلا ومسلط على الفئات الكادحة دون غيرها[2].

كما أنه في سنة 1892م أنجز إصلاح نقدي الذي تقرر بمقتضى أمر مؤرخ في أول جويلية 1891م والقاضي بتعويض الريال بالفرنك الذي أصبح الوحدة النقدية للأيالة التونسية[3].

ومن خلال ذلك سيطر الرأسمال الاستعماري سيطرة مطلقة على القطاع محولا تونس إلى جزء من منطقة الفرنك، فقد أصبح الاستعمار يتحكم في إصدار العملة عن طريق بنك الجزائر وتونس[4] كما صارت الخزينة التونسية مؤسسة تحت نفوذ الاحتكارات المالية الفرنسية[5].

---

[1] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 114.

[2] رامي سيدي محمد: المرجع السابق، ص 33.

[3] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 447.

[4] **بنك الجزائر وتونس:** تولى مهمة إصدار العملة التونسية منذ 1904م إلى غاية 1958م. ينظر: عبد المجيد بلهادي:المرجع السابق، ص170.

[5] حمة الهمامي: المرجع السابق، ص 34.

ومن الملاحظ أن القطاع المصرفي الفرنسي أي الرأسمال المالي سيلعب دورا محوريا في نهب خيرات تونس وثروتها واستغلال سكانها عبر الرأسماليين التي سيوظفها في مختلف القطاعات وبعبارة أخرى سيكون الرأسمال المالي المسؤول الأساسي عن هذا النهب[1].

ثانيا-السياسة الفرنسية التجارية في تونس:

1/ التجارة الخارجية:

منذ سنة 1881م إلى غاية 1890م لم تحدد السياسة التجارية الخارجية لفرنسا اتجاه البلاد التونسية[2]، فأخذت الحكومة الفرنسية بعين الاعتبار الاتفاقيات المبرمة بين الباي والدول الأخرى التي تنازعت مع فرنسا على السوق التونسية وهذا لترويج بضاعتها الصناعية، فالبضائع التونسية كانت تخضع لرسوم عامة كما أن البضائع الفرنسية كانت تدفع عند دخولها لتونس معلوم قدره 8%[3].

فاحتكرت فرنسا التجارة الخارجية لتونس، إذ أنها لم تسمح بالإستيراد من دول أخرى بوساطة الشركات الفرنسية على أن تكون معظم صادرات وواردات ما يعادل 56% وباعت من مجموع الواردات ما يعادل 62%[4].

[1] حمة الهمامي: المرجع السابق، ص34.

[2] جمعة عليوي فرحان الخفاجي: المرجع السابق، ص 263.

[3] جهيدة بوهرارة، فائزة قاضي: **السياسة الفرنسية في تونس(1881م-1919م)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلالي -بونعامة خميس مليانة، 2015-2016، ص 78.

[4] جمعة عليوي فرحان لخفاجي: المرجع السابق، ص262.

كما أدخلت فرنسا تعديلات على النظام الجمركي لفائدتها[1] إذ استوردت مواد أولية من تونس، وصدرت لها منتجات مصنعة، ما أدى إلى عجز اقتصادي أخذ بالإرتفاع مع تزايد عدد سكان تونس[2].

وبعد 1890م تطور الأمر إلى إدماج تونس بالتدرج في إطار وحدة جمركية ضيقة مع فرنسا، كما قامت بإلغاء الأداءات على الصادرات التونسية الأساسية من حبوب وزيوت ومواش عند ترويجها في فرنسا ولكن في حدود كميات وحصص معينة[3].

فأصبحت ترتكز سياسة فرنسا الاقتصادية في تونس على النظام الجمركي الذي سنته في البلاد لحماية مصالحها وإيجاد سوق[4] لترويج بضاعتها[5]، والذي كان خاضعا لقانوني 19 جويلية 1890م الذي أقر بإعفاء الحبوب وزيت الزيتون والبقر والظأن من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى فرنسا[6]، وقانون 2 ماي1898م الذي قضى بمنح الأفضلية للسلع الفرنسية المصنعة بالخصوص المعدنية منها والآلات والمنسوجات أما مثيلاتها من السلع الأجنبية لم تكن خاضعة لرسوم جمركية، وعلى الرغم من استطاعة الكثير من الصناعات الحرفية على الصمود نسبيا[7] إلا أن الأسواق التونسية أغرقت في فرنسا وفي البلدان الأجنبية الأخرى[1].

---

[1] محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص 103.

[2] جمعة عليوي فرحان الخفاجي: المرجع السابق، ص 263.

[3] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 57.

[4] ينظر الملحق رقم: 06، ص113.

[5] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 51.

[6] علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية(1904م-1934م)**، تع عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة "، 1999م، ص 46.

[7] الهادي تيمومي: المرجع السابق، ص 454.

كما أنشأت شبه إتحاد جمركي مع تونس خول لعدد من البضائع الفرنسية الدخول إلى تونس دون دفع الرسوم الجمركية بينما لم يخول لتونس نفس الشيء، أو بالأحرى لا تدخل البضائع التونسية المتماثلة لفرنسا إلا بشروط معينة، وتحت قيود ثقيلة في كميات محدودة وتجعل السوق الداخلي الفرنسي في مأمن مزاحمة هذه البضائع الفرنسية المماثلة[2].

كما قضت فرنسا على علاقات تونس التجارية مع الخارج، وجعلتها قاصرة على فرنسا فقط إلا في بعض المواد التي لا حاجة منها كالفسفات[3].

فأصبحت تصدر لها أساسا المنتوجات الفلاحية وتورد منها المنتوجات المصنعة، حيث سيطر التجار الأوربيون خاصة الفرنسيون منها الذين احتكروا ثلثي الصادرات التونسية، وساهم فئة من التجار الكمبرادوريين التونسيين الذين يعدون ضمن البرجوازية التجارية، في التجارة الخارجية إذ قارب عددهم 200 مقابل 500 تاجرا أوروبيًا[4].

وأصبحت تجارة الجملة والتوريد والتصدير في أيدي التجار الفرنسيين في حين كانت تجارة نصف الجملة والتفصيل في أيدي التجار اليهود حيث وصل عدد التجار الفرنسيين إلى 1354 سنة1911م[5].

وآل هذا التبادل الغير متكافئ إلى حصر التجارة الخارجية التونسية في تصدير سلع زهيدة القيمة، وهذا تلبية لحاجيات الأسواق والمراكز الصناعية الفرنسية من المواد الأولية، حيث

---

[1]آدو بواهن: **تاريخ إفريقيا العام**، مج7، إفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية (1880م –1935م)، اليونسكو، 1990م، ص440.

[2] الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 51.

[3] يونس درمونة: **تونس بين الإتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر، (د. ت)، ص 33.

[4] حمه الهمامي: المرجع السابق، ص 34.

[5] الهادي جلاب: المرجع السابق، ص 81.

احتلت تونس في تصدير الزيوت المرتبة الاولى بنسبة 36%، وابتداء من سنة 1913م تراجعت نسبة المواد الفلاحية في التجارة الخارجية لفائدة الخامات المعدنية[1]، وأغرقت السوق التونسية بالمنتوجات الفرنسية فالواردات التونسية التي كانت سنة 1918م في حدود 207 مليون فرنك، بلغت سنة 1920م حوالي 720 مليون فرنك[2].

2/ التجارة الداخلية:

فقد شهدت على عكس من ذلك تطورا لم يعقه معيق، وكان ينهض بها الأوروبيون ووسطاء من قبل البورجوازية اليهودية التي سرعان ما تفرنست، ولقد كان ازدهار التجارة عنوان انتصار الاقتصاد النقدي، خاصة في المدن والمناطق الريفية التي تسرب إليها الاستعمار الأوروبي[3].

ويبدو أنه من أسباب إنتعاش تلك التجارة هو توسيع شبكة الطرق والمواصلات التي تطورت بفضل الإعتمادات والقروض، وبذلك أبرزت فرنسا اهتمامها ورغبتها في أن تدخل على بحيرات بنزرت تحسينات عام 1897م وكلفت لجنة خاصة بذلك قدرت نفقتها 860 ألف فرنك وبفضل تلك التحسينات غدت بنزرت قاعدة بحرية حيوية صالحة في المجال الاقتصادي[4].

[1] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص58.

[2] الهادي جلاب: المرجع السابق، ص 88.

[3] محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 103.

[4] جمعة عليوى فرحان الخفاجي: المرجع السابق، ص263.

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في قطاع الخدمات

أولا_ السياسة الفرنسية في مجال المنشآت العمومية:

حاولت السلطات الفرنسية إحياء البلاد التونسية وتجهيزها لصالح الأقلية الأجنبية، وهذا تحت الأمر المؤرخ في 30 سبتمبر 1882م الذي نص على إدارة الأشغال العامة ببناء طرق المواصلات لفتح المجال أمام الاستعمار من أجل تسهيل رواج إنتاج هذه الأقلية في المدن التونسية، كما قامت بوضع السكك الحديدية[1]، ولتمويل هذه التجهيزات الأساسية (الطرقات والسكك الحديدية) تحصلت الحكومة التونسية على 3 قروض على التوالي سنة 1902م(قرض مستهلك قدره 40 مليون فرنك بفائض 4%) وفي سنة 1907م(قرض مستهلك قدره 75مليون فرنك بفائض 3%) وفي سنة 1912م(قرض مستهلك قدره 90.500.000 فرنك بفائض 4%) وفي سنة 1920م طرح قرض جديد رابع للإكتتاب قدره 255 مليون فرنك كل هذا من أجل تمويل الاستعمار الزراعي[2].

1/ السكك الحديدية:

بداية من 1884م عملت السلطات الفرنسية على ربط البلاد التونسية بالجزائر عن طريق الخط الرابط بين تونس وغار الدماء، ثم وقع خط رابط بين تونس وسوسة مع خطوط فرعية في اتجاه الوطن القبلي وسهل الفحص وسهل القيروان، كما تم مد الخط الرابط بين تونس وبنزرت مما نتج عنه تكاثر السكان الأوروبيون، وقد انتهت أشغال الخط الرابط بين تونس وبنزرت

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص453.

[2] نفسه، ص 447.

سنة1898م وفي سنة 1899م انتهت أشغال الخط الرابط بين صفاقس وقفصة[1]ومناجم الفوسفاط[2].

كما أنجزت شبكة السكك الحديدية بعض الخطوط ووقعت إعادة برمجة البعض منها، أو تأجيلها، فمن مجموع ستة خطوط مبرمجة بطول 430 كلم سنة 1907م تم إنجاز ثلاثة خطوط إلى غاية 1909م وهي موضح في الجدول التالي:

الخط	الطول	الكلفة بالفرنك
ماطر– باجة– نفزة	132 كلم	22.800.000
نفزة– طبرقة	37 كلم	4.000.000
زغوان– بوفيشة	33 كلم	1.200.000
المجموع	202 كلم	28.000.000

الجدول رقم4:خطوط السكة الثلاثة المنجزة ضمن برنامج سنة 1907م إلى غاية 1909م[3]

ليصل طول شبكة السكك الحديدية سنة 1914م إلى 1800 كيلومتر مما أدى إلى ارتفاع عدد المسافرين بطريقة منتظمة إلى غاية سنة 1920م والذي بلغ عددهم بمختلف السكك الحديدية 5 مليون مسافر، أما حركة نقل البضائع ارتفعت ببطء إلى غاية 1900م إذ بلغت 250000 طن، ثم تطورت تطورا سريعا إذ وصلت إلى 2.5 مليون طن سنة 1910م[4].

[1] ينظر الملحق رقم: 07، ص114.

[2] عبد المجيد بلهادي: المرجع السابق، ص 77.

[3] نفسه، ص 86.

[4]علي المحجوبي: **إنتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 140.

2/ شبكة الطرقات:

لم ير "بول كامبون"(paul.cambon) ضرورة في أنشاء الطرقات لأن أفضل طريقة هي القطار أما الطرقات فتعتبر تكملة للسكك الحديدية التي يجب أن تربط بين المدن الكبرى لتونس وسوسة وصفاقس وبنزرت وكذلك بين المدن الداخلية كالقيروان وقفصة والمناطق الداخلية[1].

ولم تعرف تونس قبل فترة 1890م سوى 4 طرق معبدة تربط بين تونس وباردو واشتملت على خطين من الشمال إلى الجنوب: (طبرقة–الكاف)، (بنزرت–صفاقس) وعلى خطين من الشرق إلى الغرب: (تونس–الكاف)، (سوسة–القيروان) وتم توسيع الشبكة بسرعة فائقة[2].

ولم يتسع بناء الطرقات إلا ابتداء من سنة 1907م بفضل القروض التي تحصلت عليها الحكومة التونسية لبناء شبكة حقيقية من الطرقات وتسيير استقرار المعمرين وتعجيل ترويج المواد الزراعية نحو موانئ التصدير[3]، وهكذا مدت في البلاد شبكة من الطرق المعبدة الممتازة طولها 9 آلاف كيلومتر فيما بين 1907م و1914م وخاصة في المناطق الأكثر سكان بالأوروبيين أي مناطق التل[4].

هنا يمكن القول أن تشييد مثل هذه المنشآت الأساسية(الطرقات والسكك الحديدية) لم تكن لمصلحة البلاد، فالغاية منها توفير شروط لازمة لتغلغل الاقتصاد الاستعماري.

غير أن تشجيع الاستعمار الفلاحي لا يقتصر على إنشاء شبكة مواصلات ومد سكك حديدية بل استدعى أيضا فتح مدارس بالبلاد، حيث بلغ عدد المدارس سنة 1884م أربعا وعشرين مدرسة جلها رهبانية، اعتمدت اللغة الفرنسية في التدريس بها، أما عدد التلاميذ الذين

---

[1] علي المحجوبي: **إنتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 141.

[2] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 461.

[3] خيفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 53.

[4] محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 102.

درسوا بها فقد بلغ في نفس السنة 3907 تلميذ منهم 1493 بنتا و2414 ولدا، وهم موزعون بحسب الجنسيات كما يلي:

الجنسية	فرنسي	إيطالي	مالطي	يهودي	عربي
عدد التلاميذ	392	764	889	1638	195

الجدول رقم5: يوضح عدد التلاميذ في المدارس الفرنسية حسب جنسياتهم[1]

ومن خلال الجدول نستنتج أن المدارس الفرنسية التي أنشأت في سنة 1884م، كانت موجهة أساسا لتعليم الفئة الأوروبية بدرجة أولى، ولو أنها كانت في بعض أحيان غايتها هو إدراج العنصر التونسي من اجل دمجه بعنصر الأوروبي، لكن مجتمع المحلي كان رافضا لتعليم أبنائهم في هذه المدارس لأنه أعتبرها مدارس استعمارية، ولذلك شاهدنا قلة في أعداد تلاميذ التونسيين في المدارس الفرنسية خاصة جنس الإناث، إذن يمكن أن نستنتج ذلك هو راجع إلى سياسة فرنسا التعسفية في حرمان التونسيين من التعليم، وكذلك خوف أهالي من هذه المدارس.

ثانيا-السياسة الفرنسية في مجال الصحة:

لم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في هذا الميدان، بل أهملته كل الإهمال، ولم تخصص في الميزانية التونسية من الإعتمادات ما يكفي للقيام بالاهتمام بالشؤون الصحية، ويتضح ذلك الإهمال من طرف السلطة الفرنسية أكثر من خلال ضآلة المستشفيات والتي امتازت بقلتها

[1] علي المحجوبي: إنتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 143.

وانعدام الأجهزة الطبية[1]، وعدد الأسرة فيها 3 ملايين نسمة من سكان تونس لا يوجد غير 4285 سريرًا منها ألف سرير في العاصمة عند عام 1914م[2].

هذا دون نسيان المستشفى الصادقي الذي أنشأ سنة 1879م وكان يحوي على 150 سريرًا وتحسنت تجهيزاته في ذلك الوقت، لكن بدخول الحماية لم تقم حكومة الفرنسية بأي شيء من أجل هذا المستشفى بين سنوات 1881م-1900م وعملت على الإستحواذ على النفقات الضخمة التي يتطلبها التحسين المستمر لهذا المستشفى[3].

كما أن السلطة الفرنسية لم توفر في المستشفى الصادقي ما عدا225 سريرًا، إذ أهملت الوسائل الصحية فيه حيث تميز في هاته الفترة المدروسة في جناح الأطفال بقلة الأسرة عدا 14 سريرًا، ولا قسما لتوليد النساء عدا 33 سريرا، إضافة إلى إنعدام إمكانيات النقل السريع للمرضى[4].

وتأكيدا على أن هذه السياسة كانت مجحفة في حق الشعب التونسي وإقحامه، بالرغم من استعمال طريقة غير مباشرة وأسلوب جديد ومغاير اعتمدت على التمييز الواضح في أجهزة الطبية بين مستشفيات الأهالي والفرنسيين وكذلك في المعاملات في المستشفيات.

فعندما يتعلق الأمر بالأوروبيين بصفة عامة وبالفرنسيين بصفة خاصة فإن حكومة الحماية أنشأت لهم مستشفى مهم ألا وهو "شارل نيكول " وهو تام المعدات بأحدث الأجهزة وبه 723 سريرا، بينما في المقابل بالنسبة للأهالي فإنه لا يملك التونسيون كما ذكرنا سابقا بالنسبة

[1] الحبيب تامر: المصدرالسابق، ص 62.

[2] جمعة عليوان فرحان الخفاجي: المرجع السابق، ص 266.

[3] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 164.

[4] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، المصدر السابق، ص 97.

للمستشفى الصادقي سوى225 سريرا و322 سريرا في المستشفى الرابطة الخاص بالأمراض المعدية[1].

أما بقية القطر التونسي فلا يوجد إلا مستشفى بمدينة سوسة وبه 235 سريرا ومستشفى صفاقس به 240 سريرا، ويوجد كذلك 27 مستشفى للعلاج البسيط موزعة على كافة أنحاء القطر ولا يتجاوز عدد الأسر بها 1810سريرا، وكل هذه المستشفيات يشترك فيها الأهالي والأوروبيون على حد السواء[2].

أما الإسعاف الطبي فكاد يكون معدوما في هذا الميدان، ووسائل مقاومة الأمراض المعدية لا تعد أن تذكر، وأكثر الأمراض التي فتكت الشباب التونسي هو مرض السل ومع ذلك لا يوجد سوى مصحة واحدة لمعالجة هذا المرض[3].

أما فيما يخص حماية الطفولة فهي معدومة بالنسبة للتونسيين أيضا، إذ أنها لم تلق أي عناية من طرف السلطة الفرنسية، وقدمت السلطة مساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة لأنها خاصة بالأوروبيين، واتضح إهمال السلطة الفرنسية للصحة أكثر من خلال مقارنة عدد وفيات الأطفال التونسيين بعدد وفيات الأطفال الأوروبيين، هذا وقد بلغت في الأطفال التونسيين 33% بينما لم تتعدى النسبة للأطفال الأوروبيين 15 %[4].

ومن خلال ذلك يمكن وضع الجدول الآتي الذي يوضح تباين بين عدد الولادات والوفيات لمدينة تونس العاصمة لوحدها:

---

[1] جهيدة بهراوة، فايزة قاضي: المرجع السابق، ص 80.

[2] عبد العزيز الثعالبي:المصدر السابق، ص 182.

[3] الحبيب تامر: المصدرالسابق، ص 80.

[4] نفسه، ص 64.

السنة	1910م	1911م	1914م
عدد الولادات	2656	2429	2472
عدد الوفيات	3378	3553	2886

الجدول رقم6: ولادات ووفيات مدينة تونس العاصمة من 1910إلى1914[1]

فمن خلال هذا الجدول يتضح أن عدد الوفيات أكثر من الولادات وهذا دليل على ضعف مجال الصحي للبلاد التونسية في تلك الفترة، وممارسات فرنسا التعسفية التي تهدف إلى محو الشعب التونسي الأصيل وخلق شعب دخيل.

أما فيما يخص رعاية الأمومة فلم تخصص لها حكومة الحماية ولو مستشفى واحدا للولادة وهذا بالنسبة للأهالي التونسيين، بينما بالنسبة للأوربيين فهيا متعددة ومجهزة، ومما زاد الطينة بلة في تطبيق سياستها اتجاه التونسيين أنها أنفقت على هذه المستشفيات من الميزانية التونسية في حين حرمت الأهالي من هذه الامتيازات[2].

أما فيما يخص الرعاية المقدمة للعجزة التونسيين فهي منعدمة فلا يوجد سوى ثكنة واحدة التي أنشأت سنة 1775م، أي قبل الحماية وهي ملجأ قديم وكان ينفق عليه من رصيد الأوقاف ولم تهتم السلطة الفرنسية بأن تقدم أي عناية له، بل لجأت في بعض الأوقاف إلى تغطية العجز في ميزانية المستشفى الصادقي من موارد هذا الملجأ مما تسبب في ضعف نشاطه[3].

وفي مجمل القول إن الاستعمار الفرنسي قد أدى على الصعيد الاقتصادي إلى زعزعة الهياكل الاقتصادية المحلية، وأن أهم عنصر أقحمه هو إنشاء وتطوير القطاع الرأسمالي الذي

[1] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 172.

[2] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، المصدر السابق، ص97.

[3] جهيدة بهراوة، فايزة قاضي: المرجع السابق، ص 81.

لم يكن يهدف إلى نمو القوى المنتجة، بل كان سببا في تعطيلها وهو عكس ما وقع في البلدان الأوروبية، ودفع إلى احتكارالتجارة الخارجية لصالح الدولة الفرنسية.

كما عملت فرنسا أيضا من أجل إحكام سيطرتها على الاقتصاد التونسي بإنشاء مجموعة من المنشآت العمومية، والتي من أهمها السكك الحديد وشبكة الطرقات.

وزيادة على ذلك لم تكتف فرنسا في جرمها اتجاه الاقتصاد التونسي فقد عملت كذلك على تحطيم وإهمال الصحة العمومية في تونس مما سبب في تبني الوضعية الصحية للتونسيين وتفشي الأمراض وفي وفاة الكثير.

الفصل الثالث: آثار السياسة الفرنسية الاقتصادية على المجتمع.

المبحث الأول: آثار السياسة الفرنسية الاقتصادية على مستوى الدخلاء:

أولا–الهجرة الأوروبية.

ثانيا–تفوق الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية.

المبحث الثاني:آثار السياسة الفرنسية الاقتصادية على مستوى السكان الأصليين:

أولا–انتشار البطالة والآفات الاجتماعية.

ثانيا–تدني المستوى المعيشي للتونسيين.

عملت فرنسا على تنفيذ مشروعها الاستعماري في تونس الذي حول من حماية إلى احتلال حيث وضعت يدها على جميع شؤون البلاد، وهذا ما كان له تأثير على الشعب التونسي من خلال الانتهاكات السياسية والتعسفية، وحرمانه من ممتلكاته مما أدى إلى ظهور طبقية في المجتمع التونسي خاصة بعد التدخلات الأجنبية.

وفي هذا الفصل سنسلط الضوء على آثار السياسة الفرنسية الاقتصادية على المجتمع التونسي، والتي تظهر فيبروز ظاهرة الهجرة وتفوق الجالية الفرنسية (من حيث الأجور والضرائب وغيرها) مما انجر عنهما البطالة وتدني المستوى المعيشي في أوساط التونسيين ومعاناتهم من مختلف أشكال التمييزالعنصري.

المبحث الأول: آثار السياسة الفرنسية الاقتصادية على مستوى الدخلاء:

أولا-الهجرة الأوروبية:

اتسم المجتمع التونسي بنمو ديموغرافي متقهقر وانخفاض سكاني من الاحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الأولى[1]، مما أتاح الفرصة لفرنسا من أجل فتح أبواب الهجرة الأوروبية وتشجيع مواطنيها على التجنيس والهجرة إلى البلاد التونسية، بعدما وفرت لهم كل المغريات المادية التي يفتقدونا في بلدهم الأصلي، والتي تتكون خاصة من الإيطاليين، الفرنسيين، المالطيين[2]، ومن خلالهم تم تغيير فيالكثافة السكانية وبدأ نسق النمو الديموغرافي يرتفع مع بداية القرن العشرين، حيث بلغ عدد السكان 1740000نسمة في سنة1911 ليرتفع أكثر في سنة1920م ويسجل زيادة في عدد السكان ليبلغ عددهم 1890000نسمة[3].

[1] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص45.

[2] جمعة علوي فرحان الخفاجي: المرجع السابق، ص25.

[3] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص266.

ويمكن أن ترجع تلك الزيادة إلى توافد عدد من المهاجرين الأوروبيين إلى البلاد التونسية وتأثر الأهالي بها من حيث ضرورة تسجيل مواليدهم وإلا معاقبتهم، وكذلك توفر بعض المستشفيات التي توصلت إلى حلول لمحاربة بعض الأمراض وبالتالي نقص الوفيات، ماعدا وفيات الأطفال التي بقيت طاغية ومستمرة[1].

والجدول الآتي يوضح أكثر زيادة عدد المهاجرين الأوروبيين إلى البلاد التونسية في الفترة (1881م-1920م):

السنة	الفرنسيون	الإيطاليون	المالطيون
1881	700	11200	7000
1882	3500	12750	9000
1891	10000	31000	11700
1892	16000	55000	10200
1901	24000	71000	12000
1902	34600	81156	10000
1911	46000	88082	11300
1920	54447	84819	/

الجدول رقم7: عدد المهاجرين الأوروبيين إلى البلاد التونسية (1881م-1920م)[2]

ويتبين من الجدول أن الأوروبيين تزايدوا بنسبة معتبرة، حيث أن فرنسا في بداية الاحتلال عرفت نسبة قليلة من المهاجرين، بالمقارنة مع إيطاليا ومالطا، لكن فيما بعد تزايد عددهم بعد

[1] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 197.

[2] نفسه، ص198.

ما وفرت لهم الحكومة الفرنسية كافة الامتيازات، في حين شهد المهاجرون المالطيون تناقصًا واضحًا إلى غاية الإضمحلال.

وقد أدى تزايد أعداد المهاجرين الفرنسيين إلى زيادة النهب وفقدان الأرض في المناطق التي أنتشر بها الاستعمار الزراعي والاقتصاد الرأسمالي كما ساهم في تفكك النظام الاجتماعي التقليدي وانفصام الروابط المتينة التي تربط بين المجموعات الريفية، وفي تغيير نمط عيشها وتسبب في حركات نزوح ريفي لم يعرفها المجتمع التونسي من قبل من خلال هجرتهم من الريف إلى المدن خاصة منطقة التل الأعلى والسباسب[1].

كل هذا جعلهم عرضة للفقر والمرض مما أدى إلى تشكيل طبقات فقيرة بين المجتمعات التونسية وترييف العاصمة التونسية وغيرت عمرانها وحركتها[2]، في حين شكلت طبقات عليا من المهاجرين الفرنسيين تميزت بالقسوة، واحتقار كل ماهو تونسي، واعتبار هذاالشئ غير أخلاقي[3].

إذ قلب رأس المال في بضعة أعوام رأسا على عقب وأصبح اقتصاد البلاد التونسية شبيها باقتصاد القرون الوسطى، فدخلت المجتمع تغيرات عميقة حولته إلى طبقتين عليا وسفلى[4]، وأصبح المهاجر الأوروبي في البلاد التونسية مستحوذا على أحسن الأراضي، مما أدى إلى اتساع نطاق أملاكهم وارتفاع إنتاجهم، وأصبح المقيم الفرنسي يدير البلاد ويدخل إصلاحات

---

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص59-61.

[2] يونس درمونة:**تونس بين الحماية والاحتلال**، المصدر السابق، ص89.

[3] عبد العزيز الثعالبي:المصدر السابق، ص296.

[4] شارل أندري جوليان:**إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص 76.

التي يراها تخدمه ومن خلال ذلك تحول المواطن التونسي في أرضه إلى خماس لدى المستوطن الأوروبي الدخيل[1].

ثانيا-تفوق الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية

ولقد أنتج دخول الرأس المال الأجنبي واستيطان الأوروبيين بالبلاد التونسية وتطبيق فرنسا سياسة النهب تحولا في ثروات البلاد لفائدة الأوروبيين والفرنسيين بصفة خاصة على حساب الأهاليولذلكشهدت الجاليةالأوروبية خاصة الفرنسية امتيازات عنصرية وتفوق في الكثير من النواحي، على مستوى الأجور، الضرائب، رصيد الميزانية، منح القروض[2]، ومن هاته الطبقات المتفوقة على الأهالي التونسيين وامتيازاتهم نذكر منها:

1/ المتفوقون:

على إثر السياسة التعسفية الفرنسية برزت الطبقية في البلاد التونسية، وتكونت البرجوازية الفرنسية وأخذت تهيمن وتسيطر تدريجيا على قطاعي الفلاحة والتجارة لهذه البلاد، حتى أطلق على أفرادها إسم"المتفوقين"، وهذه الهيمنة الاقتصادية دفعت أيضا لتشكيل الشركات المالية الفرنسية التي كانت تستثمر بواسطة شركات فرعية مستقرة بالأيالة من أجل شراء الأراضي والصفقات التجارية والتجهيزات الأساسية للبلاد والمناجم[3].

ومدلول إسم المتفوقين يشمل كبار المستوطنين ومالكي العقارات وكذلك التجار، وبصفة عامة يمكن القول بأنهم رجال الأعمال الفرنسيين المستقرين بالبلاد التونسية الذين استوطنوا الكثير منهم الأراضي الخصبة وهما صنفان:[4]

---

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص127.

[2] علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص48.

[3] نفسه، ص 48.

[4] شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص 78.

أ/ المستوطنون: شكلوا قبيل الحرب العالمية الأولى بفضل مصالحهم وهم الفئة الأهم في مستوى المتفوقين، وكانت ممتلكاتهم كما رأينا سابقا تبلغ في سنة 1914م حوالي 560000 هكتار وأرتفع عددهم من حوالي 40 مستوطن في آخر 1885م إلى 1274 مستوطن سنة 1911م مع ذلك بقيت ملكيتهم الكبرى شديدة التفوق بالبلاد التونسية[1]، واستطاعت أن تسيطر على كل صغيرة وكبيرة في البلاد التونسية، وكذلك بأن تربط تونس بفرنسا ماليا واقتصاديا مع ترك علمها وملكها صوريا[2].

وكان يتوفر لدى المتفوقين وسائل قوية للضغط على سلطات الحماية، بمؤازرة أصحاب رؤوس الأموال المسيطرين على الحياة التجارية والصناعية انطلاقا من الوطن الأم[3]، التي فتحت لهم باب الاختيار للعمل في الفلاحة ثم انتزعت من الفلاحين التونسيين برسم الاستعمار أو بالضغط عليهم من أجل البيع الصوري، وقد قدم هؤلاء المستوطنون من فرنسا وكورسيكا والجزائر[4].

حيث أنهم عملوا طوال فترة الاستعمار الزراعي القائم على المضاربة أي من1881م إلى1892م على الاستغلال الغير المباشر للأراضي من خلال إيجار بسيط يدفع إلى صاحب الأرض[5].

وفي نهاية 1886م نُظِّموا المستوطنون في شركة فلاحية تتكون من جمعيات فلاحية والتي تحولت إلى غرفة فلاحة استشارية، وفي سنة 1895م أسست غرفتان مختلطتان للتجارة والفلاحة في كل من سوسة وصفاقس، وبإحداث شركة الفلاحة لم تتوقف ضغوط المستوطنين

---

[1] علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص49.

[2] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، المصدر السابق، ص8.

[3] علي البهلوان: المرجع السابق، ص26.

[4] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص ص95، 96.

[5] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 116.

على السلطة الاستعمارية، بل زادت ضغوطها من أجل الحصول على أقصى الامتيازات والأراضي[1].

حيث أنه إبتداءً من سنة 1892م نتيجة الاستعمار الرسمي شجعت الحكومة الفرنسية المستوطنين على الاستغلال المباشر لتلك المزارع التونسية وإبعاد مالكيها وحشدهم في قطعة أرض لا تصلح للزراعة، في حين لم يعد المستوطن يتحمل أن يبقى بأراضيه السكان الذين كانوا يقيمون بها، كما شهدت بذلك الرسالة الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 1920م عن إدارة الفلاحة "أن المتحصلين على قطع الأرض التي سلمت إليهم سنة 1905م، وكانوا يقيمون بها مقابل إيجار سنوي، ولكن في المدة الأخيرة أعلم أولئك المستوطنون بأنهم يرغبون ابتدءا من الآن في استغلال أراضيهم استغلالا مباشرا"، وهذا ما أدى إلى حوادث في سنة 1920م بين التونسيين والمستوطنين وبذلك تتالت على محكمة الوزارة وعلى الباي احتجاجات بين الفترة 1900م و1920م مما سبب العديد من الاشتباكات التي أدت إلى مقتل الكثير من التونسيين[2].

ب/ التجار:امتاز التجار بالتفوق وبلغ عددهم أكثر بقليل من المستوطنين إذ وصل سنة 1911م إلى 1354تاجرًا، وكانت مصالحهم بالأيالة أقدم من مصالح المستوطنين، وفي شهر جويلية 1885م كون التجار غرفة تجارية التي انقسمت سنة 1892م إلى غرفتين غرفة شمال بتونس العاصمة وغرفة جنوب بسوسة، وقد كانت هذه الغرفة في أول الحماية لسان التجار الفرنسيين لدى السلطات والمدافعة عن مصالحهم في الأيالة[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن هناك تناقضات بين مختلف هذه الأصناف من المتفوقين وكثيرا ما كانت مصالحهم متداخلة، وما يدل على ذلك تأسيس المستوطنين والتجار الفرنسيين

---

[1]أحمد القصاب: المرجع السابق، ص116.

[2]نفسه، ص ص115، 116.

[3]علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص50.

سنة 1895م وسط الأيالة وجنوبها غرفتين مختلطتين للتجارة والفلاحة مقرهما في سوسة وصفاقس وكذلك المجلس الاستشاري المحدث سنة 1896م يمثل أساسا مصالح المستوطنين والتجار كما كان للمتفوقين أيضا صحفهم الناطقة بلسانهم مثل "**المعمر الفرنسي**"و"**تونس الفرنسية**" اللتين تستعملان للدفاع عن مصالحهما الاستعمارية[1].

2/ الموظفون:

وإلى جانب المتفوقين ضمت الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية فئة الموظفين وهي أهم الفئات عددا، وظل عددهم في ازدياد منذ انتصاب الحماية 1881م، فبعدما كان عددهم سنة1885م قرابة300 موظف فرنسي ازداد عددهم سنة1911م إلى 4620 موظف وفي سنة 1920م وصل عددهم إلى 12000موظف[2].

بالرغم من أن إدارة البلاد والوظائف العامة لا تحتاج موظفين فرنسيين جدد إلا أن فرنسا خلقت لهم إدارات جديدة من أجل أن تصبح لهم أغلبية فيها، تمثلت في إدارة الأشغال العامة وإدارة الفلاحة وإدارة الرقابة المدنية[3].

وقد كان من بينهؤلاء الموظفين إطارات عليأوامرهم قانونا نافذا يوقع من طرف الباي[4] وعمل المقيم العام "بول كامبون"(paul.cambon) على وضع الأيالة التونسية من الأعلى إلى الأسفل تحت تصرف الموظفين الفرنسيين، عملا وتنفيذا للغايات التي رمى إليها[5].

في الحقيقة فإن هذه الوظائف قد منحت عشوائيا إلى فرنسيين غير أكفاء ولا أمناء[1]، وزيادةً على ذلك كانوا موظفين صغار في فرنسا ويوظفون في الأيالة التونسية وظائف عليا

---

[1] علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص52.

[2] نفسه، ص ص 52، 53.

[3] الحبيب تامر:المصدر السابق، ص ص66، 67.

[4] علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934)**، المرجع السابق، ص53.

[5] شارل أندري جوليان:المصدر السابق، ص70.

على حساب الأهالي التونسيين، وعلى سبيل المثال فليس من باب الصدفة أن يكون نائب الفرنسيين بتونس لدى مجلس الشيوخ الفرنسي موظفا صغيرا سابقا، وهو مؤسس التجمع بتونس[2].

3/ العمال:

إضافة إلى المستوطنين والتجار والموظفين ضمت الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية عمالا أرتفع عددهم من322سنة 1885م إلى 6851 عامل سنة1911م، وكانوا بصفة عامة عمالا اختصاصيين باشروا نشاطهم خاصة في شركات السكك الحديدية في بنزرت وترسخانة، أما خارج هذين القطاعين فاليد العاملة الفرنسية قليلة في تونس نظرا لكونهم يرونها غير مناسبة بالإضافة إلى مزاحمة الإيطاليين والأهالي[3].

ويشير إحصاء عام 1920م إلى وجود 294000 عامل في تونس وفي هذا العدد الكبير نسبيا كان 31000 عامل أوروبي فقط من بينهم يد عاملة فرنسية قليلة وذلك لأنهم لم يجدوا في تونس أجورا مرتفعة ولا ضمانات ولا نشاطا نقابيا[4].

وبالرغم من ذلك الوضع لم يمنع العمال الفرنسيين من التجمع في إطار إتحاد النقابات المتصل بالكنفدرالية العامة للشغل، وهذا ما أثر سلبا فيما بعد على الشعب التونسي من خلال حرمانه من الامتيازات ومنحها للفرنسيين[5].

ولقد كان لهذه الفئات الدخيلة امتيازات يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

---

[1] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص44.

[2] شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص80.

[3] علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص54.

[4] عبدالملك خلف التميمي:**أضواء على المغرب العربي**، المرجع السابق، ص37.

[5] نفسه، ص38.

على مستوى الأجور: كانت الوظائف المهمة تقدم للفرنسيين، ولا تمنح للتونسيين بل تحشرهم في وظائف دنيا ذات أجر ضعيف[1]، والأغرب من ذلك احتكار الفرنسيين حتى الوظائف الصغرى وعدم المساواة في الأجور بين الفرنسيين والتونسيين من خلال منحها لموزع البريد الفرنسي 1200 فرنك في حين تقاضى التونسي 800 فرنك سنويا، ففي سنة 1907م اهتمت السلطات الفرنسية بموزع البريد الفرنسي أكثر ورفعت في مرتبه إلى 1300 فرنك وحرمت التونسي من الزيادة، مثلما حرمته كذلك من الأجر في أيام الأعياد، وفي حالة المرض، وما قيل عن الموظفين حصل للعمال، ففي بداية الحماية كان الأجر اليومي للعامل الفلاحي الفرنسي من3 إلى4 فرنكات، أما التونسي فتقاضى من 1.5 إلى فرنكين للعمل الشاق ومن 0.60 إلى 1.20 فرنك للأشغال السهلة، وطبق هذا الفرق في الكثير من الأشغال[2]، وهذا ما يوضحه الجدولان الآتيان:

الجنسية	الحد الأدنى للأجر في باطن الأرض	الحد الأقصى للأجر في باطن الأرض
أوروبي	6 فرنك في اليوم	18 فرنك في اليوم
تونسي	4 فرنك في اليوم	16 فرنك في اليوم

الجدول رقم8: معدل توزيع الأجور في القطاع المنجمي في باطن الأرض

الجنسية	الحد الأدنى للأجر على سطح الأرض	الحد الأقصى للأجر على سطح الأرض
أوروبي	6 فرنك في اليوم	25 فرنك في اليوم
تونسي	4 فرنك في اليوم	8 فرنك في اليوم

الجدول رقم9:معدل توزيع الأجور في القطاع المنجميفي سطح الأرض[3]

[1] عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص ص44، 45.

[2] علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص ص70، 71.

[3] عبد المالك خلف التميمي: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص41.

على مستوى الضرائب: لم تكن الضرائب المفروضة على السكان قد اعتمدت على قاعدة نسبية، فمثلا الضريبة التي أحدثت سنة 1913م ألا وهي ضريبة الاستيطان التي كانت ضريبة شخصية قدرت بـ 10 فرنكات دفعها كل سكان الإيالة الذكور البالغين وقد بلغ عدد التونسيين الخاضعين لهذه الضريبة 325000 شخصا سنة 1914م مقابل 35000 من الأوروبيين، ومن الواضح أن هذه الضريبة لم تستهدف الدخلاء بينما هدفت إلى جمع محصولاتها أساسا من الأهالي التونسيين[1].

أما عن بقية الضرائب فقد تحايل الفرنسيون من أجل عدم دفعها، فمثلا ضريبة العشر فهي لم تدفع على المحاصيل بينما دفعت على المساحات، لذلك عمل الأوروبيون في سنة1914م على زرع مساحة صغيرة قدرها 48000 هكتارا لكنها خصبة وبآلات متطورة ومنه كان المنتوج الفرنسي أكثر من منتوج أهالي تونس الذين زرعوا مساحة قدرها 388000 هكتار، ونجح الفلاح الفرنسي على حساب التونسي من خلال أنه لا يدفع إلا عشر العشر، وتمتع بتخفيض في الأداء على الحبوب لأن معظمها منجز بالمحراث الفرنسي، كما أن زراعة الكروم التي امتازت بها المحاصيل الفرنسية فقد أعفت من الضرائب[2].

وقد استفادت أيضا فئة الدخلاء من إعفائها من الرسوم الجمركية للمواد التي يستهلكها أو يستعملها المستوطنين مثل الكحول والأقمشة والآلات الفلاحية المستوردة من فرنسا، ونتج عن كل ذلك مساهمة الأوربيون بنسبة10% فقط من الميزانية العامة، بينما التونسيين بنسبة 90%بالرغم من قلة منتوجهم إضافة إلى كثرة الضرائب المفروضة عليهم فقد حرموا من الكثير من الامتيازات التي منحت للأوروبيين مثل القروض والمنشآت التي تخدم مصلحتهم[3].

---

[1]علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص73.

[2]نفسه، ص74.

[3]نفسه، ص ص 75، 74.

المبحث الثاني: على مستوى السكان الأصليين:

أولا-انتشار البطالة والآفات الاجتماعية:

1/ انتشار البطالة:

إن السياسة الاستعمارية أثرت على المجتمع في انتزاع جميع وسائل الإنتاج التونسي وتسخيرها لخدمة المناجم، حيث عرفوا قلة الغذاء[1] وانتشار الفقر وهذا من خلال إصابة الصناعات بإصابة بالغة لم تعد تعمل بكامل طاقتها فماكينات الأقمشة مثلا لم تكن تنسج إلا الثلث أو الربع من طاقتها ولم تعد توفر لأصحابها إلا مكاسب قليلة[2].

كما انتشرت البطالة بين طبقات العمال الفلاحين وبروز حياة الترحال والتشرد والانحطاط بين جميع الطبقات، فالامتيازات التي نالتها الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية ألحقت الضرر بكل قطاعات المجتمع التونسي[3].

كما نتج عن السياسة الفرنسية التي جعلت الفرنسيين يستولون على قسط كبير من الأراضي الخصبة وجزء وافر من الإنتاج الزراعي، أن عمت وكثرت بين طبقات الفلاحين البطالة، وانخفض مستوى معيشتهم وأصبحت تغذيتهم ناقصة، وأصابتهم المجاعات التي انتشرت بينهم انتشارا سريعا خاصة عند حلول الأزمات[4].

---

[1] يونس درمونة: **تونس بين الحماية والإحتلال**، المصدر السابق، ص66.

[2] محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 107.

[3] علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص 55.

[4] علي البهلوان: المرجع السابق، ص 33.

كما طالب العاطلين عن العمل بتوفير مناصب شغل لهم، لكن سلطات الحماية قامت بتفريقهم، فكانت تلهب ظهورهم بالعصا وتسوق من لا يستطيع الفرار منهم إلى السجن أو الموت[1].

2/ انتشار الآفات الاجتماعية:

إن انحلال النظام الاجتماعي والتأثر بالمجتمع الدخيل أدى إلى تفشي وفتح آلاف المشارب تحت غطاء حرية التجارة في الأحياء الشعبية ووصل الأمر حتى أبواب المساجد، واندفع إليها الناس جموعا، وتعلم التونسي في القطاع العسكري تعاطي الكحول والفساد[2] الذي كان سببًا في انتشار مرض السل[3].

وما فتئت هذه الآفة أن ولدت معها آفات أخرى منها الدعارة والإباحية والجريمة وكل ماخص الانحلال والبؤس الاجتماعي الذي ثبت أنه سلاح ماض للخلاص من النخبة التونسية وثروتها التي كانت موئلا من موائل المقاومة في البلاد، ففي سنة 1913م استهلكت تونس ما يقارب مليون لترا من الكحول مع العلم أن نساء وأبناء المجتمع الأصلي لا يتعاطونه، وبالرغم من منع الخمور في المدن الكبرى فإن الكحول لعبت دورا أساسيا في عدد من الوفيات، فلقد كان عدد وفيات التونسيين في مدينة تونس سنة 1914م قد وصل إلى2669 منهم 632 ماتوا بالسل[4].

---

[1] فتيحة شبيكة: **السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية(1881م-1920م)**، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018م-2019م، ص 86.

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص161.

[3] عميرة علية الصغير، عدنان المنصر: **المقاومة المسلحة في تونس سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصرة**، ج2، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، جامعة منوبة، تونس، 2005م، ص 82.

[4] نفسه، ص 161.

ثانيا–تدني المستوى المعيشي بين التونسيين:

إن تغيير قواعد التعامل الاقتصادي عجل في إفقار شرائح عديدة من التونسيين أو في تهميشها ونجد في مقدمة هذه المجموعة الطبقة المسيرة التقليدية:

1/ المماليك والبرجوازية:

أ/ المماليك: هي التي حرمها الاستعمار من وسائل النفوذ السياسي وبالتالي من السيطرة على المواقع الاقتصادية الحساسة[1]، وفقدت بفعل الانتصاب الاستعماري مركزها في جهاز الدولة فاضطر الكثير من المماليك لبيع أراضيهم بسبب تدهور أوضاعهم بعدما كانت تمثل القاعدة الاجتماعية لنظام البايات[2].

فمصطفى بن إسماعيل مثلا الذي تولى الوزارة الكبرى من 1878م إلى 1881م كان يملك 24 ضيعة و10.000 شجرة زيتون و20 دكانا وفندقين سنة 1882م في مدينة تونس، لكنه توفي بإسطنبول وهو على أسوا حال وهنا لوحظ أنه باستثناء الأسرة المالكة التي بقي لها دور صوري لا أكثر قد تراجعت بل انقرضت الطبقة الأرستقراطية في تونس، إلا الذين استطاعوا التأقلم مع الوضع الجديد[3].

ب/ البرجوازية: فلقد جرى تحطيمها وإضعافها وإبعادها عن الإسهام في استغلال ثروات البلاد الزراعية كانت أو معدنية وإن دورها انحصر في المشاريع الصغيرة أو توظيف جزء منها في خدمة الاحتكار الأجنبي الاستيطاني[4].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 47.

[2] علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية (1904م–1934م)**، المرجع السابق، ص 56.

[3] نفسه، ص 56.

[4] عبد المالك خلف التميمي:**أضواء على المغرب العربي رؤية شعبية مشرقية**، المرجع السابق، ص 38.

*أما البرجوازية الصغيرة التي هي إحدى شرائح المجتمع التونسي فقد تأثرت من استعمار الأراضي بعدما كانت تمثل قاعدة اجتماعية لدولة توفر لها الإطارات الإدارية والقضائية والفقهاء وعندما دخلت فرنسا فقدت قسطا من هذا الرزق الذي كانت تدره عليها الوظيفة العمومية، وأصبحت تفرط في قسم من أراضيها لفائدة المستوطنين[1].

وأصبحت البرجوازية التونسية ضعيفة للغاية وخاضعة للبرجوازية الأوروبية، كما أنها لم تكن متجانسة بل انقسمت إلى شريحتين الاولى: كمبرادورية وتتكون من الرأسماليين التونسيين المرتبطين بمصالح الرأسمال والشركات الأجنبية وهم ينشطون في الفلاحة والتجارة على وجه الخصوص[2]، والثانية: شريحة وطنية متكونة من رأسماليين متوسطين يقومون بنشاطات محدودة في الفلاحة والتجارة في بعض الصناعات الغذائية خاصة كالمطاحن والمعاصر والمصبرات والمشروبات الغازية، وقد كانت هذه الشريحة ضعيفة فمن ناحية لها تناقضات مع البرجوازية الاستعمارية التي تمنعها بمعية الأرستقراطية الإقطاعية من الفوز بالهيمنة الاقتصادية وبالسوق ولكنها من ناحية أخرى تستخدم اليد العاملة المأجورة وبالتالي ساهمت في استغلال رأس مال للعمل[3].

[1] فتيحة شبيكة:المرجع السابق، ص 18.

[2] حمة الهمامي: المرجع السابق، ص ص 35، 36.

[3] نفسه، ص 36.

2/ طبقة الفلاحين وأرباب الحرف والتجار:

شمل التقهقر الاجتماعي الفئات الحضرية الوسطى أي جماعات الحرفيين وصغار التجار والمالكين، الذين أفلسوا نتيجة لمنافسة هياكل الإنتاج والتوزيع الاستعماري[1].

أ/ **الفلاحين:** تعرضت شرائح عديدة من الفلاحين إلى مختلف أشكال الابتزاز، خاصة المناطق الرعوية بعد انتزاع أراضيهم وإلحاقها بأملاك المستوطنين، وتضييق الخناق على القبائل المنتجعة إما للاكتفاء بموارد المناطق أو لتحويل عدد من رجالها على أجزاء من المستوطنين أو إلى النزوح إلى المدن[2].

كما قد لحقهم الضرر في موارد عيشهم بالذات وسلبوا أراضيهم لفائدة المستوطنين الذين ألحقوا الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمصالح هاته الفئة من صغار الملاكين[3]، كما كان صغار الفلاحين يحافظون على حقوقهم المكتسبة من أجدادهم في الأراضي التي أفتكت منهم لفائدة المماليك، فلقد مارست فرنسا سياسة الأماكن المحجوزة فأبعدت الأهالي الذين كانوا يقيمون بالأراضي التي تحصل عليها المستوطنون وشدتهم في قطع الأرض المعنية لمناطق لا تصلح للزراعة وهي المناطق المخصصة لمراعي الغنم[4].

فقد اضطهدوا من قبل الاستعمار بسبب المزاحمة والأداءات والضرائب التي تسببت في تفقيرهم ودمارهم[5]، حيث عمل الفلاحون في خدمة الأسياد معرضين إلى المجاعة التي لا تهدى للخير وضايقوا المدن بشقائهم واتجهوا إلى الصحراء القاحلة سعيا وراء لقمة العيش[6].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 47.

[2] نفسه، ص.47

[3] علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص 57.

[4] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 117.

[5] حمة الهمامي:المرجع السابق، ص36.

[6] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 117.

ونفس الحال بالنسبة لمربي الماشية الذين أبعدهم المستوطنون فاضطروا للتوجه إلى الجهات المتروكة من قبل المستوطنين أو في السهول الداخلية شبه القاحلة بمنطقة التل، وقد انعكس عن ذلك تزايد عدد السكان بتلك المنطقة، هذا التزايد أو التكاثر في السكان أحدث إفراطا واكتظاظا في عدد البشر[1].

كما ألغي لمربي المواشي الحق في الإرعاء العمومي في أكثر الأراضي إرواءً فقد أصبح مربوا الماشية أكثر من أي وقت مضى تحت رحمة الأحوال المناخية على تقلبها، كما كانوا يخافون من الجفاف الذي يؤدي إلى إبادة الماشية وتعريضهم للخطر[2].

ب/ أرباب الحرف والصناعات: ساءت حالة أرباب الصناعات الذين همشوا لصالح الصناعة الأوروبية[3]، فقد كانوا عاجزين عن التصدي لمنافسة البضائع الأوروبية المصنوعة آليًا وبصفة مماثلة حيث اضطر العديد من أرباب الصناعات اليدوية إلى ترك حرفهم للإلتحاق بصفة الكادحين، وهنا لوحظ أنه تم إفقار السكان وقسم هام من أرباب الحرف لفائدة شركات صناعية وتجارية أجنبية[4].

إضافة إلى ذلك عانى الحرفيون التونسيون بعد فترة الحرب العالمية الأولى من المنافسة الأوروبية، كما عانوا أيضا من منافسة المعاطف العسكرية التي اشتراها قدماء المحاربين[5].

جـ/ التجار:وكما وقع لأرباب الحرف والصناعات، فإن الإفلاس قد شمل كذلك التجار تبعا للمنافسة الأجنبية، فقد فقدوا السيطرة على التجارة الخارجية لفائدة التجار الفرنسيين، وبانتصاب

---

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 121.

[2] علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص 62.

[3] فتيحة بوشبيكة: المرجع السابق، ص 84.

[4] نفسه، ص 62.

[5] علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص 63.

الحماية ازدادت حالة التجار التونسيين سوءًا، وذلك لفائدة التجار الفرنسيين خاصة أنهم طمحوا لجعل البلاد التونسية سوقا مقصورا لبضاعهم[1].

3/ طبقة العمال والموظفون:

أ/ العمال: شكل بروز الطبقة العاملة أهم عنصر في تاريخ التحولات الاجتماعية التي عرفتها تونس، فلم تشكل الطبقة العاملة نمو طبيعي للقاعدة الاقتصادية، ولقد كونت من عمال أجانب قادمين من إيطاليا وفرنسا من جهة، ومن تونسيين منحدرين من الحرفيين الصغار والفلاحين الفقراء الذين أصبحوا يعرضون قوة عملهم للمستثمرين الرأسماليين من جهة أخرى، كما عانت الطبقة العاملة التونسية من اضطهاد مزدوج وطني واجتماعي، وكانوا عرضة لاستغلال الشركات الاحتكارية والرأسماليين الخواص، إضافة إلى ذلك عانوا باستمرار من الأجور البخسة وظروف العمل ونقص التغذية ومن الأمراض[2].

ويضاف إلى ذلكفقد نتج عن السياسة الفرنسية تناقضات اجتماعية بين أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والطبقة الشغيلة التونسية التي أخذت في الازدياد، فقد شكل العمال يد عاملة رخيصة لكثير من القطاعات الاستعمارية، فالعامل كان يرضى بوضعيته البائسة إذ لم يكن له من خيار سواها غير السجن[3].

ب/ الموظفون:عملت السلطات على جعلهم مرتكزا لها كون أنها مثلت إشعاع لهم حيث وفرت عدة امتيازات، وعلى الرغم من ذلك إلا إن الأقلية من اندمج في الهياكل الاستعمارية

[1]علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص 63.

[2] حمه الهمامي: المرجع السابق، ص 38.

[3]علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص 68.

وأصبحوا أعوان لها، والبقية أصبحوا يتعرضون للاضطهاد الاستعماري فهم بمثابة طبقة كادحة تتقاضى الأجور الضعيفة[1].

إن الممارسات التعسفية التي كانت من قبل السلطات الفرنسية في المجال الإقتصادي المتمثلة في سن الضرائب وسياسة التمييز العنصري بين التونسيين والمعمرين من ناحية الأجور ومناصب العمل والترقيات، بالإضافة إلى نهب الآلاف من هكتارات من ممتلكات التونسيين، وتدهور الصناعات التقليدية وسيطرة الصناعات الإستعمارية، كان لها ردود فعل محلية بالأرياف والمدن، مما أدى إلى تبلور الحركة الوطنية التونسية[2].

جريدة الحاضرة 8 أوت 1888م: تأسست من طرف مجموعة من الشباب الوطني التونسي، وتولى إدارتها على بشوشة وهو من خريجي المدرسة الصادقية، وهي عبارة عن جريدة عربية أسبوعية ساهمت في تكوين الرأي العام بتونس، وكان لها صوت لشن الحملات على السلطات الاستعارية[3].

الجمعية الخلدونية: 1896م تعهدت بأن تقدم لطلبة الزيتونة ما يكمل ثقافتهم المعاصرة[4]، وقد ساهم في تأسيسها البعض من محرري جريدة الحاضرة والتي ترأسها محمد الأصرم وكان من أبرز الناشطين فيها، وهي جمعية ثقافية ترمي إلى نشر الثقافة العصرية، وهي تهدف إلى تعريف الفرنسيين بالحضارة العربية والمسلمين بالحضارة الفرنسية[5]

وقد أحرزت الخلدونية نجاح كبير في وعي وفكر التونسيين وتنبيههم إلى المطالب أساسية لهم وهذا ما أدى إلى تشجيعهم لإنشاء جمعيات أخرى.

---

[1] حمه الهمامي: المرجع السابق، ص 37.

[2] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 63.

[3] علي المحجوبي:**الحركة الوطنية التونسية (1904- 1934)**، المرجع السابق، ص25

[4] محمد الهادي الشريف:المرجع السابق، ص113

[5] علي المحجوبي:**جذور الحركة الوطنية التونسية (1904- 1934)**، المرجع السابق، ص 131

جمعية قدماء الصادقية:23 ديسمبر1905م تأسست من خلال تواصل المد الإصلاحي والثقافي والتي أسندت رئاستها إلى خير الله مصطفى فكانت هده الجمعية مثلها مثل الخلدونية الداعية إلى أخد بالأفكار العصرية وبالرغم من أن القانون الأساسي للجمعيتين الثقافيتين يمنع المنخرطين من الخوض في المسائل الدينية والسياسية فكثير من محاضرتها ونقاشاتها قد أخدت أبعاد سياسية، فساعد ذلك على نمو الروح الوطنية والوعي بالهوية التونسية[1]

مشاركة التونسيون في مؤتمر مرسيليا: إنعقد هذا المؤتمر من5 إلى9 سبتمبر 1906، وقد نظمته جمعية الإتحاد الإستعماري الفرنسي، التي حرصت من خلاله على التعرف على أهم القضايا المطروحة في المستعمرات الفرنسية[2].

شارك محمد الأصرم في هذا المؤتمر على إعتبار أن الاحتلال الأجنبي ليس مشروعا ما لم يحقق للأهالي، وقدم 14 مداخلة إقترح فيها وبأسلوب مهذب الوسائل الكفيلة بالنهوض بالفلاحة وتربية الماشية والتجارة والصناعات اليدوية، وكذلك مشاريع الحيطة والقروض ومساعدة الأهالي، كلها تسعى إلى الرفع من شأن التونسيين وتمكينهم من ثقافة عصرية، وتكوين يؤهلهم لدخول الحداثة من بابها الأول[3].

كما أثار كذلك مسألة المساواة بين الحامي والمحمي حيث طالبت سلطات الحماية بتشريك التونسيين في تسيير شؤون بلادهم ودعى إلى مساهمة التونسيين في الهياكل التمثيلية وطالب بإعادة العمل بدستور 1861م[4].

---

[1]خليفة الشاطر وآخرون:المرجع السابق، ص66

[2]نفسه، ص 69.

[3]علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904– 1934)**، المرجع السابق، ص 133.

[4]خليفة الشاطروآخرون: المرجع السابق، ص 69.

حزب تونس الفتاة: تعتبر حركة تونس الفتاة أول مجموعة وطنية سياسية، تتكون على أساس برنامج سياسي ذي أبعاد مطلبية[1]، التي اسندت قيادتها إلى علي باش حانبة والشيخ عبد العزيز الثعالبي ومحمد باش حانبة، فكون الساسة الثلاثة نواة أساسية لحزب حقيقي، وقد عرفت بعدة أسماء " الحزب التقدمي، والشباب التونسي"[2].

وفي هذا الإطار أصدرت حركة تونس الفتاة برنامجها الذي صرحت فيه أنها ستتكفل بالتعريف بأفكارها وحسن نواياه[3].

كما طرحوا جملة من المطالب ذات صبغة اقتصادية حيث وقع التأكيد على تعصير الفلاحة والصناعات المحلية والمطالبة من أجل ذلك بتأسيس صناديق إحتياطية وتوفير القروض وتنظيم تعليم مهني وفلاحي[4].

حادثة الزلاج 7نوفمبر 1911م: تعود أصول حادثة الزلاج إلى عامي 1884م و1885م عندما أصدر أمر مؤرخ في 30جويلية 1884 وقرار أول أفريل 1885 الذي منح لبلدية تونس الحق في الإشراف وتنظيم مقبرة الزلاج أي إدخالها ضمن ممتلكات البلدية بالرغم من كونها أرض حبوس[5]، ولقد أثار هذا القرار ضجة كبيرة وسط الجماهير وأصبح تسجيل المقبرة من طرف البلدية هو الشغل الشاغل للجميع، وأستعمل التونسيين المناشير لمعارضة الأوامر[6].

---

[1]نور الدين الدقي: **حركة الشباب التونسي**، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1999، ص 09.

[2]عبد الكريم مجيد وآخرون:**موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة 1881-1864)**، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص 31.

[3] نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 51.

[4]علي المحجوبي: **الحركة الوطنية التونسية (1934-1904)**، المرجع السابق، ص31.

[5]عبد الله العروي: المرجع السابق، ص612

[6]قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص ص69_70.

حادثة مقاطعة الترامواي9 فيفري 1912م: إنطلقت أحداث مقاطعة الترامواي بعد ثلاثة أشهر من أحداث الزلاج، وقد كانت بسبب حقد الشعب على شركة الترام الكهربائي، وبسبب التمييز العنصري الذي تميزبه عمالها أجانب[1]، والذي بلغ ذروته عندما داس سائق عربة الترمواي طفل تونسي، فبينما الأهالي التونسيين مازالوا تحت تأثير حوادث الزلاج، رأوا أن في هذا الحادث مظهرا جديدا من مظاهر حقد الأوروبيين على المسلمين، لذلك قرروا مقاطعة الترامواي[2].

ومما سبق تناوله في هذا الفصل نستنتج أن كل طبقات الجالية الفرنسية شاركت بشتى الطرق في استغلال البلاد، وهذا من خلال استحواذ المستوطنين على أخصب الأراضي والهيمنة على التجارة على حساب التجار من الأهالي، واحتكار الموظفين، إضافة إلى أن السياسة جعلت من الشعب التونسي فقيرا وبطالا كما شهد التقهقر في جميع الطبقات، كما أن الحكومة ارتكزت سياستها على الغصب والإفقار والتمييز من جهة وسياسة الامتيازات من جهة أخرى مما أدى إلى انقسام المجتمع إلى طبقات طبقة مدللة سادت قرارات الحكومة والتي ولد فيها الغرور والقوة الوقاحة واحتقار كل ما هو وطني، وطبقة ضعيفة مستغلة مضطهدة محرومة من كل الحقوق.

[1] طاهر عبد الله:المرجع السابق، ص55.

[2] أحمد القصاب:المرجع السابق، ص495.

الخـاتمة

الخاتمة:

من خلال البحث في موضوع السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م وآثارها على المجتمع، حاولنا تسليط الضوء على العديد من القضايا المتعلقة بالموضوع وتوصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- وضع الأوروبيون منذ بداية القرن التاسع عشر بلدان المغرب العربي نصب أعينهم وأدمجوها ضمن خططهم وبرامجهم التوسعية، سواءً من أجل الاستثمار أو الهيمنة المباشرة على مواردها وخيراتها، وكانت البلاد التونسية من البلدان التي استهدفها هذا المشروع الأوروبي.
- نتيجة لتردي الأوضاع في الأيالة التونسية أدى إلى تدخل وتزايد الأطماع الأوروبية في شؤون تونس الداخلية بدرجة أولى، إلا أن الحظ الأوفر كان لفرنسا وذلك بفرض الحماية عليها.
- أدى الاستعمار على الصعيد الاقتصادي إلى زعزعة الهياكل الاقتصادية المحلية، ففي المجال الزراعي عملت على سن مجموعة قوانين لمصادرة وسلب أجود الأراضي وذلك لجلب المستوطنين.
- استحواذ فرنسا على الصناعة (التقليدية، التحويلية، الاستخراجية) من خلال مزاحمة البضائع المشابهة والمماثلة للبضائع التقليدية، مما أدى إلى تطور مصالح فرنسا بشكل هام وتمكينها من سيطرة بضائعها على البضائع المحلية في الأسواق التونسية.
- سيطرة الاحتكاريين الفرنسيين على مناجم البلاد وعلى التعدين وتمكنهم من استغلال مناجم الفوسفاط والحديد والرصاص وتصديرها للخارج، مما أضعف بصورة كبيرة مشاركة التونسيين في استغلال ثروات بلادهم على غرار ضعفهم المادي.
- انتهجت فرنسا في تونس سياسة امبريالية رسخت معالمها بتطبيق الاقتصاد الرأسمالي الذي ترجمه الاستغلال الاستعماري من خلال السيطرة والاستحواذ على الميزانية التونسية.

- احتكار فرنسا للتجارة الخارجية التونسية من خلال إدخال تعديلات على النظام الجمركي لفائدتها، بالإضافة إلى منع التصدير والاستيراد من طرف دول أجنبية.
- إقامة فرنسا بنية أساسية كاملة من سكك حديدية وطرقات ومستشفى مهم لتمكين المشاريع الاستعمارية من التطور لفائدة مصالح الأقلية الأجنبية وحاجياتها.
- نتيجة الامتيازات التي تمتعت بها الجالية الفرنسية على حساب التونسيين أدت إلى إفقارهم وألحقت الضرر بكل طبقات المجتمع التونسي، بالمقابل كان الفرنسيون يكونون ثروات على حساب تلك الطبقات.
- إن مفهوم السياسة الفرنسية في الاقتصاد، وأبعادها المرجوة تخالف تماما واقع انعكاسات هذه السياسة على المجتمع التونسي، حيث أن الانجازات التي أحدثتها هذه السياسة على المستوى الاقتصادي لم تنمِ لدى المجتمع التونسي حب الكسب والمكافحة لتقليد المستوطنين، ولكن ولدت لديهم الضغينة ضد من كان يسلب ثرواتهم ويجوعهم ويشردهم بانتظام، ولم تزرع فيهم إلا بذور المكافحة من أجل حياة كريمة لا تؤدي إلى تقليد المستوطن، ولكن النظر إليه على أنه دخيل مستغل ومستبد لابد من إبعاده.

الملاحق

الملحق رقم 01: مخطط اللجنة المالية الدولية[1].

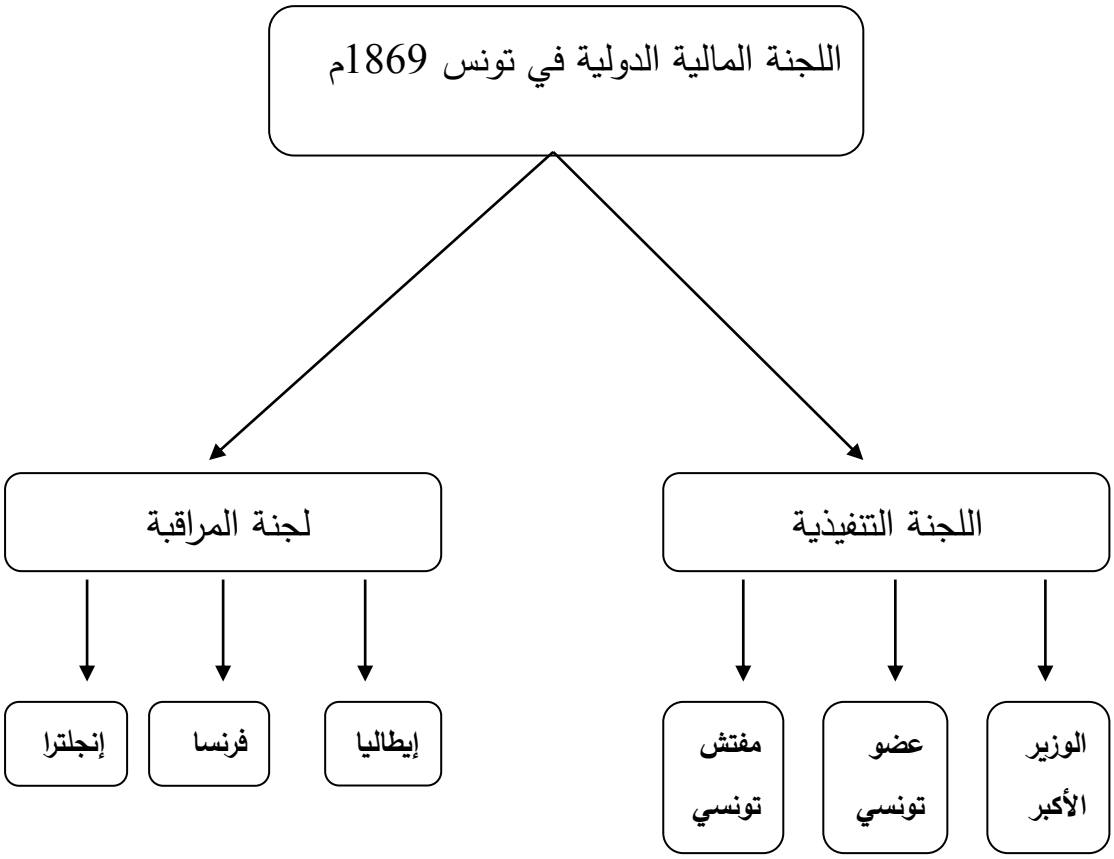

[1]علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص ص، 9، 10.

الملحق رقم 02: معاهدة باردو 1881[1].

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة
الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية
المؤرخة في 12 ماية 1881 نصها :

الحمد لله،

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتشديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بريار وفوض له الأمر فاتفق مع رفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة رفيع الشأن باي تونس تجدد وتأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن السّلطة العسكرية الفرنساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الادارة المحلية قاضية بحفظ الراحة على الاستمرار.

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق، صص، 152 – 154.

الفصل الثالث :

قد التزمت دولة الجمهورية الفرنساوية بأن تعين وتعضد على الدوام حضرة رفيع الشأن باي تونس لمنع جميع الأخطار التي تهدد ذاته وآل بيته أو التي تكدر راحة عمالته.

الفصل الرابع :

وتكلفت دولة الجمهورية الفرنساوية بإجراء المعاهدات الموجودة الآن بين دولة الإيالة والدّول الأوروبية.

الفصل الخامس :

ينوب عن دولة الجمهورية الفرنساوية لدى حضرة رفيع الشأن باي تونس وزير مقيم يراقب إجراء ما تضمنه هذا السجل ويكون واسطة في علائق الدولة الفرنساوية مع السلط التونسية في جميع الأمور المشتركة بين البلادين.

الفصل السادس :

نواب فرنسا الدولية والقنصلية بالبلدان الأجنبية يكلفون بحماية مصالح تونس ورعاياها. والتزمت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن لا تعقد أدنى عقد يفهم منه التعاقد مع أجنبي بغير أن تعلم به دولة الجمهورية الفرنساوية وتتفاهم معها فيه من قبل.

الفصل السابع :

لقد أبقت دولة الجمهورية الفرنساوية ودولة حضرة رفيع الشأن باي تونس تعيين وصول في تنظيم مالية المملكة يتفقان عليها بعد ليحصل بذلك الاطمئنان على اداء واجبات الدين العمومي والضمان لحقوق أرباب دين الايالة التونسية.

الفصل الثامن :

تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

ولوقاية بلاد الجزاير التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كنتربانده» تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وسجّل المصادقة يسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بريار

الملحق رقم 03: مخطط يوضح استحواذ الأوروبيين على الآلاف من هكتارات الأراضي بالبلاد التونسية[1].

الاملاك الأُروبية بالبلاد التونسية

في سنة 1921

(بحساب الهكتارات)

منطقة التـــل

الفرنسيون	الإيطاليون	المالطيون	غيرهم من الاروبيين	المجموع
305. 000	43. 600	9. 500	9. 600	367. 700

الساحل والسباسب السفلى وصفاقس

208. 500	16. 800	400	1. 800	227. 500

السباسب العليا والجنوب التونسي

40. 250	320	1390	–	42. 230

مجموع البلاد التونسية 640. 980 هك

[1] أحمد القصاب: المرجع السابق، ص91.

الملحق رقم 04:المدى الذي وصل إليه الاستعمار الزراعي لتونس في سنة 1921[1].

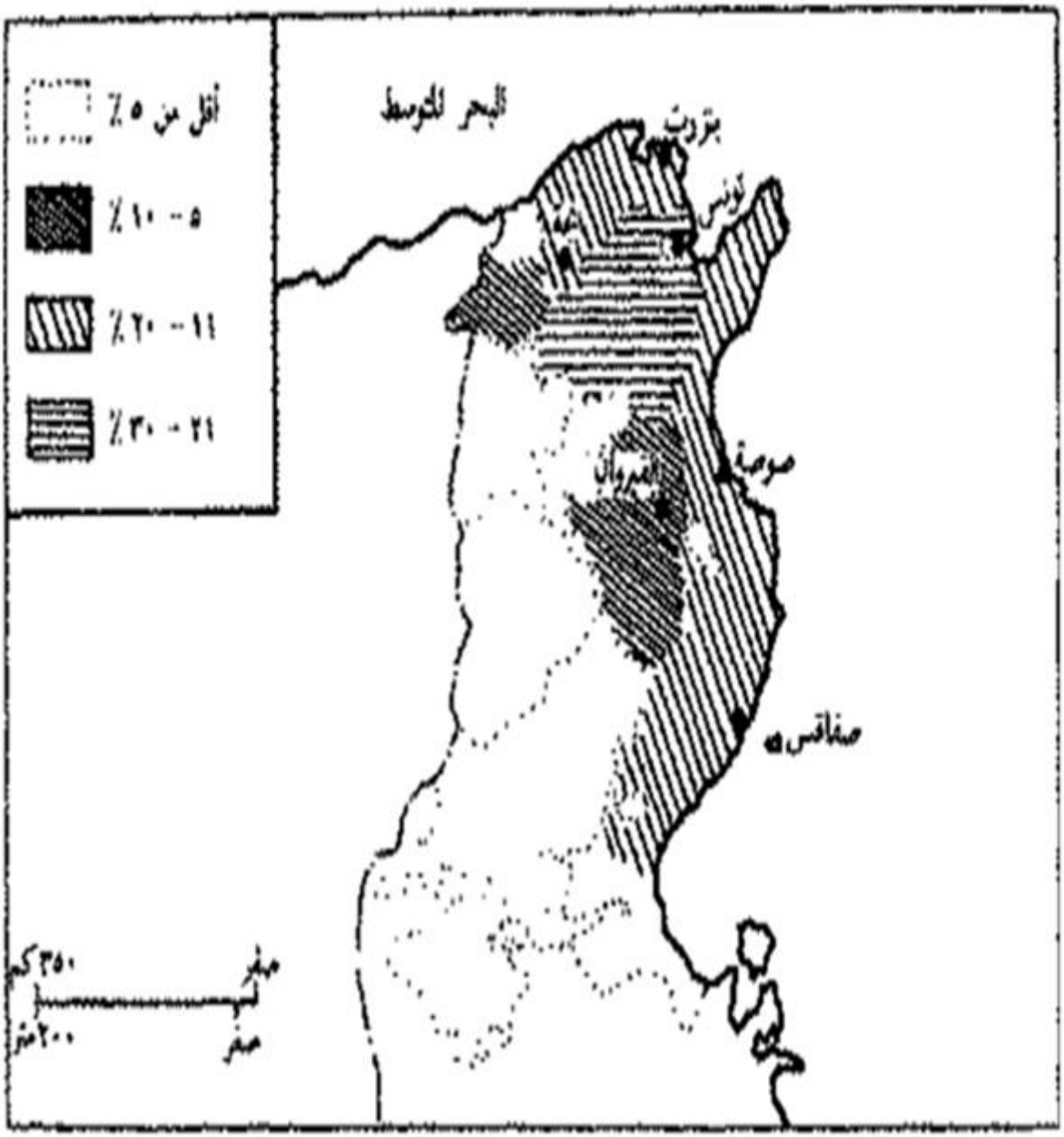

[1]آدو بواهن: المرجع السابق، ص 433.

الملحق رقم 05: صناعة الشاشية بالبلاد التونسية[1].

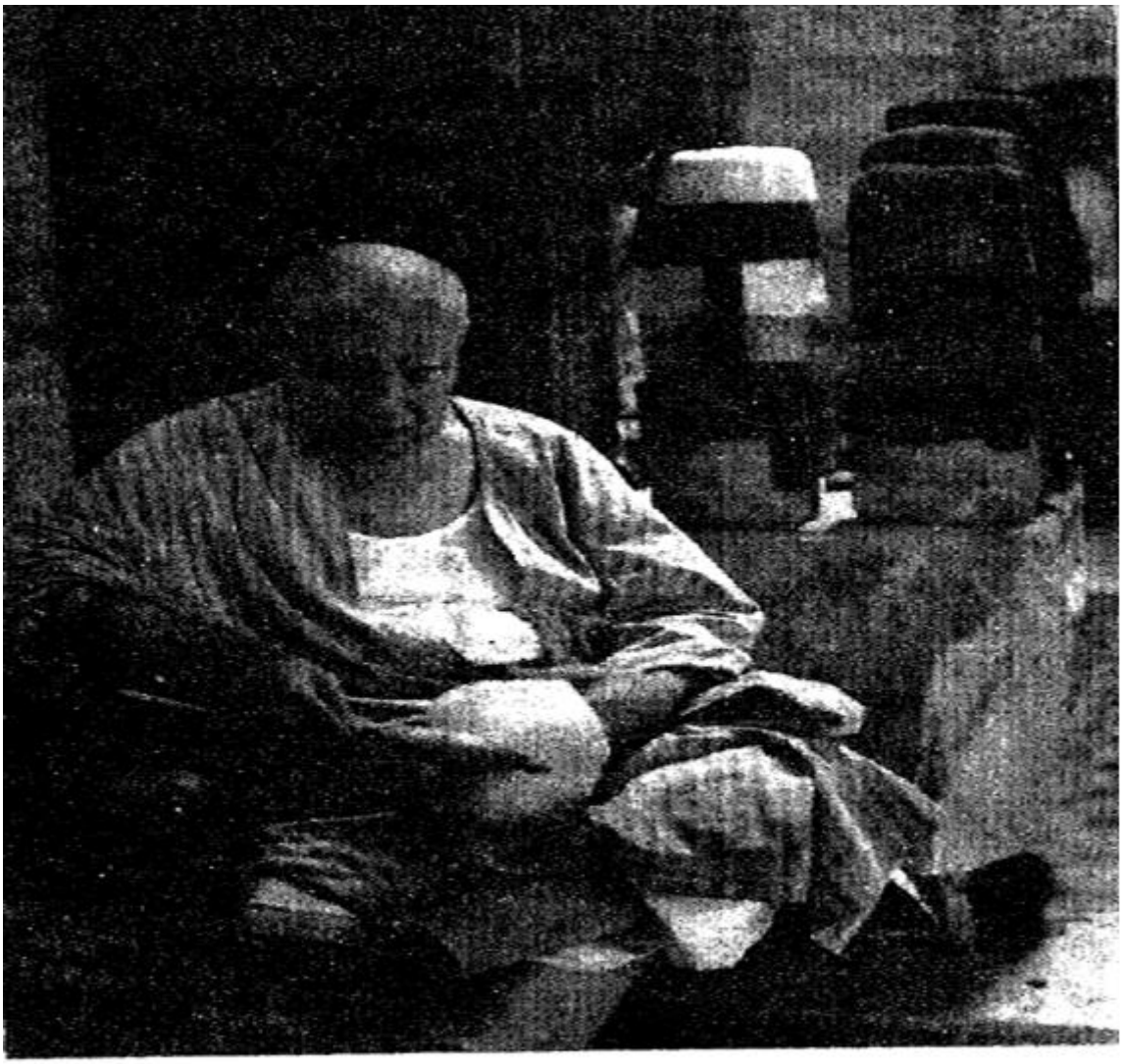

الصنـــاعـــات التقليديـــة
(صنـاعة الشاشيـــة)

[1]أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 178.

الملحق رقم 06: سوق القماش بمدينة تونس العاصمة لترويج البضائع الفرنسية[1].

سوق القماش بمدينة تونس العتيقة

[1]أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 205.

الملحق رقم 07: الخط الحديدي صفاقس–قفصة (1900م)[1].

[1] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 53.

بيبليوغرافيا البحث

أولا-المصادر:

1 .سورة البقرة: الآية 286.

2 . ابن أبي الضياف أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان**، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، (د.ت).

3 . أندري جوليان شارل: **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.

4 . البكوش الهادي: **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013م.

5 . بن خوجة محمد: **صفحات من تاريخ تونس**، تع حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م.

6 . البهلوان علي: **تونس الثائرة**، دار هنداوي، تونس، (د.ت).

7 . بواهن آدو: **تاريخ إفريقيا العام**، مج7، إفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية (1880م-1935م)، اليونسكو، 1990م.

8 . بيرم الخامس محمد: **صفوة الإعتبار بمستودع الأمطار والأقطار**، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 126.

9 . تامر الحبيب: **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، مكتب المغرب العربي، القاهرة، (د.ت).

10. التونسي خير الدين: **أخبار المسالك ومعرفة أحوال الممالك للمصنف الشنوفي**، ط2، دار العربية للكتاب، تونس، 2004م.

11. الثعالبي عبد العزيز: **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، ط1، دار القدس، (د.ب)، ماي 1975.

12. درمونة يونس: **تونس بين الإتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر، (د.ت).

13. درمونة يونس: **تونس بين الحماية والاحتلال**، مكتبة تونس الحرة، (د.ب) (د.ت).

14. السروجي محمد محمود: **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، مكتبة الوطنية، بنغازي ليبيا، (د.ت).

15. غانياج جان، **ثورة علي بن غذاهم 1864 الباب الخامس من أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية**، تر: لجنة كتاب الدولة الشؤون الثقافية، دار تونس للنشر، تونس، 1965م، ص 20.

16. غانياج جان: **جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية 1861م.1881م**، ج2، تر: عبد الجليل بوقرة، ط1، دار سيناترا للنشر، تونس، 2014م.

ثانيا: المراجع:

أ/ الكتب بالعربية

17. بركلمان كارل: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تع: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط15، دار العلم للملايين، بيروت 1972م.

18. بلهادي عبد المجيد: **تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار**، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2016م.

19. بنبلغيث الشيباني: **بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر**، ط2، الأطلسية للنشر، (د.ب)، جانفي 2003م.

20. بنبلغيث الشيباني: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي**، منشورات مؤسسة التميمي، تونس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، نوفمبر 1995م.

21. بيضون جمال: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل، (د.ب)، 1992م.

22. التيمومي الهادي: **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1999م.

23. التميمي عبد الجليل وآخرون: **الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني**، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية الموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، تونس، 1999م.

24. جلاب الهادي: **النخب الإقتصادية التونسية (1956-1920)**، منشورات المعهد الأعلى في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأول، 1999م.

25. جلال يحي: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطية، الإسكندرية، 1999م.

26. جلال يحي: **المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال**، ج3، الدار القومية للطباعة للنشر، الإسكندرية، (د.ت).

27. جوهر حسن محمد: تونس، دار المعارف، مصر، القاهرة، 1961م.

28. حسن اللولب الحبيب: **أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، منشورات سيدي نابل، الجزائر، (د.ت).

29. الحمداني نهاية حمد صالح: **الحركة الوطنية التونسية (1881م، 1920م)**، دار المعتز للنشر، (د.ت).

30. خلف التميمي عبد المالك: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي-فلسطين-الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1983م.

31. خلف التميمي عبد المالك: **أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية**، تص: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر، (د.ت).

32. داهش محمد علي: **المغرب العربي المعاصر -الاستمرارية والتغيير-**، ط1، الدار العربية للموسعات، بيروت، 2014م.

33. دسوقي ناهد إبراهيم: **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المعرفة، الإسكندرية، (د.ت).

34. الدقينور الدين: **حركة الشباب التونسي**، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1999.

35. رائسي ادريس: **القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة**، ط1، المتوسطية للنشر، تونس، 2016م.

36. الزمرلي الصادق: **أعلام تونسيون**، تع: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

37. زيادة نيقولا: **تونس في عهد الحماية**، ج8، الأهلية للنشر والتوزيع، (د.ب)، (د.ت).

38. الساحلي حمادي: **فصول في التاريخ والحضارة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م.

39. سرجاني راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، ط1، دار الأقلام، القاهرة، 2011م.

40. سعيدوني ناصر الدين: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولاية المغرب العثمانية**، جامعة الكويت، 2010م.

41. السيد محمود: **تاريخ دول المغرب العربي ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب–موريتانيا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.

42. الشاطر خليفة وآخرون: **تونس عبر التاريخ**، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005م.

43. شاكر أمين والعريان سعيد ومصطفى أمين: **شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر**، دار المعارف، مصر، (د.ت).

44. شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي بلاد المغرب**، ط2، مكتب الإسلامي، 1996م.

45. الشريف محمد الهادي: **تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سيراش، تونس، 1993م.

46. الشيخ رأفت: **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (د.ب)، 1996م.

47. عبد الله الطاهر: **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830م-1956م)**، دار المعارف، سوسة، تونس، (د.ت).

48. عبد الوهاب حسن حسني: **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، (د.ت).

49. العروي عبد الله: **مجمل تاريخ المغرب**، ط2، المركز الثقافي، الدار البيضاء، 2009م.

50. عطا لله الجمل شوقي: **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977 م.

51. العقاد صلاح: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر – الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م.

52. علية الصغير عميرة، المنصر عدنان: **المقاومة المسلحة في تونس سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصرة**، ج2، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، جامعة منوبة، تونس، 2005م الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018م-2019م.

53. غلاب عبد الكريم: **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر**، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

54. القصاب أحمد: **تاريخ تونس المعاصر(1956-1881)**، تع: حمادي ساحلي، ط1، الشركة التونسية لتوزيع، تونس، 1986م.

55. لوتكسي: **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط9، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2007م.

56. مجموعة باحثي المعهد:**جذور الحركة الوطنية التونسية(1964-1881)**، معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس، 2008م.

57. المحجوبي علي: **انتصاب الحماية بتونس**، تع: عمر بن ضو وحليمة قرقوري، سراس للنشر، تونس، 1986م.

58. المحجوبي علي: **جذورالحركة الوطنية التونسية(1904م-1934م)**، تع عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة "، تونس، 1999م.

59. مالكيامحمد: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 1993م.

60. مجيد عبد الكريم وآخرون: **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة 1881-1864)**، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص 31.

61. الهمامي حمه: **المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1، صامد، صفاقس، (د.ت).

62. ياغي إسماعيل أحمد: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421هـ/ 2000م.

63. ياغي إسماعيل أحمد، محمود شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، ط1، دار المريخ، الرياض، (د.ت).

الكتب بالفرنسية:

64- V. fleury, Les industries Lndiyénes De la Tuisie Berger tlevrault et cieéditurs, paris, 1900.

ب/ الرسائل الجامعية.

65. بوشريط وفاء: **أوضاع تونس خلال فترة محمد الصادق باي(1859م-1882م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس بالمدية، 2017م-2018م.

66. بوهراوة جهيدة، قاضي فائزة: **السياسة الفرنسية في تونس(1881م-1919م)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلالي -بونعامة خميس مليانة، 2015-2016.).

67. سراط الياقوت والتومي فوزية، **النشاط الإقتصادي في تونس خلال العهد الحسيني 1117هـ -1246هـ/ 1705م-1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس المدية، 2017م، 2018م.

68. سيدي محمد رامي: **المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس (دراسة تاريخية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016م-2017 م، ص 78.

69. الشايب قدادرة: **الحزب الحر الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري، دراسة مقارنة، 1934م-1954م**، أطروحة دكتوراء في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006م-2007م.

70. شبيكة فتيحة: **السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية (1881م-1920م السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية(1881م-1920م)**، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018م-2019م.

71. صحراوي نور الدين: **النفوذ الأوروبي (الفرنسي، الإنجليزي، الإيطالي) في تونس من 1857م إلى 1881م**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012م-2013م.

72. قسطالي أسماء: **النضال السياسي والنقابي في تونس 1946م-1956م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلالي، بونعامة خميس مليانة 2016م-2017م.

ج/ الـمـوسـوعات

73. طالبي محمد: **دائرة المعارف التونسية تاريخ إفريقية أعلام. مواقع. قضايا**، عدد خاص، بيت الحكمة، تونس، 1988.

74. عيد عاطف: **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم**، موسوعة الحضارات، (د.ب)، 1998م-1999م.

75. الكيالي عبد الوهاب:**الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1899م.

د/ المجلات:

76. الخفاجي جمعة عليوي، عكار عظيم وسام هادي: "**السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914)**"، مجلة الأستاذ، ع 614، مج 1، بغداد، 2015م.

77. دوحة عبد القادر: "**الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19 وعلاقاتها بالحضارة الغربية**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، خميس مليانة، ديسمبر 2016م.

78. سعد طاعة: "**أزمةبنزرت الفرنسية 1961 من خلال جريدة المجاهد الجزائرية**"، مجلة الناصرية للدراساتالاجتماعية والتاريخية، ع1، مج8، جوان 2017م.

79. عصفور محمد سلمان:" **الحماية الفرنسية على تونس الموقف العثماني والأوروبي منها**"، مجلة ديالي، ع56.

80. كشيدة ناجي: "**تونس وتجربة الاستعمار الرسمي مند 1892م**"، مجلة عصور، ع 22-23، جويلية-ديسمبر 2014م.

81. اللولب حبيب حسن: **الطلبة الجزائيون بجامع الزيتونة وفروعه(1876م-1962م) التحديات والرهانات**، ج1، الحوار المتوسطي، تونس، 2017م.

هـ/ معجم:

82. عبد الله العلايلي عبد الله وآخرون: **المنجد في اللغة والأعلام**، جزء الأعلام، دار المشرق، ط 29، بيروت، لبنان، (د.ت).

و/ موقع الكتروني

83-155 00 n tv medmen.eu/ar/notice.، 28 ماي 2020على الساعة 11:57

الملخص

الملخص:

كانت فرنسا على غرار الدول الغربية الكبرى تتنافس للسيطرة على ممتلكات تركة الدولة العثمانية بعد أن أصيبت بالضعف والتردي، حيث كانت تطمع للسيطرة على تونس مثلما بسطت سيطرتها على جارتها الجزائر.

ففي سنة 1881م وتحت ضغط عسكري فرنسي فرضت على بايات تونس الذين كانوا يتمتعون قبل ذلك باستقلالية واسعة النطاق لنظام الحماية بمقتضى معاهدة باردو وتكريسها باتفاقية المرسى، مما أدى لتجريدهم من سلطاتهم واستقلاليتهم وجعلهم تحت السيطرة الكلية لممثلي إدارة فرنسا.

فبموجب السيطرة الفرنسية على الحكم في تونس كرست القوانين والممارسات السياسية لإطباق سيطرتها على الاقتصاد التونسي صناعيا، زراعيا، وتجاريا إلى جانب إنشاء المنشآت المدينة والصحة العامة لصالح مستوطنيها على حساب الشعب التونسي.

فمن تنصيب أسر فرنسية على الأراضي المصادرة من الشعب التونسي وهيمنتها عليها والسيطرة على المجال الصناعي ومزاحمة الشعب التونسي حتى صناعاته التقليدية واستيلاء المؤسسات التجارية الفرنسية على السوق المحلية إلى السيطرة على موارد البلاد لصالح الشركات الرأسمالية وإحكام سيطرتها على الوضع الاقتصادي التونسي وهيمنتها عليه بإنشاء المنشآت العمومية والصحية لصالح مستوطنيها على حساب الفرد والمجتمع التونسي مما أثر سلبا على المجتمعالتونسي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية- السياسة الاقتصادية- السيطرة الفرنسية- القرن19-20م

Résumée

La France, comme les principaux pays occidentaux, était en compétition et en course pour contrôler la propriété et l'héritage de l'Empire ottoman après son affaiblissement et sa détérioration .Où la France aspirait à contrôler la Tunisie, tout comme elle a étendu son contrôle sur sa voisine l'Algérie.

En 1881, sous la pression militaire française et le blocus, la France imposa aux Beys de Tunisie qui jouissaient auparavant d'une large indépendance gouvernementale. Les a soumis à son autorité à la Convention du Bardo, et à signer l'approbation du régime de protection. Ils ont été privés de leur pouvoir et placés sous le contrôle des représentants de la France.

Sous le contrôle français du gouvernement tunisien, les lois et les pratiques politiques étaient consacrées à la maîtrise absolue de l'économie tunisienne (industrielle, agricole et commerciale), et la mise en place des équipements de la ville et l'attention à la santé publique au profit des colons français au détriment du peuple tunisien.De l'octroi de familles françaises et leur domination des terres confisquées par la France au peuple tunisien, au pillage des biens du pays, A la concurrence des établissements commerciaux français avec le peuple tunisien dans les produits locaux, puis à saisir le marché local tunisien.

Toutes ces politiques et pratiques ont affecté négativement la société et l'individu tunisiens.

Mots-clés: politique française - politique économique - domination française - 19-20 siècle

Abstract

France, like the major western countries, was competing and racing to control the property and legacy of the Ottoman Empire after it was weakened and deteriorated. Where France was aspired to control Tunisia, just as it extended its control over its neighbor Algeria.

In 1881, under pressure and a French military siege, France imposed on the Beys of Tunisia, who had previously enjoyed wide independence in government. And subjected them to its authority to the Bardo Convention, and to sign the approval of the protection regime. They were stripped of their power and made them under the control of the representatives of France.

Under French control of government in Tunisia, laws and political practices were devoted to achieving absolute control of the Tunisian economy (industrial, agricultural, and commercial). And the establishment of city facilities and attention to public health for the benefit of French settlers at the expense of the Tunisian people. From granting French families and their domination of the lands that were confiscated by France from the Tunisian people, to the plundering of the country's goods and competition from France and its participation in the traditional industries of the Tunisian people, then the French commercial establishments seize the Tunisian local market.

All these policies and practices negatively affected the Tunisian society and individual.

Key words: French politics - economic policy - French domination - 19-20 century

الفهارس

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم1	المساحات التي ملكها الأوربيون من 1892م إلى 1902م	49
الجدول رقم 2	معدل سعر البيع بالجملة للشاشية الواحدة التونسية والفرنسية بالفرنك بين 1902م و1912م	56
الجدول رقم3	صادرات الشاشية من 1886إلى1914	59
الجدول رقم4	خطوط السكة الثلاثة المنجزة ضمن برنامج سنة 1907م إلى غاية 1909م	73
الجدول رقم5	يوضح عدد التلاميذ في المدارس الفرنسية حسب جنسياتهم	75
الجدول رقم6	ولادات ووفيات مدينة تونس العاصمة من 1910إلى1914	78
الجدول رقم7	عدد المهاجرين الأوروبيين إلى البلاد التونسية (1881م-1920م)	82
الجدول رقم8	معدل توزيع الأجور في القطاع المنجمي في باطن الأرض	89
الجدول رقم9	معدل توزيع الأجور في القطاع المنجمي في سطح الأرض	89

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم 01	مخطط اللجنة المالية الدولية.	106
الملحق رقم 02	معاهدة باردو 1881.	107
الملحق رقم 03	مخطط يوضح استحواذ الأوروبيين على الآلاف من هكتارات الأراضي بالبلاد التونسية.	110
الملحق رقم 04	المدى الذي وصل إليه الاستعمار الزراعي لتونس في سنة 1921.	111
الملحق رقم 05	صناعة الشاشية بالبلاد التونسية.	112
الملحق رقم 06	سوق القماش بمدينة تونس العاصمة لترويج البضائع الفرنسية.	113
الملحق رقم 07	الخط الحديدي صفاقس–قفصة (1900م).	114

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان:

مقدمة:

الفصل التمهيدي: تونس من الإصلاحات إلى فرض الحماية

المبحث الأول: مرحلة قبل الحماية 13

أولا–الوضع السياسي والاقتصادي في تونس: 13

1/ الوضع السياسي:.....13

2/ الوضع الاقتصادي:.....20

ثانيا–الوضع الاجتماعي والثقافي في تونس:.....26

1/ الوضع الاجتماعي:.....26

2/ الوضع الثقافي:.....29

المبحث الثاني: مرحلة فرض الحماية 30

أولا– الحملة الفرنسية وفرض الحماية على تونس:.....30

ثانيا– المواقف الدولية من فرض الحماية على تونس: 35

الفصل الأول: السياسة الفرنسية في القطاع الزراعي والصناعي أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م.

المبحث الأول: السياسة الفرنسية الزراعية:.....39

أولا– القانون العقاري 1885م: 39

ثانيا– مصادرة الأراضي: 44

1/ أملاك الدولة: 44

2/ أراضي الغابات: 45
3/ أراضي القبائل: 45
4/ أراضي الأوقاف: 45
ثالثا– توسع النشاط الفلاحي الفرنسي بتونس: 47
المبحث الثاني: فرض الهيمنة الفرنسية على الصناعة:.....55
أولا– الهيمنة على الصناعة التقليدية: 55
ثانيا– الهيمنة على الصناعةا لإستخراجية:.....59
ثالثا– الهيمنة على الصناعة التحويلية: 61
الفصل الثاني: السياسة الفرنسية في المجال المالي والتجاري والخدماتي أواخر القرن 19م ومطلع القرن 20م.
المبحث الأول: السياسة الفرنسية في المجال المالي والتجاري: 64
أولا– السياسة الفرنسية المالية في تونس:.....64
ثانيا– السياسة الفرنسية التجارية في تونس:.....67
1/ التجارة الخارجية: 67
2/ التجارة الداخلية: 70
المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في قطاع الخدمات 71
أولا_ السياسة الفرنسية في مجال المنشآت العمومية:.....71
1/ السكك الحديدية:.....71
2/ شبكة الطرقات: 73
ثانيا–السياسة الفرنسية في مجال الصحة:.....74
الفصل الثالث: آثار السياسة الفرنسية الاقتصادية على المجتمع.
المبحث الأول: آثار السياسة الفرنسية الاقتصادية على مستوى الدخلاء:.....80

أولا– الهجرة الأوروبية:.....80
ثانيا– تفوق الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية.....83
1/ المتفوقون: 83
2/ الموظفون: 86
3/ العمال: 87
المبحث الثاني: على مستوى السكان الأصليين: 90
أولا–انتشار البطالة والآفات الاجتماعية:.....90
1/ انتشار البطالة: 90
2/ انتشار الآفات الاجتماعية: 91
ثانيا–تدني المستوى المعيشي بين التونسيين:.....92
1/ المماليك والبرجوازية: 92
2/ طبقة الفلاحين وأرباب الحرف والتجار: 94
3/ طبقة العمال والموظفون:.....96
الخاتمة 102
الملاحق..... 105
بيبليوغرافيا البحث 115
الملخص: 125
فهرس الجداول 129
فهرس الملاحق 130
فهرس المحتويات 131